جوني منصور

إسرائيل والاستيطان

الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام (2013-1967)

جوني منصور
إسرائيل والاستيطان

تأثرت عملية التوسع الاستيطاني الاسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967 بمجموعة كبيرة من العوامل الايديولوجية والعملية والسياسية والديمغرافية، التي رسمت مسار سيرورة الاستيطان، وحددت طبيعة زخمه التوسعي، ورسمت ملامح مراحله المختلفة.

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض مواقف الأحزاب والحركات السياسية في إسرائيل من المشروع الاستيطاني خاصةً بعد أوسلو، من خلال متابعة السياسات والمواقف منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، ومحاور الجدل ومفرداته، وما مرّ عنه من محطات.

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المراجع والمصادر، كالكتب والبحوث والمقالات والمواد الأرشيفية وجلسات الكنيست والحكومة الإسرائيلية ومحاضرها والصحف والمجلات والمؤتمرات المحلية والعربية والإقليمية والدولية والاتفاقيات الخاصة بالقضية الفلسطينية.

وتصل الدراسة إلى رزمة من الاستنتاجات، من أبرزها أن حكومات إسرائيل تتبنى منهجية المناورة في تعاملها مع الاستيطان، ففي الوقت الذي يصرح فيه رؤساء حكومات إسرائيل بأنهم يؤيدون إقامة دولتين، فإنهم يستمرون في تطوير المشروع الاستيطاني وتعزيزه؛ ما يحول دون تحقيق مشروع إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

المؤلف: جوني منصور

مؤرخ وأكاديمي فلسطيني من حيفا، مختص بتاريخ العرب والشرق الأوسط والشؤون الإسرائيلية.

من الكتب التي صدرت له: مسافة بين دولتين، إسرائيل الأخرى (نظرة من الداخل)، الخط الحديدي الحجازي، المؤسسة العسكرية في إسرائيل، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، شوارع حيفا العربية.

ISBN 978-9950-330-97-9

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
فلسطين /رام الله ،المصيون ،عمارة ابن خلدون ،ص.ب1959.
Palestine-Ramallah, alMasyoun, Ibn Khaldoun Building, P.O.Box.1959
تلفون: Tel:+970 2 2966201 فاكس: Fax:+970 2 2966205
الصفحة الالكترونية: http://www.madarcenter.org
بريد الكتروني: Email:madar@madarcenter.org

إسرائيل والاستيطان

الثابت والمتحول في مواقف الحكومات والأحزاب والرأي العام (١٩٦٧-٢٠١٣)

جوني منصور

Israel and the Settlement Project
Constant and Changing Policies of Governments, Parties and Public Opinion
(1967-2013)
Johnny Mansour

جميع الحقوق محفوظة

تموز ٢٠١٤

صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

رام الله – المصيون – عمارة ابن خلدون – تلفون: ٢٩٦٦٢٠١ ٢ (٩٧٢)
فاكس: ٢٩٦٦٢٠٥ ٢ (٩٧٢) – ص.ب ١٩٥٩
e-mail: madar@madarcenter.org

«هذا البحث بدعم من منظمة التحرير الفلسطينية – وحدة دعم المفاوضات»

الإخراج والطباعة:

مؤسسة الأيام

رام الله ـ فلسطين
ص . ب:١٩٨٧
هاتف : ٤/ ٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) – فاكس :٦/ ٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.com
E-mail:info@al-ayyam.com

ISBN: 978 9950 330 97 9

تصميم الغلاف: حسني رضوان

المحتـويـــــــات

مقدمة ٧
مفهوم الاستيطان ٩
الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية بعد ١٩٦٧ ..... ١٤
مواقف الأحزاب السياسية في إسرائيل من الاستيطان ٢٢
مواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من الاستيطان..... ٣١
مواقف الحكومات الإسرائيلية ذات الطابع الاستيطاني الأكثر بروزاً ٤٢
تطور العلاقة بين المشروع الاستيطاني والرأي العام في إسرائيل ٥٨
بلورة الرأي العام في إسرائيل لتقبل الاستيطان كأمر واقع ٦٥
هل من دور لاتفاقيات أوسلو بشأن الاستيطان؟ ٧٢
هل ساهمت اتفاقيات السلام بين إسرائيل ومصر والأردن في تغيير واقع المشروع الاستيطاني؟ .. ٨٣
استنتاجات وتوصيات ٨٧
الهوامش ٩٠
ملحق (١) جدول تلخيصي ١٠٣

مقدمة

تهدف الدراسة إلى استعراض مواقف الأحزاب والحركات السياسية في إسرائيل من المشروع الاستيطاني خاصةً بعد أوسلو، وترصد ذلك من خلال متابعة السياسات والمواقف منذ الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧.

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المراجع والمصادر، كالكتب والبحوث والمقالات والمواد الأرشيفية وجلسات الكنيست والحكومة الإسرائيلية ومحاضرها والصحف والمجلات والمؤتمرات المحلية والعربية والإقليمية والدولية والاتفاقيات الخاصة بالقضية الفلسطينية.

وتصل الدراسة إلى رزمة من الاستنتاجات، من أبرزها أن حكومات إسرائيل تتبنى منهجية المناورة في تعاملها مع الاستيطان، ففي الوقت الذي يصرح فيه رؤساء حكومات إسرائيل بأنهم يؤيدون إقامة دولتين، فإنهم يستمرون في تطوير المشروع الاستيطاني وتعزيزه؛ ما يحول دون تحقيق مشروع إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

مفهوم الاستيطان

«احتلال»، «استعمار»، «استيطان» أم «استيطان استعماري». ما هي الحالة القائمة في الأراضي الفلسطينية ١٩٦٧؟

ترافق علامات استفهام كثيرة هذه المفاهيم، ويبدو أنها تعكس الواقع الحاصل منذ ١٩٦٧، ناهيك عن الحالة في الأراضي الفلسطينية ١٩٤٨. ونعتقد بدورنا أنه من الضروري تحديد مثل هذه المفاهيم، وبالتالي بناء قاعدة معلومات أساسية لمعرفة كيفية استعمالها، وخاصة في السياقات التي يجب التعامل معها.

ففي ويكيبديا (الموسوعة الحرّة) يُعرّف الاحتلال بأنه سيطرة مؤقتة لدولة على دولة أخرى، أو على جزء من أراضيها رغماً عنها، ويتم ذلك بشكل عام من خلال استخدام وسائل السيطرة العسكرية والحربية، ويعتبر الاحتلال من أقدم وسائل الاستعمار في التاريخ البشري.

أما الاستعمار فهو عبارة عن ظاهرة تهدف إلى سيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة أو أجزاء منها وبسط نفوذها من أجل استغلال خيراتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، [١] وهو بالتالي نهب وسلب منظم لثروات البلاد المستعمرة، فضلاً عن تحطيم كرامة شعوب تلك البلاد وتدمير تراثها الحضاري والثقافي، وفرض ثقافة الاستعمار على أنها الثقافة الوحيدة القادرة على نقل البلاد المستعمرة إلى مرحلة الحضارة. والاستعمار هو إخضاع جماعة من الناس لحكم أجنبي، ويُسمى سكان البلاد المُستَعْمَرين، في حين أنّ الأراضي الواقعة تحت الاحتلال تُسمّى «البلاد المُستَعْمَرة». ومعظم المستعمرات مفصولة عن الدولة المستعمِرة (بكسر الميم الثانية) ببحار ومحيطات. وغالباً ما ترسل الدولة الأجنبية

سكاناً للعيش في المستعمرات لحكمها واستغلال ثرواتها، وهذا ما يجعل حكام المستعمرات منفصلين عرقياً عن المحكومين.[٢]

أما الاستعمار الاستيطاني، فهو عبارة عن عملية اجتماعية اقتصادية، تهجر فيها جماعة بشرية أرضها إلى أرض أخرى، لإقامة مجتمعات بشرية مستحدثة، وعادةً ما يشكل محو الأصلانيين واستبدالهم عاملاً ناظماً لهذا النوع من الاستعمار.[٣]

في تعاملنا مع هذه المفاهيم الثلاثة يتبين لنا أنها مرتبطة تمام الارتباط، حيث إن الأخير – أي الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية – يمثل حركة استعمارية صهيونية احتلالية هدفها إحلال مجموعة أثنية يهودية مكان السكان الأصليين في المنطقة المحتلة، وذلك من خلال استخدام أدوات مختلطة من أجل الاستيلاء على الأرض التي تُشكل العنصر الأساس في هذه العملية.

تتميز ظاهرة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين عموماً بإدماجها البعد الديني / التوراتي/ العقائدي من أجل شرعنة مشروعها، بحيث يتم تنفيذ هذا الاستيطان من خلال مشروع استيطاني شامل وُضعت أسسه في مؤتمر بازل – سويسرا (١٨٩٧). فالمبدأ الصهيوني الموظف لتحقيق هذه الغاية هو في تعامله مع فلسطين على أنها أرض من حق الشعب اليهودي العيش فيها وتحقيق أمانيه وطموحاته الدينية / السياسية / الاجتماعية / الثقافية.

وكانت قد عرضت قبل مؤتمر بازل مجموعة من الطروحات ذات الصلة بالاستيطان اليهودي في فلسطين، من بينها مشروع نابليون بونابرت لتجنيد اليهود لمساعدته في تحقيق أهداف حملته على مصر وبلاد الشام في نهاية القرن الثامن عشر، إلا أن دعوته هذه لم تجد طريقها إلى النجاح. وكذلك مشاريع موشي مونتفيوري – وهو سياسي يهودي بريطاني من أثرياء لندن – التي طرحها على محمد علي باشا حاكم مصر في ١٨٣٩ لإقامة مستوطنات عن طريق استئجار الأراضي في فلسطين، إلا أن محاولته هذه باءت بالفشل، سوى أنه حقق إنجازاً مهماً لليهود بإقامته حيّاً جديداً في القدس يحمل اسمه.

واستفاد اليهود من انتشار ظاهرة افتتاح القنصليات الأجنبية في القدس بعد تطبيق الإصلاحات العثمانية والتي تُعرف بـ«التنظيمات»، حيث عملت هذه القنصليات على

تسهيل أمور اليهود في شراء الأراضي والاستيطان عليها.[٤]

وتلا ذلك انتشار حركات فكرية يهودية دعت إلى الهجرة إلى فلسطين لإقامة مستوطنات يهودية، بعضها تحقق، وبعضها كان مصيره الفشل.

ولكن التحول الكبير والخطير كان في مشروع هرتسل السياسي،[٥] أي تحويل القضية اليهودية إلى مسألة سياسية تقض مضاجع العواصم الأوروبية، وبالتالي وجوب توفير حلّ لها. وفي هذه المرحلة لم يعتمد هرتسل على مبادرات زعماء الدول الأوروبية بل سعى بنفسه إلى الالتقاء بهم شخصياً والضغط عليهم بهدف نيل وعد بدعم مشروعه لإقامة دولة لليهود في فلسطين، وإن تعذّر هذا الأمر فلتقم في أي مكان آخر في العالم، شريطة أن تكون حالة مؤقتة.

لم يمت مشروع هرتسل بموته، إذ تولى قياديون في الصهيونية تثبيته كحق شرعي لليهود من خلال نقله إلى مستوى رفيع، حيث تبنته بريطانيا من خلال إصدار تصريح بلفور في ١٩١٧.[٦] ولما وقعت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني في نهاية الحرب العالمية الأولى، نقلت بريطانيا هذا التصريح إلى أروقة عصبة الأمم لتجعله قراراً دولياً مصادقاً عليه من أعلى هيئة دولية بصفة «صك الانتداب»،[٧] والذي يُلزم الدولة المنتدبة وفي هذه الحالة بريطانيا بتنفيذه. وهذا ما قامت به بريطانيا على مدى ثلاثة عقود من انتدابها فلسطين بأن هيّئت الطريق لتحقيق مشروع إقامة دولة لليهود في فلسطين على حساب الأرض الفلسطينية وأصحابها الشرعيين.

إذن، ندرك من هنا أن مفهوم الاستيطان الإسرائيلي يستند إلى منطلقات فكرية صهيونية صرفة مؤسسة على رؤيتين أساسيتين، وهما:

الأولى – السيطرة على الأرض، وذلك يتم باستخدام القوة بكل مركباتها، وبالتالي طرد السكان الأصليين في فلسطين لتحقيق هذه الغاية. ولتحقيق هذه الغاية أسست الصهيونية عبر تياراتها الفكرية المختلفة عدداً من العصابات العسكرية، كانت أبرزها منظمة الهاغاناه التي تولت تنفيذ مجموعة من الخطط العسكرية، وفي مقدمتها الخطة «د» (داليت)،[٨] والتي باتت تُعرف في المفهوم الدولي بأنها خطة «تطهير عرقي» للشعب الأصلاني في فلسطين

واقتلاعه من أرضه وإحلال شعب آخر مكانه.[٩]

الثانية – الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بذرائع دينية وتاريخية لتطبيق المشروع الصهيوني الهادف في أساسياته إلى اقتلاع الشعب الفلسطيني من مدنه وقراه، وإحلال المستعمرات والمستوطنات الصهيونية مكانها. وهذا لا يتم إلا بسياسة الأمر الواقع من خلال تطبيق المشروع على الأرض بوساطة النشاط الاستيطاني.

فالصهيونية فكراً وممارسةً مؤسسة على الاستيطان، ولا يمكن تطبيقه – أي الاستيطان – كمشروع إلا بإخلاء الفلسطينيين وترحيلهم من أرضهم ومن ثم فرض إغلاق محكم على الأرض التي تم احتلالها.

تمّ تنفيذ المشروع الاستيطاني على مراحل ثلاث فيما لو تطرقنا إلى حجمه الكبير، وهي المرحلة السابقة للعام ١٩٤٨ والتي امتدت من نهايات القرن التاسع عشر، حيث قامت مؤسسات الحركة الصهيونية بشراء الأراضي، ومن أبرزها الصندوق القومي (قيرن قييمت) وإقامة مستعمرات (هكذا سُميت) على الأراضي التي تم شراؤها، أو تم تسريبها من قبل حكومة الانتداب البريطاني لمؤسسات صهيونية. أما المرحلة الثانية فهي عملية النهب الكبرى التي تعرّض لها الشعب الفلسطيني في العام ١٩٤٨ بطرده من أرضه والاستيلاء عليها وإقامة كيان دولة إسرائيل، ومنع الشعب الفلسطيني من العودة إلى أراضيه ومدنه وقراه على الرغم من صدور قرار العودة رقم ١٩٤ عن الأمم المتحدة. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ و١٩٦٧ أي ما يقرب من عقدين من الزمن تمّت إقامة مئات المستعمرات الصهيونية على الأرض التي أقيمت عليها إسرائيل، بحيث تولّت حكومات إسرائيل عملية الاستيلاء على الأراضي من خلال وضع اليد على ما بات يُعرف بأملاك الغائبين، وكذلك تشريع مجموعة من قوانين المصادرات التي طبقتها هذه الحكومات على الفلسطينيين الباقين في حدود إسرائيل. أما المرحلة الثالثة فهي التي أعقبت حرب ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل ما تبقى من أراض فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث شرعت حكومات إسرائيل ببناء المستوطنات على أراض فلسطينية مستندةً إلى ذرائع عدة، في مقدمتها الحق التاريخي للشعب اليهودي في العيش والسكن في أي بُقعة من «أرض

إسرائيل»، وأن الأراضي التي تُقام عليها المستوطنات هي أراضي دولة، ولكونها هكذا فهي صاحبة حق التصرّف فيها كما تراه مناسباً.

عندما يستعمل مفهوم «الاستيطان» تكون دلالاته عملية توطين يهود إسرائيليين عبر ما هو متعارف عليه باسم الخط الأخضر، في مناطق احتلتها إسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧. ولا يتوقف استعمال هذا المفهوم على الضفة الغربية وقطاع غزة (إلى ما قبل الانسحاب الإسرائيلي منه وإخلاء المستوطنات منه)، إنما يستعمل المفهوم في القدس العربية ومحيطها، أي أن خطط البناء التي تقوم بها حكومة إسرائيل في القدس والمناطق التي تمّ ضمها إلى بلدية القدس الغربية تنضوي تحت مفهوم الاستيطان سواء لجأ إلى تصنيفها هكذا معسكر اليسار الإسرائيلي أو أطراف دولية متعددة، كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية وغيرها.

تتعامل حكومات إسرائيل مع المستوطنات وكأنها جزء من دولة إسرائيل، بحيث تُخصص لها ميزانيات وتوفر لها وسائل الحماية والدفاع كافة، وكذلك تُقدّم لها كل أنواع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها. في حين أن معظم دول العالم ومؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتعامل مع ظاهرة الاستيطان على أنها مخالفة للقانون الدولي، وأن إقامة هذه المستوطنات يتناقض والقانون الدولي من منطلق كونها مقامة على أراض واقعة تحت احتلال عسكري.

لهذا، ففي القاموس السياسي الإسرائيلي وأيضاً في الخطاب اليومي، فإن «المستوطنات» في الضفة تُسمى هكذا، وسكانها يُسمون «مستوطنين»، في حين أنّ المستوطنات في إسرائيل تُسمى بحسب نوعها، نعني «كيبوتس»، «موشاب»، «موشابة»، «بلدة»، «بلدة تطوير»، «مدينة»، ولا يُطلق على ساكنيها تسمية «مستوطنين»، بل مواطنين. وهذا الأمر في حد ذاته له دلالات سياسية معينة.

الاستيطان الإسرائيلي
في الأراضي الفلسطينية بعد ١٩٦٧

حصل تحول أساسي في حركة المشروع الاستيطاني الصهيوني في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، حيث احتلت إسرائيل الضفة الغربية والقدس العربية (الشرقية) وقطاع غزة. وبهذا وقعت الأراضي الفلسطينية كلها تحت الاحتلال الإسرائيلي. وأيضاً احتلت إسرائيل مرتفعات الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية.[١٠]

انسحبت إسرائيل من شبه جزيرة سيناء في أعقاب التوصل إلى تسوية بين حكومتي مصر وإسرائيل بوساطة أميركية بعد عملية تفاوض توجت باتفاقيات كامب ديفيد.[١١] أما بالنسبة للجولان فسن الكنيست الإسرائيلي قانون ضم الجولان لإسرائيل في العام ١٩٨١.[١٢] وكذا فعل الكنيست الإسرائيلي بضم القدس إلى إسرائيل بموجب قانون توحيد شطري القدس والإعلان عنها عاصمة أبدية لإسرائيل.[١٣]

لم يكن النشاط الاستيطاني الذي أعقب احتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧ الأول من نوعه، كما نعرف، بل شكل انطلاقةً متجددةً لتحقيق مشروع إسرائيل الكبرى من البحر إلى النهر. والقصد هنا البحر الأبيض المتوسط من الغرب ونهر الأردن من الشرق.

كان احتلال الضفة الغربية، في العام ١٩٦٧، علامة تأكيد لرفض إسرائيل وجود أي دولة عربية بينها وبين النهر. ولهذا جاء المشروع الاستيطاني الإسرائيلي بحلّته الجديدة ليسيطر على مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية منذ الاحتلال وحتى اليوم (٢٠١٣)، وتمهيد

هذه الأراضي لإقامة المستوطنات عليها.

دخلت حكومات إسرائيل في أجواء نقاشية حول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة بعد ١٩٦٧ ومستقبلهما. هل يجب الانسحاب منهما عبر فرض تسوية على الأطراف المعنية؟ أم يجب الإبقاء على هذه الأراضي كورقة مساومة مستقبلية تستنفد بوساطتها إسرائيل كل ما يمكنها من الفلسطينيين لضمان المزيد من السيطرة على الأراضي، وإخضاع الفلسطينيين للسيطرة الإسرائيلية المباشرة في بعض الميادين وغير المباشرة في ميادين أخرى؟

مقابل هذه التخبطات والتساؤلات والنقاشات التي كانت تدور في أروقة سياسيين ومنظرين وإعلاميين إسرائيليين، بدأت تظهر حركات وتنظيمات استيطانية شكلت ولا تزال قوة ضاغطة على صُنّاع القرار وعلى طبيعة قراراتهم وجوهرها.

إحدى النقاط المركزية التي واجهتها الماكنة السياسية الإسرائيلية في حال تم ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل هي المسألة الديموغرافية، بحيث إن ضم الضفة سيُشكل زيادة بل تفوّق فلسطيني ديموغرافي على إسرائيل. لذلك تراجعت إسرائيل عن هذا الأمر، ولا تزال تصرّح علانية بأنها لا تريد إدارة شؤون الفلسطينيين ولا تريد حكمهم. كل هذا مقابل الاستمرار في السيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية وتدمير مبان ومنازل ومزارع في سبيل تحقيق مشروعها الاستيطاني.

تعد التناقضات السياسية الإسرائيلية في المنظور السياسي الإسرائيلي مسألة في غاية الطبيعية، فإسرائيل تريد تحقيق مشروعها التاريخي في فلسطين (أرض إسرائيل الكاملة)، دون أن تتعرض لحياة الفلسطينيين بتاتاً، في الوقت نفسه لن يتم تحقيق هذا المشروع إلا بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية بمختلف الطرق والوسائل كتشريع قوانين، أو إقامة مستوطنات على أراضي الدولة وغيرها.

تعاملت حكومة إسرائيل مع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ بطرق استيطانية متنوعة، سواء أكان حزب العمل أم حزب الليكود في سدّة الحكم.

يمكننا تقسيم المناطق المحتلة إلى خمس مناطق وهي:

أ) الضفة الغربية

ب) القدس الشرقية
ج) قطاع غزة
د) مرتفعات الجولان
ه) شبه جزيرة سيناء

وسنتطرق إلى الاستيطان في المناطق الثلاث الأولى لأنها ذات صلة بموضوع دراستنا هذه.

اتبعت الحكومات الإسرائيلية في مناطق الضفة الغربية عدة أساليب لتحقيق مشروعها الاستيطاني، منها:

أ) تطويق المدن الفلسطينية بتجمعات استيطانية تُشكل سوراً من المستوطنات يحيط بها. هذا ما نُفذ حول جنين ونابلس ورام الله والخليل وبيت لحم.

ب) تقطيع الضفة الغربية عرضياً بطرق تمتد من داخل إسرائيل أي داخل الخط الأخضر حتى المستوطنات، وذلك لربطها بطرق مباشرة مع إسرائيل.

ج) اللجوء إلى استعمال الطرق الالتفافية وصولاً إلى المستوطنات دون العبور بقرى فلسطينية. هذه القرى تم تحييدها وإغلاق مداخلها إلا واحد أخضع للسيطرة العسكرية.

د) سلسلة مستعمرات على طول الأغوار الغربية لنهر الأردن، من نهر الأردن بخروجه من بحيرة طبريا وحتى عين جدي وفقاً لمشروع ألون.

ه) مستعمرات التلال، من تلال بيت لحم وهضابها شرقاً وحتى بيسان شمالاً، أي شمال جنين، وهذا يتناسب مع مشروع موشي ديان.

و) مستعمرات التلال الغربية من القدس وحتى جنين شمالاً، وفقاً لمشروع شارون.[١٤]

تتقاطع هذه المستوطنات الطولية من الجنوب إلى الشمال مع الكتل الاستيطانية العرضية التي تحيط بالمدن الفلسطينية.[١٥]

وتهدف هذه التكتلات الاستيطانية إلى عزل شبه كلّي للمدن الفلسطينية عن بعضها البعض، وأيضاً عزل الريف الفلسطيني عنها، وتحويل سكانها إلى كتل بشرية متفككة وغير

مترابطة فيما بينها للحيلولة دون وحدتها في عمل سياسي أو عسكري مستقبلي. إضافة إلى سهولة التحكم بهذه التجمعات السكانية المتفككة وغير المترابطة فيما بينها، وبالتالي إمكانية ترحيلها دون معارضة أو مقاومة جماهيرية وشعبية فلسطينية، على سبيل المثال: المخططات الإسرائيلية التي نفذت في الأغوار مباشرة بعد احتلالها في ١٩٦٧، حيث طردت وشرّدت آلاف الفلسطينيين من المزارعين والبدو ونهبت أراضيهم وسلبتها وحولتها لصالح مشروعها الاستيطاني. والذريعة الإسرائيلية في هذه العملية توفير غطاء أمني لإسرائيل. لكن هذا المخطط يندرج تحت مُسمى التوسع الاستعماري الإسرائيلي، والتخلّص من أكبر كمية ممكنة من الكتل البشرية الفلسطينية التي تُشكل عائقاً ديموغرافياً أمام تفوق سكاني (ديموغرافي) إسرائيلي في المنطقة. كذلك أطماع إسرائيلية في السيطرة على أراض زراعية ذات جودة عالية مدعومة بكميات هائلة من المياه، ما يدُرّ مدخولات هائلة على الخزينة الإسرائيلية.

كان النشاط الاستيطاني في بدايته – أي مباشرة بعد احتلال الضفة الغربية بما فيها الأغوار – يتمثل بإقامة مراكز أمنية / عسكرية لحماية المنطقة، لكنها سرعان ما تحولت إلى مستعمرات مدنية زراعية توسعت على حساب الأراضي العربية التي تم طرد سكانها منها، أو صودرت في حالة الإبقاء على بعض القرى الفلسطينية في الأغوار. وفي العقد الثاني لاحتلال الضفة الغربية أعلنت إسرائيل عن مخططها لتهويد أجزاء منها بذريعة «الحق التاريخي» للشعب الإسرائيلي دون غيره من الشعوب، بما فيها الشعب العربي الفلسطيني.

أما بالنسبة للقدس، فكان واضحاً منذ اللحظة الأولى لاحتلالها أن مخططات تهويدها موضوعة مسبقاً. وأن الأهم من ذلك كله أن الأحزاب والتيارات والحركات السياسية في إسرائيل كافة متفقة بخصوص القدس ووضعها ومستقبلها، وهو أن القدس موحدة وعاصمة أبدية لإسرائيل، وأن الانسحاب منها غير وارد في أي مسار تفاوضي سواء مع الفلسطينيين أو مع أي دولة عربية ذات شأن. وأصدر الكنيست الإسرائيلي قراره بضم القدس وتوحيدها في الشهر ذاته الذي وقعت فيه القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي.

الخطوات التي بادرت حكومة إسرائيل إلى اتخاذها لتنفيذ مشروعها الاستيطاني في القدس، أنها حلّت بلدية القدس العربية، وألغت المؤسسات الإدارية العربية فيها بما فيها جهاز المحاكم، وقامت بربط القدس العربية بخدمات بلدية القدس الغربية اليهودية. وفي الوقت نفسه عزلت القدس عن باقي مناطق الضفة الغربية التي كانت امتداداً طبيعياً وبشرياً لها.

من جهة أخرى، باشرت بلدية القدس الإسرائيلية تطبيق مخطّطات تهويد القدس، فهدمت حي المغاربة في البلدة القديمة ليكون ساحة كبيرة أمام حائط البراق بزعم أنه جزء من الهيكل السليماني، وبهذا تكون قد شرّدت الآلاف من سكان القدس الذين سكنوا هذا الحي وجواره منذ آلاف السنين. ثم باشرت بلدية القدس بإعادة السيطرة على الحي اليهودي في البلدة القديمة. ونفذت البلدية عمليات هدم للمباني العربية التي تعترض مشاريعها وهجرت سكانها بذرائع الإخلاء لخطورة السكن، أو بذريعة السكن غير القانوني في منازل تعود ملكيتها ليهود وللدولة.

أما العملية الأكثر خطورة في تهويد القدس، فهي توسيع مسطح البناء ليصل إلى أطراف رام الله شمالاً وبيت جالا وبيت لحم جنوباً، وهذا ما تعارف عليه الإسرائيليون باسم «القدس الكبرى». في عملية التوسيع هذه تمّ بناء عشرات المستعمرات الإسرائيلية لتشكل طوقاً يحمي القدس ويمنع أي تواصل جغرافي وبشري بين مدن جنوب القدس (بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور والخليل وحلحول) وبين مدن شمال القدس (رام الله والبيرة وقراها).

سيطرت إسرائيل بهذا المشروع الاستيطاني التوسعي على مساحات شاسعة من أراضي الفلسطينيين الخاصة والعامة، ومنعت وستمنع مستقبلاً تنفيذ أي مشروع عمراني مديني فلسطيني في المنطقة.

أما بالنسبة لقطاع غزة، فكانت المشكلة الرئيسة التي واجهت حكومة إسرائيل هي الكثافة السكانية وقلة الأراضي الزراعية. وعلى الرغم من هذه المشكلة، فإن مخططات إسرائيل عملت على تفكيك المنظومة السكانية الفلسطينية بوساطة عمليات إخلاء مخيمات فلسطينية وشق طرقات واسعة للحيلولة دون إعادة بنائها وتكوينها من جديد. هذه

المشاريع وغيرها أدّت إلى ترحيل سكان المخيمات وإعادة توطينهم في مواقع أخرى. إذن عملية ترانسفير قامت بتنفيذها إسرائيل للتخفيف من الكثافة السكانية، إلا أنها لم تحقق كل ما أرادته من وراء هذا المشروع.[١٦]

أقامت حكومة إسرائيل عدداً من التجمعات الاستيطانية في قطاع غزة، وهي مستوطنات جنوب غزة وأخرى شمال العريش، والهدف من ورائها تطبيق عملية عزل غزة عن سيناء.

واجهت إسرائيل في قطاع غزة مشاكل كثيرة وأكبر بكثير من تلك التي واجهتها في الضفة الغربية، حيث شكلت المنطقة كابوساً لقيادات الجيش ورجال السياسة، لما للمنطقة من مكونات جغرافية وديموغرافية صعبة، ولما لأهالي القطاع من إصرار كبير على كنس الاحتلال وتصفية مستوطناته نهائياً. لهذا، قررت حكومة شارون الانسحاب من غزة وفرض طوق أمني ظالم على القطاع منذ ٢٠٠٥ وحتى اليوم.

وعلى الرغم من تقلّب نظام الحكم في إسرائيل بعد العام ١٩٦٧ بين الحزبين الرئيسين اللذين كونا الخارطة الحزبية والسياسية في إسرائيل (حزبا العمل والليكود)، فإن التباين بينهما تتقلص مساحته عند الوصول إلى بوابة الاستيطان، بمعنى أنه لا توجد فروق بين توجه الحزبين بالنسبة للمشروع الاستيطاني إلا في الأمور الشكلية فقط.

ولأننا سنتطرق تفصيلاً إلى سياسات وتطبيقات الحزبين والأحزاب الائتلافية التي شكلت حكومات إسرائيل المتعاقبة بعد العام ١٩٦٧، فإننا نترك ذلك للفصول القادمة.

ما نود التطرق إليه في هذا السياق وفي هذا الفصل هو التوجهات العامة التي أرست أسس سير المفاوضات اللاحقة بين إسرائيل والدول العربية بخصوص الأراضي الفلسطينية والمفاوضات بين حكومات إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والتي تمخضت عنها اتفاقيات أوسلو في ١٩٩٣.

حتى وإن وجدت تباينات بين الحزبين بالنسبة للاستيطان ومشروعه، فإن ما هو متفق عليه سياسياً وأمنياً أكبر بكثير من حجم هذه التباينات ونوعيتها.

ويمكننا تلخيص التوافقات بين الحزبين العمل والليكود اللذين شكلا قوة حزبية وسياسية مهيمنة في الحياة السياسية والمشهد البرلماني فترة طويلة بثلاثة توجهات، وهي:[١٧]

- **التوجه الأول- الاستيطان كمشروع وظيفي**

يرى هذا التوجه أن مستقبل الأراضي المحتلة يتحدد في إطار حل يقوم على «تسوية إقليمية» جغرافية تستند إلى اقتسام هذه الأراضي، وإبقاء إسرائيل على وجودها العسكري والبشري في مناطق الاستيطان الإستراتيجية كما رسمتها خطة «ألون»،[١٨] هذه كانت رؤية حزب العمل التي تعاملت مع الاستيطان **كمشروع «وظيفي»**.

- **التوجه الثاني: التقاسم الوظيفي مع الفلسطينيين دون التفريط بالأرض**

كان للجيش الإسرائيلي رؤية خاصة مثّلها قادة الجيش وعلى رأسهم «موشيه ديان»، وتستند هذه الرؤية إلى مشروع التقاسم «الوظيفي الواسع» مع الفلسطينيين دون التفريط بالأرض والإبقاء على الوجود الإسرائيلي الدائم في الأراضي الفلسطينية. هذه الرؤية جسّدت توجهات الجناح المتشدد «الصقور» في حزب العمل، والتي عبر عنها «ديان» بقوله: «من دون المستوطنات تصبح القوات الإسرائيلية جيشاً أجنبياً يحكم شعباً أجنبياً»، مُعبراً عن المكانة المعول على الاستيطان لعبها كمبرر رئيس للاحتلال وبقاء الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة. وقد أطلق «ديان» لاءاته الخمس المعبرة عن هذه الرؤية:[١٩]

- غزة لن تكون مصرية.
- الجولان لن يكون سورياً.
- القدس لن تكون عربية.
- لن تقوم دولة فلسطينية.
- لن نهجر المستعمرات التي أقمناها.

وفي ضوء هذا التوجه، فإن على إسرائيل أن تستوطن في جميع أنحاء «المناطق»،[٢٠] وتمنح الفلسطينيين قدراً من الحكم الذاتي لا يتعارض مع مصالح إسرائيل.[٢١]

- **التوجه الثالث: التوجه الأيديولوجي**

يُعبّر عن فكر «أرض إسرائيل الكاملة»[٢٢] كإستراتيجية سياسية تقوم على ضم جميع المناطق المحتلة لإسرائيل والاستيطان فيها. ظهرت هذه الفكرة أولاً في أوساط المثقفين الصهيونيين الأشكناز (الغربيين) العلمانيين، من الجناح المتشدد في حزب العمل، الذين

نشروا عريضة في أيلول ١٩٦٧ تطالب «بمنح المواطنة والمساواة التامة لسكان المناطق» لكي يصبحوا مواطني أرض إسرائيل الكبرى، مع ضم جميع المناطق التي احتلت في حرب ١٩٦٧». هكذا بدأ عملياً الخطاب الكولونيالي في السياسة الإسرائيلية بعد ١٩٦٧.[٢٣]

جسدت إستراتيجية «أرض إسرائيل الكبرى» فكر حزب الليكود والأحزاب الصهيونية التي على يمينه، إضافة إلى مجلس «يشع».[٢٤] وجدت هذه الأحزاب فرصتها المواتية عام ١٩٧٧ جرّاء وصول الليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل، والذي جلب معه دفعاً نوعياً للمشروع الاستيطاني من خلال ما اتبعه من سياسات استيطانية توسعية، رافقها بروز حركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية.[٢٥]

اعتبر «**مناحيم بيغن**» – **رئيس الوزراء الإسرائيلي عام ١٩٧٧ – الاستيطان في جميع أرجاء أرض إسرائيل بمثابة «تعبير عن الهوية الدائمة للصهيونية ورؤياها الخلقية»**، ورأى أنه لا يوجد ثمّة تمييز أساسي بين سياسات الاستيطان التي انبعثت في فترة قيام الدولة [إسرائيل] وتلك التي نجمت عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة والجولان في حزيران ١٩٦٧، «فالاستيطان السابق كما اللاحق هو تثبيت لم يستكمل بعد للسيادة اليهودية على فلسطين».[٢٦]

انعكست رؤية الليكود على شكل عمليات توسع استيطاني أفقي وعمودي في أنحاء الأرض الفلسطينية (كُنّا قد تطرقنا إليها في معرض حديثنا عن النشاط الاستعماري/ الاستيطاني في مناطق الضفة الغربية)، في ضوء العمل الحثيث على تأمين إسرائيل ووجودها المحصن المتمدد استناداً إلى منطق العمق الأمني والتوسع الآمن، تجاوزت سياسات الليكود ما أسسه حزب العمل استيطانياً، مستندة إلى مقاربة التقاسم الإقليمي والوظيفي، فقُسم المشروع الاستيطاني إلى مناطق أولوية استيطانية قصوى ومناطق أقل إستراتيجية. خيارات الليكود واليمين كانت مغايرة لجهة الاستيطان في كل مكان في الأرض الفلسطينية، وعموماً فإن المشترك بين هذه السياسات (عمالية أو ليكودية) هو أن الاستيطان في نظر الحكومات والمخططين الإسرائيليين هو مسألة وجودية أكثر مما هو مسألة أمنية، وليس معنى ذلك أن وجود إسرائيل مهدد بأي معنى، بل يعني أن وجود إسرائيل ينبغي له أن يتعزز ويتجذر بالتمدد والتحصن التوسعي من خلال الاستيطان».[٢٧]

مواقف الأحزاب السياسية في إسرائيل من الاستيطان

هناك محاولات جادة في أوساط عدد من الباحثين في الشؤون الإسرائيلية ومتتبعي سير النشاط الاستيطاني في المناطق الفلسطينية للتمييز بين سياسات الأحزاب الإسرائيلية على مختلف تياراتها وتوجهاتها. لكن الجميع متفق على أن فكرة النشاط الاستيطاني وممارسته هي السائدة في أوساط هذه الأحزاب سواء صُنفت في يمين الخارطة الحزبية أو في يسارها.

حاول حزب العمل إقناع منتخبيه ومؤيديه بأنه مع المشروع الاستيطاني دون المس بالمواطنين العرب، فكيف يمكن ذلك؟ في حين أن حزب الليكود أكثر صراحة قبل وبعد تسلمه مقاليد الحكم، من حيث ميله إلى دعم المشروع الاستيطاني وتوفير كل ما يلزم لتعميقه وتوسيعه.

سنحاول في هذا الفصل قراءة المشروع الاستيطاني من خلال برامج الأحزاب الإسرائيلية، وخاصة حزبي العمل والليكود اللذين شكلا حكومات إسرائيل المتعاقبة منذ العام ١٩٤٨، سواء كان ذلك التشكيل من أحدهما أو من خلال حكومة وحدة وطنية شارك فيها الحزبان وغيرهما من الأحزاب الإسرائيلية التي في معظمها مؤيدة للمشروع الاستيطاني وداعمة له.

تبنى حزب العمل مستوطنات «غوش عتصيون» وعمل على تحويلها إلى واحدة من أهم الكتل الأمنية على عكس الكتل الاستيطانية السياسية. وسرعان ما أصبحت بالنسبة لحزب العمل ذات أهمية إستراتيجية يتوجب تخصيص الميزانيات السخية لها، لمجرد كونها مستوطنات أمنية. هذا التوجه الأمني هو الذي يسيّر المشروع الاستيطاني، بمعنى أن

المستوطنات التي أطلق عليها حزب العمل مباشرة بعد العام ١٩٦٧ «مستوطنات أمنية» تحولت في الإجماع الإسرائيلي العام إلى «بقرة مقدسة»، لا يجرؤ أحد على التحدث عنها سلباً أو انتقادها.[٢٨]

وفي مراجعة ناقدة لوثيقة وضعها شمعون بيريس أحد أقطاب حزب العمل سابقاً، لتوحيد أحزاب العمل (مباي، رافي، أحدوت هعفودا) من أيلول ١٩٦٧ (أي بعد حرب حزيران ١٩٦٧) تطرق في البند الثامن (الوثيقة مكونة من ١٤ بنداً): «نبني مستوطنات يهودية في القدس الشرقية وفي الشمال والجنوب من دون استغلال السكان العرب». أما في البند التاسع من الوثيقة نفسها فيشير إلى توطين الأماكن التي هُجرت من ساكنيها.[٢٩]

لم يكن بيريس بعيداً عن أفكار آباء حزب أحدوت هعفودا القريبين من أفكار حزب العمل وطروحاته، وهم ليفي أشكول رئيس حكومة إسرائيل أثناء حرب حزيران ١٩٦٧ والوزيران يغآل ألون ويسرائيل غاليلي، وخصوصاً الأخيرَين اللذين صرّحا مراراً وتكراراً بأن الأرض الكاملة لم تشتر بقوة السيف فقط، إنما تم شراؤها بالمضمون الأساسي للحركة الصهيونية وهو استيطان الأرض والدفاع عنها من قبل «عامل الأرض» وهو الجندي الإسرائيلي. الاثنان اعتبرا أنفسهما مؤتمنين على القيام بتأدية هذه الرسالة بكل حذافيرها. مثلاً الحركة العمالية الطلائعية التي تحمل رسالة ذات صلة بـ«إنقاذ الأرض» (غئولات هآرتس) التي حررها عمالها.[٣٠]

وقد قال **يغآل ألون** في جلسة الحكومة الإسرائيلية التي عقدت في ١٩ حزيران ١٩٦٧، أي مباشرة بعد الحرب: «إن أي اتفاق للسلام مع العرب هو عبارة عن ضمانة ضعيفة لمستقبل السلام والأمن».[٣١] وحذّر ألون من إعادة أي سنتيمتر واحد من الضفة الغربية. وأضاف بصورة تهكمية إنه لو خُيّر بين الأرض الكاملة مع كل السكان العرب، أو التنازل عن الضفة الغربية، فقد أجاب إنه مع الأرض بكل العرب.[٣٢]

اعتبر ألون (وهو من حزب العمل) أكثر تطرفاً من أي عضو في حزب المفدال (حزب المتدينين الوطنيين) اليميني، حيث أصبح قوة رئيسة محركة للاستيطان اليهودي المتجدد في مدينة الخليل، وعمل كل ما في وسعه لتحقيق هذا الهدف. لقد **طالب ألون منذ اليوم الأول**

بعد أن انتهت الحرب بإقامة حي يهودي قرب الخليل وذلك قبل وصول المستوطنين. وكان قد بلور الفكرة، وباشر في وضع أسسها، وتقدّم بطلبه إلى رئاسة الحكومة في ١٤ كانون الثاني من العام ١٩٦٨. لكن حكومة أشكول لم تقر الاقتراح، فبدأ ألون العمل وحده.[٣٣]

بالتوازي معه، نلحظ أن غاليلي مُتلوّن بطبيعته، حيث تطرّق إلى الموضوع نفسه بصيغة يحب أن يسمعها الشخص الماثل أمامه في تلك اللحظة. وعلى الرغم من نهجه الشخصي هذا فإنه حافظ طيلة مسيرته السياسية على كل سنتيمتر من أراضي الضفة وشدد على أن نهر الأردن هو حدود إسرائيل الآمنة.[٣٤]

وخلال حكومة الوحدة الوطنية الأولى في إسرائيل والتي خاضت حرب حزيران ١٩٦٧، صرّح زعيم حزب الحيروت (الليكود لاحقاً) **مناحيم بغين** بأنه على **الحكومة العمل على إقامة مستوطنات يهودية حول المدن العربية في أريحا وبيت لحم ورام الله ونابلس وطولكرم وقلقيلية وجنين.**[٣٥]

أمام هذه الضغوط الحزبية المشابهة لبعضها البعض سواء من حزب العمل أو الليكود بصيغته السابقة (حيروت) تهرّب أشكول رئيس الحكومة من اتخاذ أي قرار مُلزِم يمنع إقامة مستوطنة يهودية في الخليل أو تجديد الاستيطان في «غوش عتصيون»، واكتفى بالإشارة إلى أن أي مستوطنة يهودية في الخليل يجب أن تقام بصورة قانونية.[٣٦]

كان **أشكول مدركاً للتناقضات داخل حكومة الوحدة الوطنية التي شكلها عشية حرب حزيران ١٩٦٧، لكنه كان متردداً في حسم مواضيع كثيرة تخصّ ما بعد الحرب،** خاصةً مسألة انطلاق المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية وغزة. فإن كان ألون مُصرّاً على عدم الانسحاب كليّاً من أي شبر من الأراضي المحررة (وفقاً للغة الإسرائيلية) فإن موشي ديان وزير الدفاع في حكومته لديه مواقف أكثر تشدداً بالنسبة للضفة الغربية. وسنأتي على ذكر بعض منها.

كان أشكول – وهو من قيادات الحركة العمالية الكلاسيكية – مُعارضاً للاستيطان في الخليل، لكنه أذعن للأغلبية ووافق على إقامة «كريات أربع»، أي تجديد «الييشوف» اليهودي في الخليل.[٣٧] كما أن الكنيست الإسرائيلي قد أقر إقامة «كريات أربع» بتاريخ ٢٥

آذار ١٩٧٠.[٣٨]

مقابل التحرك الحكومي المتمثل بحزب العمل في الأساس، أسرع المستوطنون إلى تحريك ماكنة الضغط على أصحاب القرار، بل لنقل إنهم هم أصحاب القرار على الأرض، وما احتاجوا إليه هو تغطية رسمية. أمام هذا الوضع طالب وزراء حزب العمل بوضع حد لرغبات المستوطنين، وعبّروا عن استيائهم من سرعة البناء في «كريات أربع»، وأرادوا مستوطنة مرتبة ومنظمة وفقاً لأسس التنظيم العمراني والمؤسساتي في إسرائيل. على الرغم من هذا التوجه لحزب العمل، فإن مستوطنة «كريات أربع» أقيمت بسرعة لتشكل أمراً واقعاً، وبدأت الحكومة توجه ميزانيات كبيرة لتطويرها، إذ كان المأمول أن تتحول إلى مدينة كبيرة في إسرائيل وأن تكون جزءاً من منظومة الأمن الإسرائيلي.

بمعنى آخر، انطلق المستوطنون في مشروعهم الاستيطاني بدعم من وزراء العمل، دون انتظار أي قرار حكومي رسمي، ثم جاء دور الحكومة في منحهم الغطاء القانوني والسياسي والمالي.

هكذا بدأت اللعبة السياسية الخاصة بالمستوطنات بين المستوطنين الذين نالوا بركة وزراء حزب العمل ودعمهم وبين الحكومة المؤلفة من حزب العمل في غالبيتها.

وعندما تأسست حركة «غوش إيمونيم» الاستيطانية[٣٩] باركها شمعون بيريس ودعمها، في حين عارضها أو أكثر دقة عارض بعضاً من نهجها، إسحاق رابين. فبيريس رأى في «غوش إيمونيم» حركة أعضاؤها مواطنون جيدون، ولكن كل ما يحتاجون إليه هو تطبيق سياسة الحكومة.[٤٠]

في حين أن موقف رابين وهو من قيادات حزب العمل وأثناء توليه رئاسة حكومته الأولى اعتبر نهج «غوش إيمونيم» مهدداً لأسلوب الحياة الديمقراطية في إسرائيل.

فكيف يمكن حل هذا التناقض في وجهات النظر والتوجهات السياسية بين قطبي حزب العمل بيريس ورابين؟ هنا وجب الاعتماد على الحل التوفيقي وفق منهجية حزب مباي. أي الحل الوسط، ألا وهو أن الموقع الاستيطاني يفرض حقيقة واقعة على الأرض. أي أن الطرفين متفقان على الاستيطان، والمُوحد بينهما بصورة أعمق المكانة الإستراتيجية للمكان.

أما حزب مبام وهو «**حزب العمال الموحد**» **فكان مؤيداً للاستيطان في مرتفعات الجولان لكونها عالية الارتفاع وتشكل حالة من الأمن والأمان بالنسبة لإسرائيل. أما بالنسبة للاستيطان في الضفة الغربية فمعظم المستوطنات بحاجة إلى حماية وعلى الحكومة توفيرها، أي أنه لا يرفض الاستيطان كمشروع رسمي.**[٤١]

لقد اتخذ قُطبا حزب العمل من مسألة «غوش إيمونيم» ذريعة قوية لنشر خلافاتهما الحزبية، بل بالأحرى الشخصية المتمثلة فيمن يتزعم حزب العمل ويقوده في المشهد السياسي الإسرائيلي. فعلى الرغم من تهديدات رابين بالاستقالة، وأن سلوك قيادات «غوش إيمونيم» يتعارض مع توجهات حكومته وقرارات الكنيست،[٤٢] فإن «غوش إيمونيم» استمرت في نشاطها الاستيطاني بصورة جارفة، وكسبت مؤيدين لها في أوساط أحزاب اليمين والحركات والتيارات الدينية المتشددة.

وفي جلسة سابقة لكتلة حزب العمل في الكنيست الإسرائيلي، قال أحد قياديي الحزب إسحق نافون (الذي أصبح في وقت لاحق رئيساً لدولة إسرائيل) إنه يحق للحكومة إقرار إقامة مستوطنة يهودية في سبسطية، دون أن يتطرق إلى الجانب السياسي، بل ما يجري على أرض الواقع وموقف الحكومة التي بدأت تشكك في قدرتها على تطبيق صلاحياتها وممارستها. أما ألون فيرُد على نافون معترفاً بأنه التف على سياسة الحكومة التي هو عضو فيها، إلا أنه يرى في قضية الاستيطان وإقامة المستوطنات مسألة سياسية أكثر من مجرد كونها حزبية أو بروتوكولية.[٤٣]

لقد أبدى حزب العمل تعاطفاً قوياً مع المشروع الاستيطاني، وفي بعض الأحيان أكثر من تعاطف حزب الليكود الذي وُسِمَ بكونه حامل لواء الاستيطان. **وجدير ذكره أنّ معظم المستوطنات الكبيرة والتي تضخمت مع الوقت أقيمت خلال حكومات حزب العمل ومن بينها الكتل الاستيطانية في «غوش عتصيون» وغور الأردن و«كريات أربع» و«عوفرا» و«ألون موريه» و«معاليه أدوميم» و«أريئيل» وقطاع غزة.** لكن قادة حزب العمل لم يطرحوا موقفاً واضحاً حول مجمل الانعكاسات السياسية والاقتصادية والأخلاقية للمستوطنات على الشعب في داخل إسرائيل.

في حين أن اليسار في إسرائيل وجد نفسه ماثلاً أمام صعوبات جمّة في تجنيد قوى سياسية لتشكيل حركة احتجاج على النشاط الاستيطاني. فعلى سبيل المثال حركة «السلام الآن» تشكلت ثلاث سنين بعد «غوش إيمونيم». وهذا يعني تأخر انطلاق حركة معارضة للمشروع الاستيطاني. مثال آخر في هذا الخصوص هو رسالة الضباط إلى مناحيم بيغين ليتنازل عن حلم أرض إسرائيل الكاملة أُرسلت بعد «غوش إيمونيم». القصد هنا أن «غوش إيمونيم» وجدت في حزب العمل دفيئة ذات حرارة عالية منحتها فرصاً للحركة والانتشار بقوة في أوساط مؤيدي الاستيطان، أما الحركات المعارضة فجاء تأسيسها وانطلاقها متأخراً.[٤٤]

وخلال مشاركة وزراء حزب العمل في حكومة الوحدة الوطنية الثانية برئاسة إسحق شامير تمّت إقامة ٦-٨ مستوطنات في العام الواحد. وجرى اتفاق بين شامير ونائبه شمعون بيريس بخصوص تحديد عدد المستوطنات. وعلى الرغم من معارضة بيريس لعدد من المستوطنات وتجميده الدعم المالي لها، فإنها - أي المستوطنات - حظيت بأموال كثيرة مباشرة وغير مباشرة.

خلال حكومة الوحدة الوطنية هذه صودر نصف مليون دونم من أراضي الفلسطينيين.[٤٥] وبمراجعة لموقف أعضاء من حزب العمل مباشرة بعد انتهاء حرب حزيران بأن تقام مستوطنات يهودية دون المس بالسكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، فها هي الحكومة تقوم بهذه الخطوة بمباركة حزب العمل.

تم وضع حد للتباين السياسي والمنهجي بين حزب العمل وبين حزب الليكود بزعامة شامير بعد تنحي بيغين واختفائه من الساحة السياسية في أعقاب الإخفاق في لبنان، ثم في تفكيك شامير حكومةَ الوحدة الوطنية وانتقال أعضاء حزب العمل إلى صفوف المعارضة. ووجد حزب الليكود فرصة سانحة لتوسيع المشروع الاستيطاني بمبادرة أريئيل شارون.[٤٦]

كما أن شامير اختلف مع أعضاء حكومته من حزب العمل وسعى إلى إخراجهم من صفوفها، فإنه وقع في خلاف شديد مع الإدارة الأميركية بخصوص الاستيطان. ووصل الخلاف إلى ذروته في حزيران ١٩٩٠ حيث وضعت حكومة شامير شروطاً صعبة لبدء

المفاوضات مع الفلسطينيين، وقامت بعرقلة نشاط جيمس بيكر وزير الخارجية الأميركي. لقد وضعت حكومة شامير الحجر الأساس لمستوطنة جديدة في كل جولة لبيكر في المنطقة تمهيداً للبدء بجولات من المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

في هذا السياق، أي التنافر بين شامير والإدارة الأميركية، عرف حزب العمل كيف يستغل هذه الحالة، **فأعلن أن مرشح الحزب لرئاسة الحكومة إسحق رابين مستعد – حال فوزه في الانتخابات – أن يوجه أموالاً كثيرة للبنى التحتية والتعليم والرفاه داخل إسرائيل وفرض قيود على الميزانية المخصصة للاستيطان**. وعلى الرغم من هذا التصريح السياسي لحزب العمل ومعرفة حزب الليكود أنه سيزيد من مخزون مؤيدي العمل في الانتخابات، فإنه لم يعمل على الاستجابة إلى الضغط الأميركي لتخفيف ضخ الأموال إلى المستوطنات، بل زاد من إقامة المستوطنات حتى تمت انتخابات العام ١٩٩٢ وفاز بها حزب العمل، وشكّل رابين حكومته الثانية.

أدرك حزب العمل البوصلة التي توجهها الإدارة الأميركية، فخفض بناء الوحدات السكنية الاستيطانية من ٦٢٠٠ سنوياً إلى ٩٨٠، ووجه ميزانيات للداخل بما في ذلك نحو المجتمع العربي في إسرائيل.[٤٧]

وفي مراجعة لحكومة العمل – ميرتس، أي حكومة رابين فإن علاقتها مع المشروع الاستيطاني شابها نوع من الضباب، وتسترت وراء صيغ ملتوية لنيل الإجازة الأميركية، أي بركة الإدارة الأميركية بهدف تسيير عجلة المفاوضات مع الفلسطينيين. وهذا يعني تمرير قرارات بإقامة مستوطنات بوساطة الحكومة بجرعات مخففة منعاً لإثارة مشاعر الإدارة الأميركية.[٤٨]

وهناك سياسيون وحزبيون يتهمون أعضاء في حزب العمل بأنهم عرقلوا سير المشروع الاستيطاني ونموه، واعتبروا أن أي نقاش أو بحث لمستقبل المستوطنات والاستيطان فيه تنازل. وطبيعي أن يكون هذا التوجه انطلاقة لمفاوضات اتفاقيات أوسلو والبحث عن تسوية نهائية تضع حدّاً للصراع بين إسرائيل والفلسطينيين والعرب. مؤيدو المشروع الاستيطاني وخاصة من أعضاء الليكود والأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة اعتبروا

خطوات حزب العمل وحكومته برئاسة رابين خنوعاً ورضوخاً للفلسطينيين والإدارة الأميركية والعرب، واعتبروا رابين خائناً.[٤٩]

يتضح من مراجعة سلوك شمعون بيريس قبيل انتخابات العام ١٩٩٦ أنه حاول التفاهم مع المستوطنين «المعتدلين» بأنه في إطار الحل النهائي (القصد التسوية النهائية للصراع مع الفلسطينيين)، لن تُزال أي مستوطنة، وستُطبّق السيادة الإسرائيلية على أجزاء حيوية ومهمة من النواحي الأمنية والإستراتيجية بالنسبة لإسرائيل في مناطق من الضفة (يهودا والسامرة في التسميات الإسرائيلية).

هذا الاتفاق الذي أراد بيريس التوصل إليه يضمن بقاء جميع المستوطنين تحت السيادة الإسرائيلية ضمن الكتل الاستيطانية. ومن جهة أُخرى السيطرة الإسرائيلية على المستوطنات التي لن تُفرض عليها سيادة إسرائيلية. أي تلاعُب لفظي بالكلمات، والواقع الميداني هو نفسه، أي سيادة إسرائيلية كاملة على المستوطنات ومساحات من الأراضي المحيطة بها.[٥٠]

كانت علاقة بيريس – كزعيم في حزب العمل، حتى في ظل قيادة رابين لهذا الحزب – مع المستوطنين تمر عبر سلسلة مساعدات مالية وإدارية وتنظيمية قدمها لقادة «غوش إيمونيم» بهدف تعزيز المستوطنات. يمكننا الإشارة إلى أنه تمكن من المحافظة على بعض منها. ولكن وقعت هزيمة حزبه في انتخابات العام ١٩٧٧، وأيضاً هزيمته هو في الحصول على كرسي رئاسة الحكومة في انتخابات ١٩٩٦.

الهزيمة الأخيرة، وبشكل حصري جعلته – أي بيريس – ينظر إلى قادة المستوطنين من منظار القابع على مقعد المعارضة في الكنيست الإسرائيلي، وليس من مقعد صانع القرار.[٥١]

وفي محاسبة لحزب العمل وما قام به لصالح المشروع الاستيطاني، فإن صحيفة (هآرتس) أشارت إلى أن رابين كزعيم لهذا الحزب ورئيس للحكومة باسم الحزب نفسه، عمل على شق عشرات الطرق الالتفافية بين المستوطنات وتعبيدها، فيما قام الجيش الإسرائيلي ووزارة الأشغال العامة بتعبيد هذه الطرق والشوارع غير القانونية لخدمة المستوطنين، وحظيت حكومته بدعم من حزب ميرتس اليساري.[٥٢] وفي الوقت نفسه كانت المفاوضات جارية

بين الفلسطينيين والإسرائيليين بوساطة أميركية.[٥٣]

وللإشارة، فإنه مع مرور الوقت والتغييرات المتراكمة في الساحة السياسية المحلية والإقليمية، فإن برنامج حزب العمل لانتخابات الدورة الـ ١٩ للكنيست الإسرائيلي للعام ٢٠١٣ يتماشى مع طرح عدم الانسحاب من الأراضي الفلسطينية التي فيها كتل استيطانية ذات أغلبية يهودية، بحيث تبقى تحت سيادة إسرائيلية، في حين أن المستوطنات المنتشرة في الضفة والتي ليست في كتل استيطانية يتم تفكيكها وتعويض المستوطنين فيها.

أما بالنسبة للقدس، فيوضح برنامج الحزب المذكور أنها العاصمة الأبدية للشعب اليهودي ودولة إسرائيل بكل حاراتها اليهودية. أما في البلدة القديمة وما هو متعارف عليه باسم «الحوض المقدس» فيسري نظام حكم خاص يأخذ بعين الاعتبار المكانة العالمية للمدينة بالنسبة للأديان الثلاثة. أما الأماكن المقدسة لليهود فتبقى تحت سيادة إسرائيل. ويضيف البرنامج إنه بما أن إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي فإن حزب العمل يُعارض عودة اللاجئين إلى حدود دولة إسرائيل. ويتم حل مشكلة اللاجئين باتفاق بمشاركة دول المنطقة والشرعية الدولية، ولكن دون منح حق العودة.[٥٤]

مواقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من الاستيطان

يُشكل الاستيطان فعلياً مشروعاً مستمراً لإسرائيل وحكوماتها المتعاقبة، وهو ليس محصوراً أو مقتصراً على حكومة من هذا الجناح أو غيره.

ففي أعقاب احتلال ١٩٦٧ قامت الحكومة الإسرائيلية بتشكيل شركة حكومية للاستيطان «هممرحيف» و«لجنة وزارية للاستيطان»، أي أنّ الحكومة تبنّت الاستيطان وسيرته عبر قنوات ممأسسة وجعلته فعلياً في صُلب مشاريعها لإعادة ما تسميه بناء الكيان اليهودي في «أرض إسرائيل».

في الوقت نفسه، انطلقت مبادرات المستوطنين متجهة نحو استيطان مواقع عدّة في الضفة الغربية المحتلة في سبسطية ومحيطها، على سبيل المثال.

تنافست الحكومات الإسرائيلية فيما بينها على تقديم المساعدات والتسهيلات والإعفاءات الضريبية. وأيضاً اتُخذ قرار حكومي مبكر ومنذ السنة الأولى لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبار المستوطنات مناطق من نوع «أ» (A) لتشجيع المستوطنين على الانتقال بأعداد كبيرة للسكن والعيش في المستوطنات التي بدأت الحكومة بتشجيع إقامتها.[٥٥]

وفيما أطلقت حكومة حزب العمل والأحزاب اليسارية المؤتلفة معه في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ مشروع الاستيطان، فإنّ حكومات الليكود عملت على توسيعه وتعميقه، فيما سارت في الطريق نفسه حكومات الوحدة الوطنية التي تشكلت في أعقاب تعقد عملية تركيب / تشكيل حكومة جديدة. وبعد هذا الدعم الأولي والمركزي من قبل الحكومة في إسرائيل، اكتسب المشروع آليات دفع داخلي حكومي وغير حكومي جعلته يتجاوز كل الحدود وينفلت من عقاله ومن إمكانية السيطرة عليه أو التخفيف من اتساعه.

طرح وزراء في الحكومة الإسرائيلية من حزب العمل مشاريع استيطانية وتوسعية، وفي مقدمتهم ألون وديان.

ركزت خطة يغآل ألون على الاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي القريبة من الحدود الأردنية في الأغوار لتُشكل حزاماً أمنيّاً بين الضفة الشرقية والضفة الغربية. وعلى الرغم من المساحات الشاسعة التي تمّ الاستيلاء عليها في الأغوار، فإن أعداد المستوطنين بقيت ضئيلة للغاية.[٥٦]

وما تبين أن مشروع ألون يهدف في أساسياته إلى تقطيع أوصال الضفة الغربية والحيلولة دون توافر تواصل جغرافي وديموغرافي للفلسطينيين.

في حين أنّ خطة موشي ديان تمحورت حول مصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح الأغراض العسكرية للجيش الإسرائيلي، متجنبة التجمعات العربية الفلسطينية، وتحويل الأراضي الفلسطينية إلى معسكرات، ثم تدريجياً إلى مستوطنات. بمعنى إفقاد التواصل بين القرى الفلسطينية وتثبيت التواصل بين المستوطنات اليهودية.

وفي هذا السياق، فإن حكومة العمل / ميرتس التي تبنّت السلام كخيار سياسي وتكتيكي وضعت في الوقت ذاته أسس التواصل الإقليمي بين المستوطنات بوساطة ميزانيات حكومية ضخمة. وللإشارة فإنّه قبل عامين من التوقيع على أوسلو، كان قسم الاستيطان المُكلف تمويلَ المشاريع الاستيطانية من طرف الحكومة منهمكاً في وضع مخططات شاملة وتفصيلية لأراضي الضفة الغربية لتسهيل عملية وضع المخططات الاستيطانية وإخراجها إلى حيز الوجود.

كان مخطط حكومة العمل – ميرتس تقسيم الضفة الغربية إلى أربعة أقسام أو «كانتونات» ومناطق عازلة وممرّات إستراتيجية في عرض الضفة الغربية. هذا المخطط الذي قادته هذه الحكومة قضى على أي حل سياسي معقول وإمكانية لإقامة دولة فلسطينية ذات تواصل إقليمي لا تُقطع أوصالها أي كتلة استيطانية.

من هنا، ومن خلال متابعة سياسات حكومات العمل المختلفة سواء مباشرة بعد العام ١٩٦٧ أو في التسعينيات، وفي ظل مفاوضات / محادثات السلام، لم تجر أي محاولات لوقف

توسع المستوطنات العشوائية في المناطق الفلسطينية.

جربت معظم عمليات الاستيطان بموافقة الدولة (أي الحكومة) ومؤسساتها الأمنية على وجه الخصوص. كل نشاط استيطاني تمّ بتصريح وموافقة وإجراءات رسمية وباعتراف مالي سخي بما في ذلك مجموع البؤر الاستيطانية التي تُطلق عليها صفة «غير شرعية»، وأكثر من ذلك البيوت المتحركة أو المتنقلة «الكرافانات» تندرج ضمن سياسات الدولة / الحكومة في إسرائيل، وإن كانت الحكومات لا تصرح علناً بأنّها غير موافقة عليها.

من هنا نُدرك أنه في ظل حكومات العمل وأكثر في حكومات الليكود، كانت تجري حسابات دقيقة للنشاط الاستيطاني، من حيث توفير الدعم له، مما يُبقي السيطرة الإسرائيلية فترةً طويلةً على مناطق الضفة الغربية، وبالتالي يتم تخليد المشروع الاستيطاني بكل الطرق وتأبيده، ومن أبرزها الفصل العنصري الحاصل حالياً في الضفة الغربية.[٥٧]

قررت حكومة العمل، بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٦٧، أي بعد أقل من أسبوعين على الاحتلال، البدء بمفاوضات مع الملك الأردني حسين لمنح سكان الضفة الغربية حكماً ذاتياً دون أي إشارة مباشرة أو غير مباشرة إلى المشروع الاستيطاني.[٥٨]

أظهر موشي ديان وزير الدفاع في حكومة أشكول معارضته لتوطين يهود إسرائيليين في الضفة الغربية وخاصة في الخليل و«غوش عتصيون» وأراضي الجفتلك.[٥٩]

لكن ديان تراجع عن موقفه هذا ووافق على ضم «غوش عتصيون» إلى خطة القبضات الخمس.[٦٠]

في مراجعة لقرار رقم ٨٣٩ لحكومة أشكول تمّت المصادقة على إقامة موقع استيطاني في «غوش عتصيون»، إلا أن هذه الحكومة أخفت القرار مؤقتاً، ريثما تنجلي غيوم الغضب السياسي العالمي في أعقاب هزيمة الجيوش العربية وانتصار الجيش الإسرائيلي عليها. لكن المستوطنين بقيادة حنان بورات خططوا للاستيطان في المكان – أي «غوش عتصيون» – من دون نيل موافقة الحكومة وبدعم من رجال أرض إسرائيل الكاملة وغيرهم من داعمي المشروع الاستيطاني.[٦١]

تمثل موقف أشكول في جلسة ١٩ حزيران ١٩٦٧ ردّاً على خطة ألون[٦٢] بقوله: «بعض

الأعضاء... عزّزوا لدي الإحساس بأننا نصوغ ما هو جيد لنا، وما نحن نريده. وأننا نلعب الشطرنج مع أنفسنا».[٦٣]

وفي ٩ تشرين الثاني من العام نفسه، أي ١٩٦٧ توجه أشكول إلى رئيس الوكالة اليهودية لوي آرييه بينكوس، بطلب توفير مساعدة الحكومة في إقامة مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة، والتزم – أي أشكول – بأن تتحمل الحكومة نفقات إقامة هذه المستوطنات، فأقيمت شركة «همرحيف» التي أشرنا إليها آنفاً.[٦٤]

صرّح يغآل ألون في جلسة الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٦٨ بأن إسرائيل اعتادت الظهور أمام العالم في مسألة التعامل مع الاستيطان وفق وضع الحقائق على الأرض. وأضاف أنّ الاستيطان بات حقيقة ذات وزن خاص من نوعه بالنسبة للشعب في إسرائيل وأنه – أي الاستيطان – جزء لا يتجزأ من وسائل القتال لحركة البعث القومي للشعب اليهودي.[٦٥]

خطط ألون وديان لإقامة الحي اليهودي في الخليل، أو ادعيا تجديد الاستيطان فيه، وهذه المخططات كانت جزءاً من خطة كبرى لربط القدس مع جبال الخليل بما في ذلك السكان في هذه المناطق مع دولة إسرائيل، وضم جنوب الضفة أسوة بالعرب في الجليل.[٦٦]

فما هو موقف حكومة أشكول من هذه المخططات الاستيطانية؟ أحد وزراء هذه الحكومة وهو حاييم تصادوق الذي تولى حقيبة العدل، اكتفى بالقول إنه يعرف أن موقع مستوطنة «عوفرا»، على سبيل المثال، هو عبارة عن معسكر (مخيم عسكري)، ويمكن إزالته وفقاً للقانون. لكن التطورات المتسارعة في «عوفرا» قضت على أي احتمال لإزالة «المعسكر»، حتى أن موضوع «عوفرا» لم يتم بحثه بجدية.

ما يمكننا ملاحظته هنا في السنة الأولى للاحتلال أن قضية إقامة مستوطنة «عوفرا» كانت عبارة عن مناورة متكاملة حسب صيغة / نموذج « السور / البرج»، التي كان معمولاً بها في موجات الهجرة الاستيطانية في فترة الانتداب البريطاني. بمعنى آخر إعادة عمل قيادات حزب العمل بالاعتبارات الاستيطانية التي كانت قائمة آنذاك.[٦٧]

هذا يؤكد أن حزب العمل وضع الأسس الصريحة والواضحة للمشروع الاستيطاني

متعاوناً مع أطراف أخرى، مثل «غوش إيمونيم» والوكالة اليهودية.

أفرز هذا التعاون، الذي انطلق مباشرة بعد حرب حزيران ١٩٦٧، إقامة «اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان»، وذلك في العام ١٩٧٤. وضمت هذه اللجنة ١٤ عضواً، منهم سبعة وزراء وسبعة آخرون من الوكالة اليهودية برئاسة يسرائيل غاليلي. وغاليلي هو من آباء حزب العمل ومن راسمي الخطط الاستيطانية. وبقيت الوزارة بتشكيلتها المذكورة حتى وصول حزب الليكود إلى سدة الحكم في ١٩٧٧.

شكلت هذه اللجنة طرفاً متخصصاً في وضع المخططات الاستيطانية ورسمها وإضفاء الصبغة الشرعية عليها. ومن جهة أخرى شكلت هذه اللجنة رافعةً قويةً للمشروع الاستيطاني أمام الجمهور الإسرائيلي، أي أمام الرأي العام في إسرائيل.

وكان بيريس صرّح أثناء عضويته في حكومة رابين الأولى بأنه إذا أرادت الحكومة تجميد الاستيطان ومنعه في عدد من الأماكن التي تراها اللجنة المذكورة مناسبة للمشروع الاستيطاني، فإن ذلك يعتبر «بمثابة كتاب أبيض في سجل تاريخ الشعب اليهودي وتجديده لكيانه، ونحن الذين نكون قد أصدرناه على أنفسنا».[٦٨] وأضاف بيريس أن إقامة المستوطنات في المنحدرات الغربية لجبال السامرة ويهودا هي عملية إنقاذ «لنا» من مشكلة الخاصرة الضيقة لإسرائيل.[٦٩]

فما هو موقف حكومة رابين من المشروع الاستيطاني؟ كان أعضاء كثر في حكومته هذه يعتبرون المشروع الاستيطاني ورقة مساومة قوية مع الدول العربية عندما تحين الساعة المأمولة – من قبل إسرائيل – للتسوية النهائية. لكن بعضهم تحفّظ من المشروع لجهة كونه يُقلّص مساحة المناورة الإسرائيلية، إذ ستُضطر إسرائيل إلى تفكيك المستوطنات. في حين صرّح عدد من الوزراء بأنه بات من الضروري عدم الرضوخ لمُخالفي القانون في أوساط المستوطنين الذين يتصرفون في المناطق المحرّرة (هكذا) كأنهم أسيادها بالتمام.

إزاء التخبطات الشكلية التي واجهتها حكومة رابين الأولى أمام المستوطنين والرأي العام العالمي، والدعوات الدولية إلى الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة وباقي المناطق العربية التي احتلتها إسرائيل في ١٩٦٧، سعت بل عملت جاهدة في حيّز

المناورة السياسية. فشمعون بيريس اقترح إقامة مخيم مدني قرب سبسطية (كان قد أقيم قرب سبسطية مخيم عسكري)، وأن يعمل المستوطنون داخل إسرائيل.

مثال آخر، مستوطنة «قدوم» التي رفضت حكومة رابين المصادقة على إقامتها بتاريخ ٩ أيار ١٩٧٦، وقررت حكومته في جلستها في التاريخ ذاته إخلاء المستوطنين منها ونقلهم إلى موقع آخر يتم الاتفاق عليه.

ازداد الضغط السياسي على حكومة رابين في أوساط المستوطنين والتيارات والأحزاب السياسية والدينية المؤيدة لهم. هنا دخل على الصورة غاليلي، المعروف بكونه صاحب المنافذ والمخارج من المآزق. فجاء اقتراحه على الصيغة الآتية: »تعمل الحكومة على تعزيز الاستيطان على جانبي الخط الأخضر بما يتناسب وقراراتها وعلى أساس الخطوط الأساسية التي أُقرّت في الكنيست... وتمنع الحكومة محاولات الاستيطان التي لا تأخذ موافقتها، وتكون معارضة للقانون وسياسة الأمن والسلام. ويكون للحكومة الحق في اتخاذ القرارات في مواضيع الاستيطان بوساطة اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان والقدس...«.[٧٠]

اعتمدت حكومة رابين الأولى على إبداعات غاليلي في إنقاذ الحكومة من مآزقها. فهو بهذا يكون قد نقل الكرة إلى ساحة اللجنة الوزارية. وهذا يعني أن الحكومة لم تأخذ أي قرار بمنع الاستيطان في أي بقعة. بمعنى آخر، فإن الحكومة ومنذ حرب ١٩٦٧ لم تقرر أين يستوطن شعب إسرائيل وأين يُمنع من ذلك.

صرّح غاليلي – في مواجهة السياسة الأميركية الرافضة للنشاط الاستيطاني – بما يلي: «لا تعتبر مسألة قدوم وسبسطية المسألة التي أدّت إلى رد الفعل الأميركي، ولكن علينا التمييز الواضح بين الاحتياجات الأساسية المبررة للاستيطان وبين مبادرات أو ردود غير مسؤولة تكون نهايتها وضع صعوبات أمام الاستيطان وتثير جهات معادية كي تتخذ مواقف ضدنا، إن لم يكن أكثر من ذلك».[٧١]

لم تمكن قرارات حكومة رابين إزاء مسألة إقامة مستوطنات – يصر عليها المستوطنون وجاء بعضها متأخراً، مثل قدوميم التي وافقت حكومته على إقامتها في نيسان ١٩٧٧ أي قبل سقوط حكومته بشهر ونيف – من جعلها تستمر في سُدّة الحكم، إذ سرعان ما انقلب

الأمر عليها بفعل تأييد المستوطنين لبيغين، آملين أن يوسع المشروع الاستيطاني.

كان حزب العمل يؤدي دوراً التفافياً في تعامله مع الاستيطان، إذ إنه وضع أسسه، ولكنه لا يريد الظهور دولياً بأنه الراعي لهذا المشروع، بل بإنه يضع حدوداً له، ويغوص مع المستوطنين في مسائل شائكة ضمن النقاش الأخلاقي حول المشروع.

عاد رابين زعيم حزب العمل إلى تسنم منصب رئاسة الحكومة في العام ١٩٩٢، أي بعد مرور ١٥ عاماً على بقاء العمل في المعارضة، أو في شراكة ائتلافية مع الليكود ضمن حكومة وحدة وطنية.

وفي معرض تطرّقه إلى الاستيطان صرّح رابين بـ«أن المستوطنات لا ترسم حدوداً ولا تساهم في توفير الأمن القومي وضمانه».[٧٢] وأضاف: «لا يُفهم عن ماذا يبحث المستوطنون في السامرة. وأعلن أن الحكومة لن توافق على جنون كل يهودي في الدولة». مثل هذه التصريحات عكست الروح التي سادت الحكومة جراء التفاوض مع الفلسطينيين ومع المملكة الأردنية الهاشمية، والأجواء السلمية التي تمتعت بها المنطقة مؤقتاً.

وكان رابين وصف في وقت سابق جدّاً حركة «غوش إيمونيم» بأنها سرطان في جسم الديمقراطية الإسرائيلية.[٧٣]

هل يمكن اعتبار حكومة رابين الثانية بقيادة رابين وبيريس (الذي تولى رئاستها بعد اغتياله) معارضة للمشروع الاستيطاني؟ أو السؤال الخاص هل يمكن اعتبار المعارضة للمشروع هي طريق عودة حزب العمل إلى سدة الحكم؟

الملاحظ أن حكومة رابين الثانية ١٩٩٢ (الأولى ١٩٧٤-١٩٧٧) خلت من أي ممثل لجهة استيطانية أو قريبة منها. فالحكومة مؤلفة من أحزاب العمل – ميرتس – شاس (شاس حزب المتدينين الشرقيين)، مدعومة – أي الحكومة – من الأحزاب العربية الممثلة في الكنيست الإسرائيلي.[٧٤] اعتبرت هذه الحكومة في عيون المستوطنين عدوة للمشروع الاستيطاني وللحركة الصهيونية الدينية المنادية بالاستيطان في كل «أرض إسرائيل» من منطلقات وطروحات فكرية عقائدية ودينية.

شكلت سياسات حكومة رابين الثانية ومعارضتها لتوسيع المشروع الاستيطاني عما

هو عليه، أي تجميده، أرضاً خصبة لتحرك معارضي هذه الحكومة في أوساط المستوطنين وقياداتهم. حيث عبرت مجلة «نكوداه» لسان حال المستوطنين عن موقف قيادات المستوطنين من حكومة رابين باعتبارها حكومة غير شرعية، وأنها متآمرة على المشروع الصهيوني في مجمله العام.[٧٥]

من أبرز الخطوات التي اتخذتها حكومة رابين الثانية أنها جمّدت النشاط الاستيطاني، باستثناء المستوطنات القائمة في القدس وغور الأردن.

كما واصلت الحكومة مشاريع البناء في المناطق لتلبية احتياجات الزيادة الطبيعية للسكان (المستوطنين) الحاليين في المستوطنات، أي دون فتح باب بناء مستوطنات جديدة وإدخال مستوطنين جُدد إليها. فما هو مفهوم احتياجات الزيادة الطبيعية؟

يرى المتمعن جيداً في مفهوم احتياجات الزيادة الطبيعية أنه يتضمن تشجيع الهجرة من إسرائيل إلى المناطق / المستوطنات، وهذه اعتبرتها إسرائيل احتياجات طبيعية للسكان / المستوطنين إلى من يوفر لهم الخدمات بعد زيادتهم.

فبوساطة تفسير هذا المفهوم – احتياجات الزيادة الطبيعية – أقامت حكومة رابين مستوطنات جديدة تحت شعار «أحياء جديدة في المستوطنات القديمة القائمة».[٧٦]

ومنحت حكومة رابين هذه ٣٢ مليون دولار للمستوطنين لدعم مشاريعهم في المستوطنات من منطلق احتياجات الزيادة الطبيعية وفق تعريف الحكومة. أضف إلى ذلك أنها منحت تخفيضاً ضريبياً للمستوطنين أو الراغبين في السكن في المستوطنات من بين الإسرائيليين.[٧٧]

اعتبرت قيادة حزب ميرتس شريكة الائتلاف في حكومة رابين الثانية أن تجميد بناء مستوطنات جديدة ودعم ما هو قائم عبارة عن تحقيق مبدأ «خطوة إلى الوراء خطوتان إلى الأمام». شولاميت ألوني وأمنون روبنشطاين زعيما ميرتس رأيا في هذا التوجه حلاً وسطاً للإبقاء على ما هو قائم من مستوطنات، وتوفير الدعم المالي لها، وتوجيه ميزانيات أكثر إلى تطوير البنى التحتية في إسرائيل. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن فاتورة الاستيطان مرتفعة جدّاً، لهذا وزعت بين المستوطنات القائمة، وبين المدن والقرى في إسرائيل.[٧٨]

كان موقف رابين من الاستيطان خلال مفاوضات أوسلو في غاية الوضوح، حيث وجّه طواقم المفاوضين إلى إبلاغ رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض أحمد قريع (أبو علاء)[٧٩] أن حكومته لن تُصدر بياناً بخصوص المستوطنات، لأن مشروع الاستيطان لن يتوقف، وأن المستوطنين سيخضعون لمسؤولية إسرائيل الأمنية والقانونية داخل الخط الأخضر وخارجه، وأن حكومته لا تنوي الشروع بتفكيك أي مستوطنة أمنية كانت أو غير أمنية، وأنّ شبكات الخدمة كالكهرباء والماء والشوارع المؤدية إلى المستوطنات بما فيها الالتفافية ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.[٨٠]

وأكد شمعون بيريس هذه التعليمات خلال مشاركته في مفاوضات أوسلو، وأن الحكومة التي يمثلها حريصة على عدم إضافة بند يُلزم إسرائيل بإزالة أي مستوطنة. ووعد بأن يكون إخلاء المستوطنات وفق قرارات الحكومة وليس نتيجة ضغط المفاوضات الجارية مع الفلسطينيين.[٨١]

في أعقاب التوقيع على اتفاقيات أوسلو، أبدى رابين استعداده لمقابلة قادة المستوطنين وتوضيح مضمون هذه الاتفاقيات، وما ستجنيه إسرائيل من مكاسب. لكن هؤلاء القادة رفضوا مقابلته بل قاطعوه، وبدؤوا بنضال شرس ضد اتفاقيات أوسلو،[٨٢] وضده شخصياً.

خلاصة عاجلة لفترة حكومة رابين الثانية وتوجهاتها:

١. لم يترك رابين برحيله أي وصية سلام للإسرائيليين ولا للفلسطينيين بعكس ما يجري ترويجه.

٢. لم يورث المستوطنين أنهم سادة البلاد، وأنّ باستطاعتهم التحكم بسياسات الحكومة كما يشاؤون.

٣. لم يشعر الفلسطينيون بأنهم سيُصبحون أسياد أنفسهم، إذ استمرت عمليات عزلهم عن باقي أنحاء الوطن، بطرق مختلفة، ومن أبرزها في حينه الطرق الالتفافية. شكلت الطرق الالتفافية شكلاً من أشكال التخطيط الإسرائيلي للانفصال عن الفلسطينيين. وهذا يعني أن مسألة الفصل قديمة وقائمة بعمق في الفكر الاستيطاني الصهيوني / الإسرائيلي. ولضمان هذا الفصل يتم تجريد الفلسطينيين من أراضيهم

والإبقاء على حد أدنى منها ليعيشوا فيها محصورين ومقموعين.

فما هي نتيجة سياسة رابين التي قيل إنه دفع ثمنها؟

تمّ بناء ١٥ ألف شقة / وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية، أي تضخيمها، وتحويل بعض منها إلى مدن.

أما وريثه – وريث رابين – شمعون بيريس الذي أمضى ستة شهور في رئاسة الحكومة من يوم مقتل رابين وحتى انتخابات أيار ١٩٩٦ فإنه خصّص ٣٥٠ مليون شيكل لشق الشوارع والطرقات العادية والالتفافية في الضفة الغربية. وازداد عدد المستوطنين بنسبة ٤٠٪.[٨٣]

في انتقالنا إلى حكومة حزب العمل برئاسة إيهود باراك (١٩٩٩) نلحظ أنه عمل بطريقة التوصل إلى تفاهمات مع المستوطنين لإخلاء عدد من البؤر الاستيطانية، وهذه الطريقة منحت المستوطنين من قيادات ومستوطنين نوعاً من الارتياح، إذ إن إخلاء عدد معين ومحدد من البؤر يعني اعتراف الحكومة بباقي البؤر كمستوطنات رسمية وقانونية.[٨٤]

كان توجه باراك نحو الحلول الوسط مع المستوطنين بعيداً عن مصادمات مباشرة، يمكن بوساطتها إرضاء الإدارة الأميركية، وفي الوقت نفسه تتابع حكومته التفاوض مع الفلسطينيين من منطلق عدم التوصل إلى حل، بل إدارة المفاوضات.

مقابل سياسته الساعية إلى تخفيض إثارة موضوع الاستيطان، والتظاهر بالسعي للحد من المستوطنات، فإن نشاط حكومته الاستيطاني ارتفع في نهاية العام ٢٠٠٠ بشكل ملحوظ. فتمت المصادقة حكومياً على بناء ٢٨٣٠ وحدة سكنية من أصل ١٩١٨٩ وحدة سكنية تمّ بناؤها منذ اتفاقيات أوسلو. **وبالمجمل تمّ بناء أكثر من خمسة آلاف وحدة سكنية في المستوطنات ومنح المستوطنين ١١٨٤ رخصة بناء خلال العام ٢٠٠٠.**[٨٥]

يتضح من خلال تتبع مسيرة العلاقة بين حكومة باراك وبين المشروع الاستيطاني، أنه خلال سير المفاوضات مع الجانب الفلسطيني اعتمد باراك مبدأ إخلاء عدد قليل من المستوطنين من بؤر استيطانية للتظاهر بأنه يتراجع عن المشروع الاستيطاني، أو أنه مستعد للتنازل عن عدد من المستوطنات، في حين أنه أصرّ على ضم كتل المستوطنات التي تضم أكثر من ٨٠٪ من المستوطنين.[٨٦] **وتبلغ مساحة المستوطنات حوالى ٥٢٠ ألف دونم تقريباً،**

أي ٣,٩٪ من المساحة الكلية للضفة الغربية.[٨٧]

ماذا يعني ذلك؟ الأمر في غاية الوضوح، سلخ ثلث أراضي الضفة لصالح المشروع الاستيطاني المتمثل بالكتل الاستيطانية القائمة والتي اعتبرها باراك وغيره من ساسة إسرائيل أمراً واقعاً، وبالتالي القضاء على أي فرصة لتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية. أو في أفضل الحالات إقامة دولة فلسطينية مُقطّعة الأوصال، وهي ليست بدولة لا شكلاً (في حدودها)، ولا مضموناً (في مكوناتها الطبيعية).

وشهدت فترة باراك انطلاق الانتفاضة الثانية التي حملت اسم «انتفاضة القدس والأقصى» في أعقاب اقتحام شارون باحات المسجد الأقصى المبارك في نهاية أيلول ٢٠٠٠. وبعد اندلاعها، أطلق باراك خطة الفصل أحادي الجانب. أي الفصل بين إسرائيل والفلسطينيين. جاء إعلانه عن هذه الخطة بعد فشل المفاوضات بين إسرائيل والجانب الفلسطيني، على حد تعبيره.[٨٨]

خلاصة فترة حكومة باراك: تمّ شق ١٢٦ شارعاً في الضفة الغربية وأصدر الجيش أوامره بالسيطرة على أراضي الفلسطينيين وتحديد تحركهم وتنقلهم بين المناطق التي يقطنونها.[٨٩]

وتحت عين حكومة باراك وأثناء مفاوضاتها مع الجانب الفلسطيني سُمح ببناء البيوت المتنقلة (المتحركة – الكرافانات) بذريعة احتياجات المؤسسات الدينية والتربوية وغيرها من الذرائع. وجدير ذكره هنا أن البيوت المتنقلة ليست قانونية بموجب القانون الإسرائيلي. وضع البيوت المتنقلة على أراضي فلسطينيين كان يعني السيطرة عليها وطرد أصحابها منها بمختلف الذرائع، حتى لو جرّوهم إلى المحاكم، فالمحاكم الإسرائيلية تميل في معظم حالات الاستيلاء على الأراضي لصالح المشروع الاستيطاني.[٩٠]

ولم يُخفِ باراك تعاطفه الكبير والواسع مع «شبيبة التلال» الذين تبنوا نهجاً جديداً من الاستيطان والسيطرة على أراضي فلسطينيين في الضفة الغربية. فعلى الرغم من كون نشاطهم الاستيطاني غير قانوني بالعرف القانوني الإسرائيلي فإن باراك أيدهم بصور مختلفة، من بينها التعامل معهم بكفوف حريرية وناعمة، في حالات إزالة مبان خشبية أو مؤقتة أقاموها فوق تلال سيطروا عليها. بعض من هذه المباني بقيت وتحولت إلى مستوطنات.[٩١]

مواقف الحكومات الإسرائيلية ذات الطابع الاستيطاني الأكثر بروزاً

شهدت الفترة التي تلت وصول الليكود إلى السلطة في أعقاب انتخابات ١٩٧٧، تحركاً ونشاطاً استيطانياً واسعين تحت غطاء رسمي مباشر وواضح من الحكومة الإسرائيلية، وحركات استيطانية مختلفة، وفي مقدمتها حركة «غوش إيمونيم».

ولعب مناحيم بيغين زعيم الليكود ثم خليفته إسحق شامير دوراً مركزياً في هذا النشاط، ووفرا له التغطية السياسية والقانونية والمالية اللازمة. وبالتالي تضاعف عدد المستوطنات والمستوطنين فيها سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. ووضعت رزمة من الخطط والمشاريع الاستيطانية كان أساسها المزيد من السيطرة على الأراضي الفلسطينية، ومزيد من مشاريع البناء في المستوطنات. والنشاط المركزي الذي ميز الفترة بين ١٩٧٧ والتوقيع على اتفاقيات أوسلو خلق حالة من التمزيق المكاني للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية عتيدة مستقلة ذات سيادة كاملة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.[٩٢]

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الفترة التي تلت أوسلو شهدت ولا تزال تكثيف الاستيطان في القدس المدينة، وفي القدس الكبرى، بحيث يتقلص عدد الفلسطينيين فيها وتصبح مناطق سكناهم عبارة عن أحياء عربية فقط، دون أن تبقى القدس العربية مدينة بكامل مكونات المدينة. أضف إلى ذلك سعي بلدية القدس الغربية والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لزيادة عدد سكان القدس اليهود، وتقليص عدد سكانها العرب، لدرجة يتحول فيها العرب الفلسطينيون إلى أقلية لا تتجاوز الـ ٣٥٪ فقط من مجمل سكان القدس الموحدة بموجب التشريع الإسرائيلي. وإذا احتسبنا انتشار التجمعات الاستيطانية اليهودية في القدس الشرقية (العربية) فستبلغ نسبة اليهود فيها ٢٠٪ من نسبتهم العامة في المدينة.[٩٣]

وفي عودة إلى فوز الليكود، بانتخابات أيار ١٩٧٧، أعلن بيغين عشية تشكيل حكومته: «أن أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة هي أراض محررة. وأنّ الحكومة الجديدة برئاسته تدعو الشباب إلى الاستيطان في هذه الأراضي».[٩٤] وأضاف بيغين: «لن نضم يهودا والسامرة، لأن تلك أرضنا ونحن لا نتحدث عن أراض أجنبية».

ولمزيد من التوضيح، فإنّ إسرائيل لم تُعلن فرض سيادتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي الوقت نفسه لم تعترف بسيادة أخرى عليها. ومع كل ذلك شرعت إسرائيل وبصورة تدريجية في تطبيق خطوات تعمل على إقصاء مفاهيم الاحتلال وتبني مفاهيم ومصطلحات تربط بين الإسرائيليين المستوطنين والآباء والأجداد من آلاف السنين. هذه العملية كانت تهدف، ولا تزال، إلى إلغاء الاحتلال وتكريس التحرير أو عودة إلى الأراضي التي خصّصها الله لشعبه المختار دون غيره من الشعوب.[٩٥]

وما أن فرغ بيغين من تشكيل حكومته حتى بادرت سكرتارية حركة «غوش إيمونيم» إلى تسليمه مخططاً تفصيلياً للاستيطان الفوري في الضفة الغربية. وتضمّن هذا المخطط التفصيلي مدخلاً وثمانية فصول وملحقاً وخريطة للضفة الغربية حُدّدت عليها مواقع المستوطنات الموعودة وعددها اثنتا عشرة مستوطنة من أنواع مختلفة. ولتحقيق هذا المخطط تطلب الأمر السيطرة على أراض خلال شهور قليلة. أعلن بيغين موافقته على استلام الملف من سكرتارية «غوش إيمونيم». وكان بيغين قد عيّن صديقه أريئيل شارون وزيراً للزراعة.[٩٦] وأعلن شارون بصفته هذه وبصفته رئيساً للجنة الحكومية للاستيطان، في شهر أيلول ١٩٧٧ عن خطة لتوطين أكثر من مليون يهودي في الضفة الغربية خلال عشرين عاماً. وفي العام التالي، أي في العام ١٩٧٨ أصدر متتياهو دروبلس، رئيس دائرة استيطان الأراضي في الوكالة اليهودية، أول نسخة من وثيقة مماثلة حملت اسم «الخطة الرئيسة ليهودا والسامرة».[٩٧] وبدأت الحكومة تخصص ميزانيات هائلة لتحقيق هذه الخطط بصورة واسعة.[٩٨]

إحدى المفارقات اللافتة للانتباه، ذلك الأسلوب الكلامي والخطابي الذي انتهجه بيغين في عرض مسألة الاستيطان محلياً ودولياً. ففي غمرة المفاوضات بين إسرائيل ومصر في

أعقاب زيارة السادات لتل أبيب، اعتبر الرئيس الأميركي جيمي كارتر أن المستوطنات غير شرعية وخرق للقرار الأممي ٢٤٢، وأن المستوطنات تُشكل عائقاً كبيراً أمام أي تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل. فجاء رد بيغين: إن موقف الولايات المتحدة الأميركية هذا عمره ١٠ سنوات (يقصد من ١٩٦٧)، وموقف الشعب اليهودي عمره ٣٠٠٠ عام، وأنّ أمر المستوطنات مرتبط بالتاريخ. وحكومة إسرائيل لا تستطيع منع اليهود ووقف الاستيطان في الخليل وبيت لحم وبيت إيل وغيرها من المواقع التابعة للشعب اليهودي.[٩٩]

تمسكت حكومة بيغين بحق كل يهودي بالسكن في أي مكان يريده من أرض إسرائيل، وعدم التدخل في رغبته وإرادته هذه، على الرغم من ترديد الرئيس الأميركي كارتر معارضته توجه بيغين وحكومته.

ما يمكننا فهمه هنا هو توجه بيغين نحو التوفيق بين مواقفه المتصلبة في تأييد المشروع الاستيطاني وبين الحفاظ على موروث الصداقة مع الولايات المتحدة. لذلك وجّه بيغين نصحه إلى جموع المستوطنين من حركة «غوش إيمونيم» بأن «اعملوا على طريقة حرب التحرير ونظموا أنفسكم في المنطقة، وبعد قيامكم بذلك سيكون من السهل لي القول إن أبنائي انتصروا علي. وإنّه لا يُعقل أن أقوم أنا مناحيم بيغين بإخلاء المستوطنين من أرض إسرائيل».[١٠٠]

محاولات بيغين الموازنة بين رؤيته الصهيونية بتطبيق المشروع الاستيطاني ورؤيته السياسية في الحفاظ على العلاقة مع الإدارة الأميركية المعارضة للاستيطان، ولّدت مشكلة وأزمة اتسعت مع مرور الزمن بينه وبين حنان بورات أحد مؤسسي وقياديي «غوش إيمونيم» والحركة الاستيطانية الصهيونية في الضفة الغربية، إذ شعر بورات أنّ بيغين بدأ يتراجع عن مبادئه.[١٠١]

الشخصية البارزة جدّاً في المشهد الاستيطاني خلال حكومة بيغين وبعدها هو أريئيل شارون. عرض شارون على الحكومة خريطة الاستيطان الخاصة به في المناطق. كان بيغين قد عينه وزيراً للزراعة وكـلّفه ملف لجنة الوزراء لشؤون الاستيطان. وبصفته هذه سيطر شارون على الموارد الأرضية والمياه من خلال وزارة الزراعة، فأصبحت وزارته رافعة قوية

لتخطيط سياسة الاستيطان التي تبناها الليكود، وعملياً ما يفكر به شارون وليس حزب الليكود مباشرة.[١٠٢]

قرّرت لجنة شؤون الاستيطان، فعلياً، برئاسة شارون حجم مشاركة الدولة في تخصيص الأراضي وتطوير البنى التحتية ونفقات البناء. في واقع الأمر فإن هذه اللجنة تحولت لتكون أداة أو رافعة بيد شارون للسيطرة على مزيد من الأراضي في الضفة الغربية وتحضيرها لإسكان مستوطنين. كل ذلك تحت غطاء حكومي وقانوني مخطط له.

عرض شارون خطته أمام هذه اللجنة في اجتماعها بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٧٧، وهي الخطة نفسها التي عرضها على حكومة رابين عندما شغل منصب مستشار في مكتب رئيس الحكومة.

ما هو مضمون هذه الخطة؟[١٠٣]

سيلحظ المدقق في مركباتها وتفاصيلها أنها تدمج بين خطتي ألون وديان، وفيها ما يلي:[١٠٤]

١. إقامة مستوطنات مدنية – صناعية على طول قمم التلال والجبال في الضفة الغربية، بحيث تكون من ضمن مهامها السيطرة على المناطق الساحلية (لكونها تشرف عليها). تعتبر الخطة أن هذه المستوطنات بمثابة العمود الفقري للمشروع الاستيطاني، وبالتالي تُخفف من تركيز السكان في المناطق الساحلية، خاصّة في منطقة تل أبيب، بحيث تجذب الخطة كثيراً من الإسرائيليين إلى الانتقال إلى المستوطنات.
٢. الدفاع عن الحدود الشرقية على طول نهر الأردن من جنوب بيسان شمالاً وحتى البحر الميت جنوباً. كانت حكومة العمل قد أقامت حتى سقوطها ٢٧ مستوطنة في غور الأردن بالاستناد إلى خطة ألون، وأساسها شق طرق عرضية من الشرق وحتى الغرب لحماية المستوطنات والحيلولة دون تواصل فلسطيني يُعرّض هذه المستوطنات للخطر.
٣. إقامة حاضن (حوض) من المستوطنات اليهودية حول الأحياء العربية في القدس لتعزيز مكانة القدس كعاصمة أبدية لإسرائيل، على أن يمتد هذا الحوض من «غوش عتصيون» و«أفرات» و«معاليه أدوميم» في الشرق من القدس و«غفعات

زئيف» و«بيت إيل» في الشمال منها.

كان أسلوب شارون خلال توليه رئاسة اللجنة ووزارة الزراعة العمل بسرعة لبناء أكبر عدد من المستوطنات وتوزيعها على مناطق مختلفة في الضفة الغربية لبسط السيطرة على مزيد من الأراضي. لم يأخذ شارون بعين الاعتبار معايير اقتصادية وأمنية وهندسية وبيئية وأخلاقية، كان همّه الوحيد توطين مليون يهودي حتى نهاية القرن العشرين.[١٠٥]

كانت هناك محاولة للحد من تهور – سرعة شارون، عبر طرح خطة عيزر وايزمن وزير الدفاع في حكومة بيغين. وحملت خطته جوهر خطة ألون، لكنها لم تحقق نجاحاً أمام خطة شارون. تضّمنت خطة وايزمن إقامة ست أو سبع مستوطنات عبارة عن مدن جديدة على المنحدرات الشرقية للضفة الغربية توفر حماية للجبهة الشرقية. لم تهدف خطته هذه إلى تقسيم المنطقة. لهذا اعتبرت ميتة في مهدها،[١٠٦] مقارنة مع خطة شارون.

عرف شارون أنّ هذه الخطة لن تحد من سرعته، فكان ينتقل من تلة إلى أخرى وهو ممسك بخرائط تفصيلية عن مواقع المستوطنات المزمع إقامتها. كان الاعتبار السياسي الإستراتيجي بالنسبة له هو الحاسم في تحديد موقع المستوطنة. فالمناطق المرتفعة عبارة عن أبراج وقلاع مراقبة. كانت رغبته، بل إصراره على إفشال أي مشروع لإقامة دولة فلسطينية مستقبلاً قابلة للحياة وذات تواصل جغرافي منطقياً ومعقولاً.[١٠٧]

نفذت وزارة الزراعة التي تولى حقيبتها شارون بالتعاون مع وزارة البناء والإسكان جهوداً كبيرة لتوسيع المستوطنات اليهودية في المنحدرات القريبة من سلسلة جبال الضفة الغربية وشمال القدس خصوصاً. قامت دائرة الأشغال العامة في إسرائيل بشق الطرقات والشوارع لمنع أي تواصل بين المناطق الفلسطينية وبين مناطق قريبة من الخط الأخضر. وتمَّ قطع مناطق جنين عن نابلس،[١٠٨] وقطعت نابلس عن رام الله وعن مناطق وادي عارة والمثلث، **وهكذا عمل شارون منذ حكومة بيغين الأولى، على إجهاض أي إمكانية لخلق وبناء كيان فلسطيني مستقل سياسياً وثقافياً واقتصادياً.**[١٠٩]

لكن مشروع شارون هذا لم ينجح بالكامل. فلم يتم توطين مليون مستوطن. ولم يبن مئات المستوطنات كما كان يصرّح.[١١٠] لكنه أمام هذا النقص، نجح في تحقيق عملية

تمزيق أوصال الضفة الغربية وحال دون إمكانية إقامة دولة فلسطينية. وللإشارة فإنه في أعقاب الانتفاضة الثانية وخلال توليه رئاسة الحكومة أقيمت عشرات بل مئات الحواجز على الطرق المؤدية إلى قرى ومدن الفلسطينيين لتعطيل سير حياة الفلسطينيين، كجزء من ممارسات الاحتلال القمعية لشلّ أي حل سياسي.

أما حكومة بيغين الثانية ١٩٨١، فتم تعيين سيمحا أرليخ في رئاسة لجنة الوزراء لشؤون الاستيطان بصفته وزيراً للزراعة، في حين أن شارون قد عُيّن وزيراً للدفاع. وأقيمت في فترة أرليخ عشرات المستوطنات في الضفة الغربية ولم ينخفض عددها.[١١١]

حاولت حكومة بيغين الأولى ثم الثانية الامتناع عن إقامة مستوطنات بأعداد جارفة خوفاً من تطبيق ما اتفق عليه بين إسرائيل ومصر من خلال اتفاقيات كامب ديفيد التي وقّع عليها بيغين عن الجانب الإسرائيلي والسادات عن الجانب المصري. لهذا وافقت حكومة بيغين على إقامة ثلاث مستوطنات جديدة كل شهر، أي بمعدل ٣٦ سنوياً. وهذا رقم كبير جدّاً يؤكد عدم تراجع حكومة بيغين عن مشروعها الاستيطاني على الرغم من التوقيع على معاهدة سلام أو تسوية مع مصر.[١١٢]

فضّل بيغين أثناء مفاوضات كامب ديفيد السير في العملية السلمية على حساب بعض الاستيطان، ووقع في صِدام مع وزيره شارون. شارون بدأ يُحرّك ويُفعّل «غوش إيمونيم» وأسرع في زيادة وتيرة إقامة مستوطنات جديدة.

وهكذا بات بيغين في معسكر السلام بمفهوم المستوطنين، أي مُعادياً للاستيطان، في حين أن شارون بات ملك المستوطنات.

بدأت «غوش إيمونيم» – إزاء تجميد المستوطنات من قبل بيغين، ولو رسمياً، خلال انتشار فكرة أو طروحات الحكم الذاتي في أعقاب مفاوضاته مع مصر بوساطة أميركية[١١٣] – في تنفيذ أكبر عملياتها الاستيطانية والمنظمة جداً! وفي مقدمتها ألون موريه.[١١٤] ووفرت شبكة المدارس الدينية غطاءً أيديولوجياً بتجنيد مؤسسات «الراب كوك» لهذه الغاية. ومؤسسات «كوك» لها مكانتها داخل المجتمع الإسرائيلي.

كان وايزمن من معسكر بيغين، ودعا إلى وقف بناء مستوطنات جديدة وتكثيف السكن

في القائم منها، بهدف العيش مع العرب، وكل ذلك في ظل المفاوضات بين إسرائيل ومصر.[١١٥]

إذن، وقع الصدام بين بيغين وبين المستوطنين ومعسكرهم بدعم من شارون، الذي نجح في كسب المستوطنين إلى جانبه لينفذ خطته ومشروعه التوسعي في الضفة الغربية في الأساس.

على الرغم من سير المفاوضات والتي في نهايتها تم التوصل إلى اتفاقية كامب ديفيد، وعلى الرغم من تصريحات بيغين بتجميد الاستيطان فترة المفاوضات من منطلق ميله إلى الواقعية دون التنازل عن العقائدية التي يؤمن بها،[١١٦] فإن حكومته وضعت خطة شاملة للاستيطان في جنوب الخليل، أي جنوب «يهودا»، وأساسها إقامة خمس مستوطنات توفر حماية لمنطقة النقب الشمالي. وكان هذا القرار ردّاً على الرئيس الأميركي الذي طالب بوقف الاستيطان. في حين أن رئيس لجنة شؤون الاستيطان يوفال نئمان أقرّ إقامة ٨٨ مستوطنة دون الإشارة فيما إذا كانت ردّاً على الرئيس الأميركي أو ضمن مخطط الحكومة. وشملت هذه الخطة إقامة ٧– ٨ مستوطنات في منطقتي الجليل والنقب داخل إسرائيل. وهذا تحول مركزي في ربط الاستيطان في إسرائيل مع المشروع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة (التي اعتبرها الليكود بلسان زعيمه بيغين أنها محررة وتابعة أصلاً للشعب اليهودي).[١١٧]

واستناداً إلى تقرير مراقب الدولة الإسرائيلية للعام ١٩٨٣ فإن حكومة الليكود ومنذ توليها الحكم في ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٣ أقامت ١٣٠ مستوطنة مقابل ٢٢ مستوطنة أقامتها حكومة العمل في الفترة الواقعة بين ١٩٦٧ و١٩٧٧. وأضاف التقرير نفسه إن ما مارسه شارون ونئمان هو فهم غير سليم بعيداً عن الوجهة القانونية. وأضاف المراقب إنه لم توضع معايير لتخصيص الموارد لإقامة المستوطنات، وعملهما هذا فيه مسٌّ بالإدارة السليمة وفيه فساد إداري، واستخفاف بالقانون.[١١٨]

خلال فترة تولي الليكود الحكم في إسرائيل أي بين ١٩٧٧ و١٩٨٤ تمّت أكبر عملية مصادرة أراض في المناطق الفلسطينية المحتلة، خاصّة ما سُمي «أراضي دولة». بحيث إنه كانت بحوزة الحكومة الإسرائيلية أكثر من ٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية الواقعة تحت

مُسمى «أراضي دولة»،[١١٩] كما أشرنا إلى ذلك آنفاً.

وفقط للتنويه، فإنه **في السنة الأولى لليكود في الحكم تمت المصادقة على إقامة ٣٩ مستوطنة، وفي السنة الأخيرة في الحكم، أي ١٩٨٣/ ١٩٨٤ تمت المصادقة على إقامة ٧٦ مستوطنة جديدة.**

لم ينجح الليكود والعمل في حسم المعركة الانتخابية للكنيست الحادية عشرة في ١٩٨٤، لصالح أحدهما. فتمّ تشكيل حكومة وحدة وطنية مناصفة لدورة الكنيست بحيث يتولى شمعون بيريس رئاستها لسنتين وإسحق شامير لسنتين أخريين. أشارت هذه الانتخابات إلى المآزق السياسية والشعبية التي يعاني منها الحزبان في أوساط المقترعين في إسرائيل. إلا أن الاستيطان لم يتوقف خلال فترة هذه الحكومة التي امتدت حتى العام ١٩٨٨. فأقيمت ١٧ مستوطنة جديدة في الضفة الغربية. استجابت هذه المستوطنات الجديدة لرغبات وتطلعات حزبي العمل والليكود. فحزب العمل دعم عملية إقامة مستوطنات زراعية وأمنية في منطقة الأغوار، بينما وافق الليكود على إقامة مستوطنات داخل التجمعات السكنية الفلسطينية في الضفة الغربية مما يحقق توجهات ورغبات «غوش إيمونيم». ولم تتوقف عملية نهب وسرقة الأراضي الفلسطينية في الضفة، حيث انتشرت ظاهرة جديدة – قديمة وهي السماسرة من العرب الفلسطينيين من الضفة الغربية ومن داخل الخط الأخضر، حيث تم شراء ١٢٤ ألف دونم بالخداع.

عندما تشكلت حكومة الوحدة الوطنية أو حكومة التناوب بين حزبي الليكود والعمل، قدّم رابين تعريفاً للنقاط الاستيطانية لاءمت تعريفه للمستوطنات الأمنية. أي أنها مستوطنات غير سياسية، بمعنى أنها تخدم أغراضاً أمنية. كانت مسألة إقامة مستوطنات جديدة نقطة خلاف مركزية بين الحزبين هدّدت تشكيل الحكومة، إلى أن اتفق الطرفان على إقامة ست مستوطنات في كل عام، بحيث تقام في مناطق يكون فيها الوجود الفلسطيني قليلاً من الناحية العددية، وليس من ناحية ملكية الأراضي. وتمّ التوصل إلى صيغة توافقية بين الحزبين على تنفيذ القرارات الحكومية السابقة بإقامة مستوطنات جديدة، وسيتم تنفيذ عملية إقامتها وفقاً لجدول زمني تضعه حكومة الوحدة. ووفقاً للخطوط العريضة التي

تضمنها الاتفاق الائتلافي بين الحزبين عشية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية تم الاتفاق على إقامة ٢١ مستوطنة جديدة خلال فترة هذه الحكومة.[١٢٠]

شخصيتان لهما توجهات استيطانية لعبتا دوراً مركزياً في فترة حكومة الوحدة الوطنية وعكفتا على وضع أسس لمشروع توسيع المستوطنات وإقامة الجديد منها، أكثر من المتفق بشأنه، وهما شمعون شيبس وبليئا الباك. شغل الأول منصب منسق أعمال الحكومة في المناطق، والثانية مسؤولة عن موضوع الاستيطان في وزارة العدل. أضيفت من خلالهما أربع عشرة مستوطنة جديدة وضوعف عدد المستوطنين من ٤٦ ألفاً إلى ٨١٦٠٠ مستوطن.[١٢١]

شهد عقد الثمانينيات تغطية الضفة الغربية بعشرات المستوطنات. لم يبق حلم المستوطنات محدداً في الإطار الأيديولوجي لأرض إسرائيل الكاملة، بل جاء للسيطرة على الأرض والسعي إلى إقامة المستوطنات الدائمة عليها. وعرف هذا العقد باسم «عقد بليئا الباك» التي عملت على مصادرة أراضي الضفة نهباً وسلباً وتحويلها إلى مستوطنات ملتفة على كل القوانين والمعايير المنظمة.[١٢٢]

ما تمسكت به الباك أنها لا تصادر أراض عربية بل أراضي دولة، وكل ذلك تحت غطاء قانوني لكونها عملت في مكتب المستشار القضائي للحكومة أهارون باراك. نفسه باراك أصبح رئيساً للمحكمة العليا في إسرائيل، والذي تمتدحه الأوساط السياسية بكونه نزيهاً. عملت الباك في مكتبه لمّـا كان مستشاراً، وفيه احتالت على القوانين والإجراءات.[١٢٣] وما كان يمكنها العمل واتخاذ القرارات إلا بموافقته وبركته.[١٢٤]

وهكذا بلغ عدد المستوطنين في العام ١٩٩٢ أي العام الذي تسلم فيه رابين رئاسة الحكومة، ٥٤٥، ٢٥٢ مستوطناً. يقيم منهم في الضفة الغربية ٦٧٣، ١١١ مستوطن، في حين يقيم في القدس ٨٧٢، ١٤٠ مستوطناً. ووصلت أعلى نسبة للاستيطان في عهد حزب الليكود بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٩.[١٢٥]

في أعقاب تولي نتنياهو رئاسة الحكومة في ١٩٩٦، وعودة الليكود من جديد إلى الحكم، كشف النقاب عن أن مسألة السيطرة على أراض فلسطينية بذريعة أنها أراضي دولة مسألة باتت ضمن المخططات الهيكلية للاستيطان. وكشف النقاب، أيضاً، عن أنه قبل موعد

التوقيع على اتفاقيات أوسلو بسنتين تقريباً كان قسم الاستيطان منهمكـاً في وضع مخططات استيطانية شاملة في أراضي الضفة الغربية بهدف وضع حد نهائي لأي حلّ سياسي منطقي ومعقول بين إسرائيل والفلسطينيين.[١٢٦] وتضمنت الخطة تقسيم الضفة الغربية إلى أربعة أقسام (مناطق) وهي: محيط القدس، غرب السامرة (بحسب التسمية الإسرائيلية)، غور الأردن، جنوب الخليل. وأضيفت إلى هذه الأقسام مناطق عازلة وممرّات إستراتيجية في عرض الضفة لقطع أوصالها.[١٢٧]

الخطوة الأولى التي اتخذتها حكومة نتنياهو في ١٩٩٦، أي مباشرة بعد منحها الثقة البرلمانية، المبادرة إلى إلغاء قرار رقم ٣٦٠ من فترة حكومة رابين السابقة. ويقضي هذا القرار الحكومي بتجميد البناء في المستوطنات. ومنح وزير الدفاع صلاحيات واسعة في مجال التخطيط والبناء في المناطق الفلسطينية المحتلة.[١٢٨] ومما جاء في هذا القرار ما يلي: «إن تجميد المستوطنات هو مصلحة إسرائيلية، بحيث لا يسمح ببناء جديد للمستوطنات، والامتناع عن دفع مخططات جديدة، وأيضاً وقف أي مشروع بناء جديد قد بُدئ به».[١٢٩] ولما تولى نتنياهو رئاسة الحكومة في ١٩٩٦ أصدرت حكومته قراراً رقم ١٥٠ يحدث فيه تعديلاً جذرياً لقرار حكومة رابين السابق ذكره.[١٣٠]

اعتبرت هذه الخطوة، أي إلغاء قرار التجميد، بمثابة إعادة الثقة بين قيادات المستوطنين وبين الحكومة الليكودية، فتم توسيع المستوطنات كافة في الضفة الغربية وسط امتناع الجيش عن الدخول في مواجهات مباشرة مع المستوطنين، بل وضعت خطط لتوفير الحماية لهم لكونهم يؤدون رسالة قومية، ولكونهم مواطنين إسرائيليين، ومن واجب الحكومة القيام بتوفير هذه الحماية.

أفرز إلغاء حكومة نتنياهو قرار حكومة رابين تجميد البناء، اندفاع المستوطنين نحو المزيد من الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية غير آبهين بالضرر اللاحق بحقوق الفلسطينيين أصحاب هذه الأراضي.

تمّت سرقة الأراضي بغطاء حكومي وشرّعت له القوانين والإجراءات، فعلى سبيل المثال تم في عهد حكومة نتنياهو وضع اليد على مساحات شاسعة من أراضي جبل أبو

غنيم (الذي أسموه هار حوما)[١٣١] عند مدخل مدينة بيت لحم جنوبي القدس بهدف إقامة ٦٥٠٠ وحدة سكنية استيطانية. فقامت الدنيا لهذه السرقة ومن ثم عادت الأمور بعد الاحتجاجات الدولية إلى ما كانت عليه. وهكذا فقد الفلسطينيون أجود الأراضي في منطقة ذات أهمية إستراتيجية مستقبلية.

انطلق مشروع البناء في أبو غنيم على الرغم من الضغط الأميركي والدولي... وكأن شيئاً لم يكن.[١٣٢] وليس هذا فحسب بل إن وزراء في حكومة نتنياهو يحملون مسؤولية قانونية يصرّحون علناً بأنهم فوق القانون. هذا شارون الذي عاد إلى الحكومة ليتولى حقيبة الخارجية الإسرائيلية يصرّح بأنه سيخرق القانون وسيسيطر على أراض وسيُبقي على البؤر الاستيطانية كجزء من المشروع الاستيطاني.[١٣٣] في حين صرّح موشي آرنس وزير الدفاع في الحكومة نفسها بأنه يشعر بأن الاستيطان آخذ بالزيادة والنمو وأن استمرار الاستيطان اليهودي أمر في غاية الأهمية، بل هو هدف كل حكومات إسرائيل.[١٣٤]

لما تولّى شارون رئاسة حكومته في العام ٢٠٠١، وقعت مواجهة بين الإدارة المدنية للمناطق الفلسطينية (وهي إدارة الاحتلال) في البداية مع المستشار القانوني للحكومة، الذي دعا إلى إيقاف عمليات السيطرة على الأراضي الفلسطينية، كما أنّه – أي المستشار القضائي – دعا إلى اتخاذ الإجراءات القانونية كافة بحق من يسعى إلى تحويل أموال للمستوطنات. لكن شارون هو شارون ذاته. وبصورة غير مباشرة بدأت تتشكل ميليشيات من المستوطنين في المناطق. وبهذا تكونت شبكة علاقات معقدة بين المستوطنين وبين الجيش المتعاطف أصلاً معهم. فالمستوطنون مرتبطون إلى حدّ كبير بالجيش لكونه يزودهم بالسلاح والتدريبات والحماية. والجيش متعلق بميليشيات المستوطنين لأن رضاها يُحدّد تصرفات الجيش وتحركاته بما له علاقة بالتعليمات العسكرية أو في مجال التحريض ضد ترفيع ضابط لرتبة عسكرية أعلى أو البقاء في رتبته.[١٣٥]

وتمّ خلال حكومة شارون الأولى تشكيل وحدات عسكرية تضم كل واحدة منها ١٥ مقاتلاً من بين أبناء المستوطنات الذين حولوا انخراطهم في هذه الوحدات إلى خدمة عسكرية دائمة مقابل راتب يتقاضونه من الجيش. وهكذا تشكل ما يشبه جيشاً آخر في

المناطق المحتلة. هؤلاء تلقوا تدريبات عسكرية محورها التصدي لأي عمل إرهابي. وأي عمل إرهابي في الضفة الغربية معناه قيام فلسطيني به، وبالتالي التصدي له.[١٣٦]

شهدت فترة حكومة شارون حالة من المواجهات والصدامات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وكانت بدايتها الانتفاضة الثانية التي راح ضحيتها ثلاثة آلاف شهيد فلسطيني وألف قتيل إسرائيلي. واتبع شارون نهجاً شديداً في التعامل مع الانتفاضة الثانية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الجانب بل شهدت فترته بناء جدار الفصل العنصري، واللجوء إلى مزيد من أساليب التضييق على الفلسطينيين وفرض قيود مشددة على تحركهم وتنقلهم. هذا الأسلوب وفّر راحة متوترة بالنسبة للإسرائيلي، ولكن كان واضحاً أنها مؤقتة.

لم تكن زيارة شارون للحرم القدسي الشريف بغية تحقيق أهداف سياسية داخلية فحسب، بل كان يهدف من ورائها إلى تحقيق هدف كبير يتمثل بخلط أوراق المفاوضات وتعكيرها كلياً، خاصةً أنها – أي المفاوضات – قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من تحقيق إنجازات لا بأس بها بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.[١٣٧]

كانت الحرب على الفلسطينيين التي أعلنتها حكومة شارون، حرب المستوطنين التي لم تتوقف أبداً. هدف هذه الحرب المستمرة إلى الآن، المحافظة على الاحتلال، أي تكريس أبديته وديمومته، ووضع حد للانتفاضة وتصفية النخب الفلسطينية وتعكير صفو حياة الفلسطينيين وإيصالهم – أي الفلسطينيين – إلى مرحلة اليأس الكلي. وخلال هذه الحرب التي أعلنتها حكومة شارون الأولى لاجتثاث الانتفاضة وتعليم الفلسطينيين درساً لن ينسوه، شارك فيها الجيش الإسرائيلي والمستوطنون عبر ميليشياتهم التي ظهرت على شاشات التلفزيون، ونُشرت صورهم عالمياً، ما أدى إلى دفع الفلسطينيين للقيام بعمليات استشهادية، لخلق حالة من الفزع والخوف الشديد في أوساط الإسرائيليين لحثهم على دفع حكومتهم إلى التوقف عن قمعهم والتنكيل بهم، وقلب حياتهم.

وواجهت إسرائيل العمليات الاستشهادية بتشريع بناء جدار الفصل وتسريعه. هذا الجدار ليس ابتكاراً شارونياً، إنما جذوره في الاحتلال منذ العام ١٩٦٧ حينما عمّقت إسرائيل امتناعها عن ترسيم حدودها بالارتكان إلى عامل التأجيل. لذا استباقاً للأحداث

لجأت إلى التسويف والتأجيل لتكسب المزيد من الأراضي التي تم ضمها إلى الجدار.[١٣٨]

عملياً مع البدء ببناء جدار الفصل والعزل، أفقد شارون الخط الأخضر قيمته، أو دوره المستقبلي في تحديد وترسيم الحدود بين الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية. وألحق جدار الفصل مجموعة كبيرة من الأضرار بحياة الفلسطينيين، مع العلم أنه أكد وثبّت أسس الفكر الإسرائيلي المستند إلى نظرية «السور والبرج» التي تؤكد الفكر الكولونيالي الصرف المعتمد من قبل الحركة الصهيونية منذ تأسيسها ومروراً بمشاريعها الاستيطانية في الفترتين العثمانية والانتدابية وإلى يومنا هذا.

عملياً، أعاد شارون احتلال الضفة الغربية بعد العام ٢٠٠٢ . وعلى الرغم من أنه صرف النظر تقريباً عن سلوك المستوطنين الهمجي ضد الفلسطينيين، فإنه دخل في صراع معهم، حيث اعتبروا أن بناء الجدار يعني تركهم فريسة في الجانب الآخر من أرض إسرائيل الكاملة، وقريباً من اليد الفلسطينية. لهذا عارضت شرائح كبيرة من المستوطنين بناء الجدار.[١٣٩]

لكن معارضة المستوطنين سرعان ما تبدّدت عندما أدركوا أنّ الجدار طريقة ناجحة لضم الكتل الاستيطانية معاً ومباشرة لإسرائيل. لهذا عرضوا على شارون إقامة الكانتونات والبانتستونات. وتبين لشارون أن خطته تتناسب مع خطة المستوطنين الساعية إلى تمزيق الفلسطينيين. ومن الملاحظ أن **ترسيم الجدار العازل**[١٤٠] **يتناسب كثيراً مع خطة شارون القديمة من السبعينيات بالسيطرة على معظم أراضي الضفة الغربية ومنع إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.**[١٤١]

شمل جدار العزل أجهزة إلكترونية متطورة وممرّات أمنية آمنة، وجدراناً من الأسيجة الشائكة. وبلغ عرض الجدار مع الأسلاك في بعض المواقع ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ متراً. بُني الجدار مدمراً البيئة والمناظر الطبيعية وقاضياً على أي فرصة لتواصل فلسطيني بين المناطق الفلسطينية، وعزل آلاف المواطنين الفلسطينيين عن أراضيهم التي ابتلعها الجدار.[١٤٢] ويهدف الجدار في حقيقة أمره إلى تثبيت فكرة الكانتون أكثر من فكرة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل.[١٤٣]

وأشار تقرير بتسيلم إلى أن الجدار لم يتم بناؤه وفقاً لاعتبارات أمنية لحماية المستوطنات

والمدن في إسرائيل، إنما لنهب المزيد من الأراضي الفلسطينية، حيث إنه يمر في أودية وتلال ومناطق سكنية في القدس الشرقية، وأراض زراعية.[١٤٤]

كان مشروع الجدار العازل فصلاً من فصول سيطرة شارون على القرار السياسي والعسكري في إسرائيل وسط غياب شبه كلي لمعارضة فعالة ونشطة ضد نهجه الذي قتل المفاوضات وحولها إلى مجرد بروتوكولات لقاءات لا فائدة من ورائها.

انضم حزب العمل إلى حكومة شارون الثانية في ٢٠٠٥، ليغادرها – حزب العمل – في نهاية العام ذاته. هذه الحكومة المشتركة بين الحزبين الكبيرين ساهمت في تنشيط الحركة الاستيطانية في المناطق الفلسطينية وذلك بتشجيع غير مباشر لإقامة البؤر الاستيطانية التي سرعان ما يتم تحويلها إلى مستوطنات دائمة. وتمّت كل هذه النشاطات الاستيطانية بموافقة وزير الدفاع في حكومة شارون الثانية عن حزب العمل بنيامين (فؤاد) بن اليعيزر. وما وافقت الحكومة على إزالته / تفكيكه من البؤر الاستيطانية ما هو إلا قليل ولذر الرماد في العيون.

فما هي السياسة الاستيطانية لحكومة شارون (الوحدة الوطنية الليكود والعمل)؟ يقوم المستوطنون بغزو الأرض فيحتج حزب العمل، وشارون يغمض عينيه ويتوسط ضباط الجيش من أجل إزالة وتفكيك كرافان (بيت متنقل أو متحرّك) ليضعوا مكانه اثنين.

فالبؤر الاستيطانية ليست مجرد طموح شبيبة التلال أو نزوة لدى قادة المستوطنات، وإنما تهدف لاستكمال خطة شارون الكبرى، وهي منع إقامة دولة فلسطينية وإفشال كل محاولة للسلام، أو بمعنى آخر وضع المزيد من العراقيل في طريق التسوية. ففي الوقت الذي أقسم فيه شارون وحكومته أنه على أتم الاستعداد لتنفيذ خارطة الطريق التي رسمتها الإدارة الأميركية زمن رئاسة بوش الابن، فإنه أي شارون يواصل ضخ الأموال بكميات كبيرة لتطوير المستوطنات وخلق واقع يحول دون تحقيق إقامة دولة فلسطينية.[١٤٥]

تصريحات شارون السياسية شيء وتنفيذ أوامره على أرض الواقع شيء آخر. فهو لا يؤمن بالسلام، ولا بإمكانية التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.[١٤٦] أو بالأحرى لا يريد التوصل إلى أي اتفاق معهم، لذا شدّد عملية عزل الرئيس الراحل ياسر عرفات في المقاطعة

إلى أن استشهد في ١١ تشرين الثاني من العام ٢٠٠٤.

ووضع شارون خطة لانسحاب الاحتلال من قطاع غزة، وذلك بعد أن تبين له أن بقاء الجيش الإسرائيلي في غزة يشكل خطراً عليه وبالتالي يجب تفكيك المستوطنات والانسحاب منها كليّاً.

هذه هي المرة الأولى التي تنسحب فيها إسرائيل كليّاً من أراض احتلتها في العام ١٩٦٧ في الضفة الغربية. ومهما كانت الأسباب والدواعي، فإن هذا الانسحاب شكّل تراجعاً للعقيدة التوسعية الصهيونية. في الوقت ذاته تم نقل المستوطنين إلى المستوطنات في الضفة الغربية وتعويض الراغبين منهم في الانتقال إلى مواقع أخرى. هذا الانسحاب من غزة رفع من وتيرة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وتوسيع ما هو قائم من المستوطنات.

تولّى إيهود أولمرت رئاسة الحكومة الإسرائيلية بعد تعرُّض شارون لجلطة دماغية حالت دون استمرار توليه رئاسة الحكومة وذلك في نهاية ٢٠٠٥. تابعت حكومة أولمرت زيادة أعداد المستوطنين في الضفة الغربية من خلال تكثيف بناء آلاف الوحدات السكنية في القدس وفي مواقع أخرى. أما في الطرف الفلسطيني فلم تستعمل وسائل مقاومة مسلحة ضد إسرائيل أو المستوطنين، بل بدأت تميل المقاومة الفلسطينية إلى التخلي عن السلاح واللجوء إلى المقاومة الشعبية السلمية.[١٤٧] وعلى الرغم من الاستبشار خيراً من مؤتمر أنابوليس في ٢٠٠٧ وتعاطيه مع مسألة الاستيطان والدولة الفلسطينية، فإنّ شيئاً لم يخرج إلى النور سوى تكثيف الاستيطان والتخطيط للمزيد من الوحدات السكنية والبؤر الاستيطانية.[١٤٨]

كان الاستيطان وتداعياته السبب الرئيس في وقف المفاوضات مع حكومتي نتنياهو الثانية والثالثة، أي الحالية في العام ٢٠١٣.

ويشير تقرير حركة السلام الآن[١٤٩] إلى **أنه خلال دورة حكومة نتنياهو الثانية التي امتدت من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣ تمّ البدء ببناء سبعة آلاف وحدة سكنية جديدة في المستوطنات. وتمّت المصادقة على بناء ثمانية آلاف وحدة مستقبلية. وأيضاً بناء عشر مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، والإعلان رسمياً عن تحويل أربع بؤر استيطانية إلى مستوطنات عادية. أضف إلى ذلك موافقة حكومته على ترخيص الوحدات / المنازل الاستيطانية التي أقامها**

المستوطنون دون الحصول على ترخيص من الدوائر الرسمية.[١٥٠] **أما بالنسبة للقدس، فقد ركزت حكومة نتنياهو الثانية والحالية (الثالثة) على بناء مزيد من المستوطنات** حول القدس، وعلى مزيد من المصادرات في القدس الشرقية، منها الاستيلاء على بيوت عربية في الشيخ جراح وفي حي البستان في سلوان[١٥١] وإلى آخره من مشاريع السيطرة على القدس وتقليص عدد الفلسطينيين فيها بهدف تحويلهم إلى أقلية والحيلولة دون انضمامهم مستقبلاً إلى دولة فلسطينية حالما أقيمت.

تطور العلاقة بين المشروع الاستيطاني والرأي العام في إسرائيل

هل يشارك المجتمع الإسرائيلي بكافة أطيافه في العملية الاستيطانية من خلال أطر متنوعة؟ أو لنسأل السؤال بطريقة مغايرة: هل هناك إجماع أو شبه إجماع إسرائيلي على أن موضوع الانسحاب من الأراضي الفلسطينية أصبح من مخلفات الماضي ولا نقاش حول هذا الأمر؟

المسألة المركزية في المشروع الاستيطاني الكولونيالي الذي تبنته إسرائيل وتطبقه، تتحد على أساسه قيادات وجنرالات وأحزاب ومؤسسات ومنظمات وأفراد، وأكثرية واسعة داخل المجتمع في إسرائيل. يشارك كل هؤلاء في المشروع المذكور ضمن أدوار متفاوتة في اعتدالها وتطرفها. ومما لا شك فيه أن المستوطنين يحتلون مكانة الصدارة في الانخراط والانضواء تحت مظلة هذا المشروع، ولهم باع طويل في المبادرة إلى تنفيذه وتطبيقه وإخراجه من الأدراج إلى حيّــز الوجود.[١٥٢]

هيمن المستوطنون على جدول الأعمال اليومي لإسرائيل. كان هؤلاء المصدر الوحيد المؤثر في إملاء المواقف على حكومة إسرائيل أثناء المفاوضات الرسمية سواء في فترة المفاوضات مع مصر أو مع الفلسطينيين.

وبالنسبة للمفاوضات مع الفلسطينيين، فإنهم رفضوا اتفاقيات أوسلو، وقاموا بالتحريض على الموقعين عليها، وحرّضوا ضد رئيس وزرائهم إسحق رابين لدرجة هدر دمه.[١٥٣]

عمل المستوطنون من خلال قياداتهم الدينية والسياسية على استصدار فتاوى من المؤسسة الدينية تسمح للجنود بالعصيان ضد أي أوامر إخلاء المستوطنات والمعسكرات على قاعدة

أن الأمر الذي يتعارض مع التوراة وروح التوراة يجب عدم تنفيذه، بل تحريض الآخرين على عدم تنفيذه.

نجح المستوطنون، لفترات طويلة في ظل حكومات العمل والليكود، في خلق أجواء في الوعي العام للمجتمع الإسرائيلي بأن مشروع إقامة دولة فلسطينية هو خط أحمر. وتماهت حكومات الليكود بشكل خاص مع هذا التوجه، وسعت ولا تزال، ممثلة بزعيم حزب الليكود ورئيس الوزراء من طرفه متأثرة بالتوجه العام للمستوطنين.

شكل النشاط الاستيطاني المندرج تحت مسميات مختلفة – منها الحفاظ على أمن وسلامة إسرائيل وضمان حدودها على كل الأطراف التي يصل إليها الاستيطان – رافعةً قوية لبناء رأي عام متأثر بل مجنّد لخدمة هذا النشاط واعتباره مركزياً ومحورياً في سلّم العمل اليومي للمجتمع في إسرائيل.[١٥٤]

في المقابل، هناك من يعتبر الحكومة في إسرائيل والمجتمع الإسرائيلي رهائن مستسلمة لإرادة المستوطنين وخاصة قياداتهم الميدانية والفكرية.[١٥٥]

ولفهم هذه العلاقة بين المستوطنين ومتخذي القرار في إسرائيل نعود إلى الماضي ليس البعيد نوعاً ما، **والقصد هنا إخلاء مستوطنة «ياميت»** التي أنشئت شمال شرقي العريش في سيناء. لقد تحولت قضية إخلاء مستوطنة «ياميت» إلى إشارة حمراء بالنسبة لليمين في إسرائيل. فبعد شهرين من الانسحاب صرّح بنحاس فالرشتاين رئيس مجلس «طاقم بنيامين الاستيطاني»: «من قام بجريمة اجتثاث المستوطنات لن ينجو، وعلينا القول للجمهور إن من يرفع يداً على جندي إسرائيلي يجب أن يُعاقب بالسجن لمدة شهر أو شهرين أو نصف عام. أما من يجتث المستوطنات ويخرّبها فيجب سجنه مدى الحياة – ليس مجرد انتقام بل حُكم بحق من أجرم بحق الأرض».[١٥٦]

يمكننا أن ندرك الطريقة التي تعامل بها المستوطنون مع الجنود باعتبارهم منفذين لأوامر ليس إلا، وأن مكانتهم ليست بذات مكانة المستوطنة التي تعتبر بالمفهوم الاستيطاني الصهيوني تحقيقاً لوعد إلهي، فهي مهمة أكثر من الجندي بأضعاف مضاعفة.

مناحيم بيغين هو الذي أمر بإخلاء «ياميت»، ومن كان يعتقد أن يتم إخلاؤها. عملية

الإخلاء هذه كانت بمثابة حدث في غاية الأهمية بالنسبة للعلاقة بين المستوطنين والليكود. لهذا وجد المستوطنون أنفسهم يتوجهون إلى الجمهور الإسرائيلي وإلى الرأي العام فيه من منطلق أن الحكومة توقف عملهم ورسالتهم الصهيونية في خلاص الأرض، وأنها أي الحكومة برئاسة بيغين تطردهم وتخليهم من أرض إسرائيل.

هذا الإخلاء والطريقة التي تمّت فيه (حيث استعمل الجنود أقفاصاً لجمع المستوطنين الرافضين للإخلاء وإخراجهم من ياميت)، مثلّت نضالاً قوياً في الرأي العام الإسرائيلي، ومثلّت أيضاً «بطولة» المستوطنين الذين كانوا على استعداد للتضحية بكل شيء في سبيل الأرض.

مقابل ذلك عرف شمعون بيريس كيفية الاستفادة من عملية الإخلاء هذه في المعارك الانتخابية للكنيست الإسرائيلي، حيث ذكّر مصوتي ومؤيدي الليكود بما فعله الليكود للمستوطنين أثناء عملية إخلاء «ياميت».[١٥٧]

إن معارضة المستوطنين بشدة لإخلاء «ياميت»، كانت بمثابة مكسب لهم، حيث انضم إلى صفوفهم أعداد كبيرة من المؤيدين، ومن أوساط اليمين في إسرائيل وحتى من أوساط المركز، الذين رأوا في طريقة الإخلاء خطأ كبيراً. لهذا أثمرت معارضة المستوطنين للإخلاء بنظرهم الكثير، حيث تداركت الحكومات الإسرائيلية، وخاصة بل في مقدمتها حكومات الليكود مسألة عدم إخلاء مستوطنات أخرى في الضفة الغربية والجولان المحتلين.

إذن، ردع الإخلاء في ياميت بصورة غير مباشرة بقية المستوطنات. ومن هنا يمكن فهم أن عمليات الإخلاء التي تمّت لاحقاً في عهد حكومة شارون في قطاع غزة، اعتبرت قاسية جدّاً، وأحدثت شرخاً إضافياً في العلاقة بين قيادة المستوطنين وآباء الليكود. فها هو شارون يُخلي مستوطنات من القطاع ويطرح على المستوطنين التعويض أو الانتقال إلى مستوطنات أخرى في الضفة الغربية. خطوة شارون هذه للظهور بمظهر الراغب والطامح في السير بطريق السلام. لكنها لم تكن هكذا، إنما هدفها في الرأي العام الإسرائيلي التخلُّص من عبء وهم غزة، ومحاصرتها أو احتلالها من الخارج.

ولكن إخلاء قطاع غزة لم يمر دون إثارة وتحريك الرأي العام في إسرائيل. فالدراما المحتوية على الألم والوجع والقطيعة غُرست بعمق في الذاكرة الجمعية للجمهور الإسرائيلي. فعندما

تُذكر «ياميت» تبرز الذاكرة الجمعية لأقفاص وجرافات وحجارة وبيوت مهدمة وخوف من الحرب الأهلية. أظهر المستوطنون في الإعلام وبنجاح أمام الرأي العام في إسرائيل أنهم يبنون وطناً، لا يهدمونه، فيما تمّ تصوير زعماء إسرائيل الكبار من بينهم بيغين وشارون وهم يهدمونه خدمة لمصالح غير إسرائيلية.[١٥٨]

مثال أو نموذج آخر جرى فيه تلاعب وتحريك للرأي العام في إسرائيل له علاقة بالمستوطنين والمستوطنات، قضية **التنظيم اليهودي السرّي**. في هذا النموذج يظهر يعقوب فاينروط وهو محام إسرائيلي معروف ويميني النزعة والمشرب، في سياق دفاعه عن التنظيم المذكور مهاجماً شرساً لليسار في إسرائيل الذي يعتبره العدو اللدود، وأن نهج اليسار في التعامل مع أجندة الحياة في إسرائيل هو الذي دفع إلى تأسيس هذا التنظيم. رفع فاينروط التهمة عن المجرمين المتهمين في تأسيس هذا التنظيم ووجّهه نحو الإسرائيليين الذين لم يأسروا بسحر المستوطنين. وانتقد أسلوب حياة العلمانيين وتوجهاتهم الثقافية والسياسية، وانتقد أيضاً المجتمع المتعدّد الذي يُجري نقاشاً وحواراً مستمرين حول قيمة ومكانة ومنهجية سير الحياة، ما لا يلائم نهج وثقافة من هو قابع خلف القضبان ويحاكم. إنه بهذا يحاول أن يلقي بالمسؤولية على عاتق المجتمع الإسرائيلي الذي لا يوفر أذناً صاغية لفهم دواعي تأسيس التنظيم السري.

ففي أثناء إجراء محاكمة المتهمين بالتنظيم السرّي اليهودي ربطت نساء أعضاء التنظيم مصير أزواجهن بمصير السجناء الفلسطينيين الذين تقرر الإفراج عنهم في صفقة تبادل أسرى بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتحديداً ما هو متعارف عليه باسم «صفقة جبريل»، فأضربن عن الطعام لأنهن رفضن موازاة أزواجهن المستوطنين مع ما اعتبرنه «الإرهابيين» الفلسطينيين. ولقد حقق إضرابهن نجاحاً باهراً في صفوف المجتمع الإسرائيلي وكسبن الرأي العام الذي تعاطف معهن، ومع قضيتهن.[١٥٩]

كان هناك تأييد واسع وبالغ التأثير من طرف الرأي العام المناصر للمستوطنين على المشهد السياسي العام في إسرائيل، حتى أن جدول أعمال الحكومة تأثر بتحرك المستوطنين ونشاطاتهم وفعالياتهم الاستيطانية وقصص «بطولاتهم في وجه أعداء إسرائيل»!.

كانت هيمنة المستوطنين وجدول أعمالهم ظاهرين للعيان على الأجندة السياسية في فترات حكومات الليكود الأولى، وارتفعت الهيمنة في أعقاب أوسلو. ولا تزال لهم هيمنة قوية وفاعلة داخل المجتمع الإسرائيلي الذي لم ينجح في وضع حد لهجمات المستوطنين على قرى ومدن فلسطينية، وقيامهم – أي المستوطنين – بالتعرّض لأفراد فلسطينيين والاعتداءات المتواصلة على منازل فلسطينيين وأراضيهم.

وفي عودة إلى مسألة / قضية التنظيم السرّي وأعضائه، فإن الحكومة الإسرائيلية أعلنت استعدادها لدراسة جادة لإصدار عفو عام عن هؤلاء.[١٦٠]

لم يقتصر تجنيد الرأي العام في إسرائيل لدعم نشاط المستوطنين ومواقفهم عند هذا الحد، بل إنهم – أي المستوطنين – تمكنوا من تجنيد أعضاء كنيست لصالح مواقفهم، وأكثر من ذلك ترشّح أعضاء كنيست من أوساط المستوطنين. إن وصول مستوطنين إلى الكنيست الإسرائيلي فيه تحول كبير يعكس شرعنة الاستيطان إسرائيلياً، واعتبار المناطق المقامة عليها مستوطنات مناطق تابعة قانونياً وسياسياً / إدارياً لإسرائيل ويسري عليها القانون الإسرائيلي، وأنّ على الجيش توفير حماية لهم. وصول هؤلاء إلى الكنيست الإسرائيلي وانضمامهم إلى أحزاب صهيونية مؤيدة لهم، أو تأسيسهم أحزاباً مستقلة تحمل آرائهم فيه الكثير من الدلالات والمؤشرات السياسية، من بينها التأثير المباشر على مجرى وصيرورة الحياة في إسرائيل، وأيضاً على شكل الرأي العام في إسرائيل وبلورته.

حادثة أُخرى نستعرضها هنا لتوضيح هذه العلاقة بين الاستيطان والرأي العام تلك التي جرت في قرية بيتا الفلسطينية، حيث قتلت فيها فتاة مستوطنة عمرها (١٤ عاماً). لقد بحثت الصحافة في القتل وليس في تفاصيل اقتحام المستوطنين لهذه القرية. كان اختراق المستوطنين للقرية استفزازياً للأهالي. قام المستوطنون وبوسائلهم الإعلامية وتجنيد وسائل إعلامية أخرى غير التي بملكيتهم وتحت سيطرتهم، في نشر «مهولة» الاعتداء وما جرى في أعقابه واصفين العرب الفلسطينيين بأنهم عطشى لدماء اليهود، وأنهم لن يألوا جهداً لتقطيع أوصال اليهود. لكن بالدخول والغوص في تفاصيل هذه الحادثة يتبين مثلاً أن اثنين من الفلسطينيين من بين الذين وصفوا بأنهم «عطشى للدماء» قدّموا الماء والأكل والمساعدة

لليهود الذين اخترقوا القرية، بل إن نسوة من القرية خبّأن فتيات يهوديات في بيوتهن وأحضرن لهن الماء وخفّفن عنهن شدّة الرعب والفزع جرّاء التصادم والاشتباك بين اليهود المستوطنين وبين الفلسطينيين أصحاب القرية المعتدى عليها!.

لكن بعد انتهاء الحادثة، صرّح المستوطنون بأنهم سينتقمون من الفلسطينيين في هذه القرية، في حين أنّ قائد المنطقة الوسطى في الجيش عمرام متسناع توجه إلى المستوطنين أن يضبطوا أنفسهم.[١٦١]

عوقب أهالي بيتا، وعلى مدار يومين قامت جرافات جيش الاحتلال بهدم وجرف ثلاثة عشر منزلاً. وتبين أنّ أحد المنازل قد هُدم بالخطأ بناء على تقرير كاذب وصل إلى أيدي الإدارة العسكرية / المدنية للضفة الغربية.

كان تعاطف الرأي العام الإسرائيلي في هذه القضية كبيراً وعميقاً مع المستوطنين الذين اعتبروهم أبطالاً بذلوا من دمائهم في سبيل ثباتهم في الأرض. إن وقوع ضحايا من بين أوساط المستوطنين شكل، ولا يزال، نقطة مركزية في كسب عطف المجتمع الإسرائيلي ووده.[١٦٢]

من جهة أُخرى، فإن المستوطنين يعرفون جيّداً متى يكسبون الرأي العام باستغلال التحولات في المجرى السياسي، حيث إنهم يدعون ويصرحون ببيانات يصدرونها بأنهم يرفضون كل عملية أو عمل فيه اعتداء على السكان العرب الفلسطينيين، وأنهم – أي المستوطنين – لا يشجبون فقط بل يدعون إلى طرد كل عربي ويهودي يخالف القانون وسيره وتطبيقه على أرض الواقع.

وعلى الرغم من تعاطف الرأي العام الإسرائيلي في أعقاب أحداث قرية بيتا، فقد تعالت أيضاً أصوات منددّة بما فعله المستوطنون، وطرحت مسألة انفلات القانون في الضفة الغربية وتحكم المستوطنين في مجرى الحياة وجدول الحياة اليومي.[١٦٣]

لا شك في أن الاستيطان وتصرفات المستوطنين واليد الخفيفة أو الناعمة من قبل الشرطة وقوات الأمن الإسرائيلية تظهر صورة تعاون ومشاركة بين الطرفين، بين الجيش المحتل وبين المشروع الاستيطاني ومنفذيه. هذه الصورة تنعكس بقوة في الرأي العام الإسرائيلي بأن

هذا التعاون والتناغم بين الطرفين المشار إليهما شرعي ومفهوم ضمناً، وأن الاحتلال ليس احتلالاً بل «تحريراً» للأرض، وأنّ التعامل مع الفلسطينيين بهذه الصورة له ما يبرره بكون المستوطنين ضحايا. مع العلم أن هذه الصورة غير مُقنعة ولكنها قائمة في المشهد الحياتي اليومي للمجتمع الإسرائيلي. يبقى السؤال هنا فيما يتعلق بتشويش سير حياة الفلسطينيين وعرقلة تحركهم اليومي، وهذا أيضاً يتطرق إلى ما هو الأفضل للمستوطنين. فالمستوطنون هم في سلّم الأولويات بالنسبة لحكومات إسرائيل، وهذا طبيعي لحكومات مؤسسة على فكر توسعي استعماري اقتلاعي.[١٦٤]

ويُلخص في هذا السياق غادي الغازي[١٦٥] أثر المشروع الاستيطاني على مجمل المجتمع الإسرائيلي :«إن المشروع السياسي الكبير لحركة المستوطنين بعد ١٩٦٧ لم يقتصر على سلب الأرض والاستيطان؛ جوهره إحداث تغيير وتحول في المجتمع الإسرائيلي – لإعادة هذا المجتمع إلى جذوره، قلب المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع استيطاني، موجود في حالة حرب مع الشرق، الصحراء الفوضوية. هذا المشروع من المفترض أن يؤثر على المجتمع الاستيطاني، وعلى كافة الإسرائيليين العودة والتحول إلى مستوطنين كالسابق، الذين وصلوا إلى فلسطين ليس من منطلق قناعات عميقة، إنما – كما هو الحال لدى مهاجرين كثيرين آخرين في العالم – من خلال أزمات ونكبات وقعت في القرن العشرين للمستوطنين. المطلوب من المجتمع الإسرائيلي التماهي مع المستوطنين، الذين سيتحولون، هكذا يأملون، من مجتمع معزول إلى قوة طلائعية لكافة المجتمع».

بلورة الرأي العام في إسرائيل لتقبل الاستيطان كأمر واقع

بعد التباعد الذي حصل بين قيادات المستوطنين والمستوطنين أنفسهم في أعقاب اتفاقيات كامب ديفيد وإخلاء «ياميت» سيناء، بدأ المستوطنون يدركون جيّداً أنه بات عليهم الوصول إلى الكنيست بممثلين عنهم، أو تبني ممثلين باسمهم بصورة غير مباشرة في الليكود وغيره من الأحزاب التي فيها أعضاء معارضون لنهج بيغين الاستسلامي (كما يسمونه). ثم تشكلت أحزاب ذات أهداف وتوجهات استيطانية (مثل: ميماد، تكوما، مفدال، تسوميت، البيت اليهودي...) لكن مع مرور الزمن وانتشار رقعة الاستيطان في الضفة الغربية لم يعد المستوطنون بحاجة إلى حزب خاص بهم. فصوتهم ومصالحهم تُسمع في أوساط معظم الأحزاب، حيث صرّح شيباح فايتس وهو محاضر كبير في العلوم السياسية وشغل منصب رئيس الكنيست عن حزب العمل، بأن الارتفاع المتواصل في تمثيل المستوطنين في الكنيست يشير إلى تجذر الفكر الاستيطاني وتعمق تطبيق المشروع الاستيطاني داخل الوعي الإسرائيلي العام.[١٦٦] فعلى سبيل المثال فإن عدد أعضاء الكنيست في دورته الـ ١٩ الذين يعيشون في المستوطنات قد بلغ ١٥، منهم ٨ من حزب البيت اليهودي.[١٦٧]

في عودة إلى الماضي غير البعيد نلحظ، أن قادة المستوطنين نجحوا في دخول الكنيست ضمن قوائم أو أحزاب وحركات سياسية قائمة وناشطة على الساحة الحزبية والسياسية الإسرائيلية. لذلك لا توجد حاجة لدى المستوطنين إلى تأسيس حزب مستقل خاص بهم، فالرأي العام يدعمهم، وهم بالتالي ناشطون بزخم كبير ضمن نشاطات الأحزاب والحركات السياسية. هذا الأمر فيه الكثير من دلالات تعاطف الرأي العام مع المستوطنين. فالمستوطنون نجحوا في خلق أجواء جاذبة لمشروعهم الاستيطاني، وتحويله ليكون جزءاً من

المشهدية الحياتية اليومية، وجزءاً مركزياً من الخطاب اليومي كأمر مفروغ منه.[١٦٨]

من جهة أخرى، فإن المجتمع الإسرائيلي منقسم ومُتصدع بسبب المستوطنات، نتيجة الضغوط الخارجية الأميركية والأوروبية وغيرها لوقف النشاط الاستيطاني (وإن كانت هذه عبارة عن تصريحات ضاغطة ولافتة دون أن تتحول إلى قوة فاعلة ومُطَبّقة على الأرض). التصدّع هو في أوساط محدودة من رافضي الاستيطان. وهؤلاء ليسوا قوةً مؤثرةً لدرجة إحداث تغيير، لكن التصدع يتسع عندما يرتفع منسوب الضغط الأميركي، وخوفاً من فقدان صداقة أميركا، يطالب البعض بالتخلّي عن المشروع الاستيطاني. لكن عند تفحص الغالبية العظمى من الإسرائيليين يتبين أنهم انجذبوا إلى تأييد المستوطنات. شرائح واسعة من الذين انجذبوا ينادون بالديمقراطية والحرية والليبرالية وعدم السيطرة على الآخر. وهم يدركون ما فعلته آلة الاحتلال الإسرائيلي بالفلسطينيين، حيث دمرت حياتهم وقلبتها رأساً على عقب. وكل الدولة تسير وفق أجندة حماية المشروع الاستيطاني وتوفير الميزانيات الضخمة لتنفيذه على الأرض.[١٦٩] كبار رجال إسرائيل من مفكرين وأكاديميين ورجال إعلام من المفترض أن يتصدّوا للمشروع الاستيطاني التوسعي، وفقاً لخلفيتهم الفكرية وواقعهم الحياتي، إلا أنهم يصرفون النظر عن كل ذلك، على سبيل المثال: الحواجز العسكرية التي نصبها الجيش الإسرائيلي في مواقع مختلفة من الضفة الغربية المحتلة، معروفة عبر الإعلام لكل هؤلاء النخب، إلا أن اعتراضاً جديّاً بإزالتها لم يصدر إلى الآن، والسبب هو الأمن.[١٧٠]

بدأ التمييز بين المستوطنات الأمنية وبين المستوطنات السياسية خلال انتخابات الكنيست للعام ١٩٩٢ ومن بعدها، أي عند تشكيل حكومة رابين الثانية. وقد احتل هذا التمييز موقعاً مركزياً في النقاش العام الذي دار فترة طويلة في المجتمع الإسرائيلي من خلال وسائل الإعلام والمنتديات المختلفة وأروقة الكنيست وغيرها. وكان رابين قد أدرك أن معظم الإسرائيليين المؤيدين للاستيطان في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، يعتقدون أن المستوطنات تساهم كثيراً في ضمان الأمن لإسرائيل سواء كان ذلك من الفلسطينيين، أو من الجبهة الشرقية مع الأردن. في حين أنّ أقلية من الإسرائيليين تتعامل مع الحركة الاستيطانية كقيمة

دينية أو أيديولوجية. بمعنى آخر، نجح المستوطنون وعلى مدار عقود طويلة في تصوير مشروعهم على أنه مشروع دولة وليس حركة استيطانية منزوعة العلاقة مع الدولة. أي أن الرأي العام الإسرائيلي قد تبلور على هذه القاعدة.[١٧١]

مقابل هذا التوجه الذي آمن به رابين وقطاع واسع من القيادات العسكرية والسياسية في إسرائيل، دعا ممثلو الاستيطان في مجلس المستوطنات إلى عصيان مدني؛ لأن حكومة رابين تنوي بحسب ما كتب الياقيم هعتصني[١٧٢] «تسليم أعدائنا جزءاً من أرض إسرائيل الكاملة... لم يبق أمامنا سوى العصيان المدني شريطة أن يكون غير عنيف وسلبي، ويتم وفق الأطر المقبولة للديمقراطية النيرة، التي تعني الإقرار بحكم سلطة القانون».[١٧٣]

من الواضح، أن هذا التوجه هدف إلى تشكيل قوة ضاغطة، وزرع الخوف والفزع من أي محاولة لإحداث تغيير في المشروع الاستيطاني. فرابين عزم على إخلاء بعض المستوطنات التي اعتبرها غير أمنية ولا توفر أمناً لإسرائيل، في حين أنّ المستوطنين يتمسكون بفكر أيديولوجي مؤطر ديمقراطياً لا يقبل أي تمييز بين المستوطنات، فهي – أي المستوطنات – تُشكل جزءاً مستمراً ومتواصلاً لإسرائيل.

الدعم الذي حصل عليه المستوطنون جاء من حاخامات «يهودا والسامرة» الذين أصدروا فتوى في شهر أيلول ١٩٩٢ جاء فيها: «لا فرق في قرار الحكومة بين المنع الجزئي وبين المنع الكلي، فهو مثل الذي يكفر بحرف من التوراة ويؤمن بحرف آخر، وعليه فهو كافر بكل ما في الكلمة من معنى. والحال نفسه ينطبق على الأرض التي نُحب». وحكومة رابين اعتبرت خائنة للأمانة الموكلة إليها من الإسرائيليين.[١٧٤]

هذه الفجوة التي تشكلت بين رابين كقائد سياسي وعسكري سابق يريد أن يُحدث تغييراً لشعبه (هكذا آمن) في التنازل قليلاً عن بعض المستوطنات، وبين كونه رئيس حكومة اعتبر خائناً لأنه تنازل عن جزء من أرض إسرائيل الكاملة التي أعطيت للشعب اليهودي المختار، كما أن شخصاً ما يرفض قبول حرف أو آية من التوراة فهو قد تنازل عنها. والأرض والتوراة مركبان متحدان مع بعضهما البعض بالنسبة للمستوطنين.

عرف المستوطنون نوعية الأدوات التي من خلالها يمكنهم جذب الرأي العام وصقل

توجهاته في إسرائيل. فالتعاطف الجماهيري الإسرائيلي واسع مع المستوطنين. وهو أداة أخرى لجأ إليها المستوطنون في كسب ود الرأي العام الإسرائيلي، وتمثلت هذه الأداة بالبعد الإنساني لمشروعهم كونه مشروعاً يهودياً يسعى إلى «إنقاذ البلاد/ الأرض»، وتأكيد العلاقة بين اليهود والقدس، وخاصة مع «جبل الهيكل» (هار هابيت).

أبرزت عمليات اقتلاع عائلات يهودية وتشريدها عن منازلها نوعاً من تحطيم أحلام الشبيبة بوطن مقدس أعطي لهم من السماء. هنا ارتفعت أصوات منددة بمثل هذه الخطوات، في حين أن أصواتاً خافتةً ترتفع في المجتمع الإسرائيلي في حالات هدم منازل وبيوت فلسطينيين في قرى في الضفة الغربية لأسباب أمنية وغيرها، أو عمليات هدم منازل وبيوت وقرى البدو العرب في النقب داخل إسرائيل.

اتبع المستوطنون، كما ذكرنا، أدوات متنوعة لكسب الرأي العام وبلورته باتجاه تأييد المشروع الاستيطاني، ومن بين هذه الأدوات الاحتجاج الدائم والمستمر منذ مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو وقمة «واي ريفر»، مروراً بتنظيم أربعين ألف أم مقابل الأمهات الأربع اللاتي نشطن في مفترقات الطرق في إسرائيل وفي مواقع حاشدة من أجل خروج الجيش الإسرائيلي من لبنان. وفي عملية الحشد الجماهيري الكبير الذي نظمته الحركة الاستيطانية انكشفت قوة قادة المستوطنين، وضعف قوة اليسار وترهلها في إسرائيل أو معارضي الاحتلال.[١٧٥]

فقد جمعت إحدى مظاهرات المستوطنين قرابة مائتي ألف إسرائيلي في ساحة رابين في تل أبيب بتاريخ ١٧/ ٧/ ٢٠٠٠، وكان هدفها المُعلن معارضة المفاوضات في كامب ديفيد بين الفلسطينيين والإسرائيليين. عزّزت هذه المظاهرة الحاشدة بالنسبة للمستوطنين ثقة الجمهور الإسرائيلي بهم، وقوّت من شرعية مشروعهم الاستيطاني التوسعي، وبالتالي عزّزت من وجهة نظرهم «الدور التاريخي والمصيري الذي يقومون به تجاه إنقاذ أرض إسرائيل الكاملة» .

لا شك في أنّ هذه المظاهرات الضخمة قد أسهمت في عرقلة التوصل إلى اتفاق بين طرفي المفاوضات، مع العلم أن المستوطنين رأوا أنّ الحزبين الكبيرين الليكود والعمل يعملان

على تقسيم البلاد ولا يريان أي حل آخر.[١٧٦]

استعان المستوطنون بالمُحرقة (الهولوكوست) للوقوف في وجه «المس» بالاستيطان حيث قاموا بوصف ما يحدث لهم بـ «ملاحقة» تُذكر بما حدث بأوشفيتس (معسكر إبادة في بولندا)، كما ادعوا أن تفكيك الاستيطان بمثابة حرب أهلية بين اليهود، بل اعتبره بعضهم بمثابة خراب الهيكل الثالث وقرب وقوع كارثة على الشعب اليهودي.[١٧٧]

اتخذ تضامن الرأي العام الإسرائيلي مع الاستيطان شكل التضامن مع عائلات مستوطنين، وليس مع المشروع الاستيطاني ككل، وهذا الأمر شكل أحد العوامل المهمة في نظر المستوطنين لكسب التعاطف الجماهيري الواسع معهم. فبعد انطلاق الانتفاضة الثانية ارتفع عدد العمليات الاستشهادية الفلسطينية في الشوارع الإسرائيلية، وبخاصة في المدن المركزية التي تُشكـّـل عصب حياة المجتمع الإسرائيلي، وتزايدت في أعقاب ذلك نسبة مؤيدي المستوطنين في المجتمع الإسرائيلي. هذه العمليات قوّت المشروع الاستيطاني وعزّزته كون المستوطنين، مقارنة مع ما يقوم به الفلسطينيون، لا يُقدمون على الانتحار.

عادت العمليات الاستشهادية الفلسطينية بالفائدة على بنية العلاقة وجوهرها بين الإسرائيليين وبين المستوطنين، حيث أظهرت أن «العدو واحد» (انظر معطيات الاستطلاع في الهامش).[١٧٨]

وشكلت جنازات المستوطنين الذين قتلوا على يد فلسطينيين فرصة لتعزيز التعاطف مع المستوطنين وإظهارهم بصورة الضحايا، وكان يتم استخدام هذا التعاطف من أجل دعم المشروع الاستيطاني، حيث كان يتم بالتزامن مع كل عملية يقتل فيها مستوطن تأسيس مستوطنة جديدة.

وتمّت على يد المستوطنين عملية تجنيد جثث القتلى من المستوطنين من أجل الصراع على ما يسمونه «أرض إسرائيل». و«سسرعان ما تحولت هذه العملية إلى طقوس معروفة في أوساط المستوطنين، إذ تحولت الجثث إلى رهائن بأيدي أصحابها بهدف الدعاية وكسب الرأي العام الإسرائيلي، وأيضاً في بعض الأوساط اليهودية العالمية خارج إسرائيل. وبالتالي يتم ابتزاز مطالب، فتصور الحكومة الإسرائيلية على أنها وقعت تحت ضغوط المستوطنين في

ظل حالة حساسة كهذه.. إذن، استخدمت الجثث كتبرير ديني بالاعتماد على نظرية الحاخام كوك مثل الدبابات والطائرات والمدافع التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي في حربه من أجل البلاد، والجثث تستخدم دينياً من أجل تعزيز النشاط الاستيطاني الصهيوني».[١٧٩]

حولت قضية موت الطفلة اليهودية المستوطنة «شلهيفت باس» – واستغلال موتها من قبل وزارة الخارجية الإسرائيلية وليس فقط من قبل المستوطنين لتكون أداة دعائية في حشد الرأي العام في إسرائيل وخارجها للوقوف إلى جانب ما يتعرض له الشعب الضحية – هذه الفتاة إلى «قديسة» بمفهوم المشروع الاستيطاني وكسب ود القيادات السياسية الإسرائيلية برفع شعار أن المستوطنين الذين يقومون بتأدية رسالة وطنية هم الضحية.[١٨٠]

من جهة أخرى، فإن العلاقات العاطفية بين الجيش والمستوطنات، واللقاءات بين قادة الجيش الإسرائيلي وبين المستوطنين في أعقاب عمليات فلسطينية (إرهابية بالقاموس الإسرائيلي) عزّزت المشروع الاستيطاني. يحمل حضور هؤلاء القادة أكثر من مجرد تقديم التعازي أو زيارة في أعقاب إصابة عدد من المستوطنين، إنه تعزيز العلاقة بين المشروع الاستيطاني ومن يتوجب عليه حمايته.[١٨١]

مقارنة مع العملية الإرهابية التي نفّذها باروخ غولدشتاين، الطبيب المستوطن من «كريات أربع» بقتله مسلمين فلسطينيين أثناء صلاتهم في الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل في ١٩٩٤. اعتبر القتلى الشهداء الفلسطينيين من سلالة الذين قتلوا يهوداً في أحداث البُراق من العام ١٩٢٩. ما قام به غولدشتاين هو بنظر المستوطنين ومؤيديهم من أوساط إسرائيلية واسعة، عملية انتقام / ثأر، وبالتالي إقفال دائرة بهدف إصلاح خلل تاريخي وقع في حينه، وبالتالي إعادة المسار إلى طبيعته.[١٨٢]

الخلاصة، هي أن المستوطنين قلبوا معايير المشهد اليومي في إسرائيل، بحيث تحول المشروع الاستيطاني ليكون جزءاً من إسرائيل ككل. لم يعد الحديث عن مناطق محتلة أو واقعة تحت إدارة مدنية (رسمياً الأمر هكذا)، إنما الخطاب اليومي هو امتداد لإسرائيل. آلاف من الإسرائيليين يعيشون في المستوطنات ويعملون في إسرائيل، أي داخل الخط الأخضر.

وأكثر من ذلك أصبح المشروع الاستيطاني مقبولاً في الإجماع الإسرائيلي العام. الكتب التدريسية مثلاً تتعامل مع الاستيطان على أنّه عادي وطبيعي، لأنها لا تتعامل مع الاحتلال الإسرائيلي كاحتلال، فمن هنا يجري التعليم عن المناطق المحتلة وكأنها في إسرائيل.

هذا مثال واحد من مجموعة أمثلة ونماذج تُقَدّم لنا التماهي بين المشروع الاستيطاني ومركبات الحياة في إسرائيل وجدول هذه الحياة وسيرها يومياً.

هكذا، وُفق الاستيطان في أن يكسب تأييد المجتمع الإسرائيلي، وألا يكون مثار نقاش ومناكفة سياسية سلبية سواء في الإعلام الإسرائيلي المجند في غالبيته أو في أروقة البرلمان الإسرائيلي (الكنيست).

هل من دور لاتفاقيات أوسلو[١٨٣] بشأن الاستيطان؟

تظهر إحصائيات مؤسسات مناهضة للاستيطان سواء إسرائيلية أو فلسطينية، أنّ وتيرة البناء (بناء وحدات سكنية في مستوطنات قائمة، أو بناء مستوطنات جديدة) ارتفعت بصورة كبيرة منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو. والسؤال هنا كيف أثرت هذه الاتفاقيات على المشروع الاستيطاني؟ وكيف يمكن فهم ذلك؟

لكن قبل التطرق إلى هذه الأسئلة لا بُدّ من العودة قليلاً إلى الفترة السابقة لأوسلو، والتي مهدّت للتوقيع عليها.

كان موضوع الاستيطان مركزياً في التحضير للانتخابات البرلمانية في إسرائيل في العام ١٩٩٢. حيث استفاد حزب العمل بقيادة رابين من موقف إسحق شامير زعيم حزب الليكود الرافض للمطالب الأميركية بوقف الاستيطان كشرط لتحويل المساعدات المالية الأميركية إلى إسرائيل والتي بلغت عشرة مليارات دولار. أظهر رابين استعداده لقبول شروط الإدارة الأميركية، وعلى هذا الأساس تحرّكت المعركة الانتخابية. اعتبر رابين أن المطالب الأميركية تفتح أمامه الفرصة لعودة حزب العمل بقيادته إلى سدّة الحكم. وأن هذه المساعدات المالية ستوجّه داخلياً في إسرائيل وليس للمشروع الاستيطاني. وهكذا كسب تأييد عدد من الأحزاب بما فيها الأحزاب العربية في إسرائيل التي ساندته من خارج الائتلاف الحكومي الذي شكله لاحقاً.

لا شك في أن التباينات بين الحزبين الكبيرين في إسرائيل تمحورت حول سلّم الأولويات القومي في إسرائيل. لقد اختار حزب العمل بناء أجندته على أولويات اقتصادية واجتماعية وثقافية، في حين أنّه لم يرفض الاستيطان كمشروع صهيوني قائم.

وهذا الأمر يقودنا إلى كيفية فهم رابين وقادة حزب العمل للمشروع الاستيطاني وكيف تعاملوا معه.

التزمت حكومة رابين بعدم بناء مستوطنات جديدة، أي تبني المطلب الأميركي بتجميد البناء. ولكن استمر البناء في القدس الكبرى ومنطقة غور الأردن. وأعلن رابين أنه سيلغي كافة المخططات التي خطّطت لها حكومة شامير السابقة فيما يتعلق بالبناء في المستوطنات.

ما يمكن إدراكه أنّ ما جمّدته حكومة رابين هو مخططات بناء كانت موجودة أصلاً في أدراج وزارة الإسكان الإسرائيلية، ولم تخرج إلى حيّز التنفيذ بعد.

ما قام به رابين هو إعادة ترتيب أجندة العمل الحكومي والوعي العام لدى الإسرائيليين بالنسبة للاستيطان، فأصبح الشأن الحياتي اليومي في المكانة الأولى والاستيطان من بعده. وهذا يعني تحولاً شكلياً دون الجوهري. ويبدو أنه كان كافياً للإدارة الأميركية لتقتنع به.

استمر المشروع الاستيطاني في النمو في عهد حكومة رابين، ولكن دونما ضجة إعلامية أو سياسية كبيرة.

وكان رابين قد طرح فكرة التمييز بين نوعين من الاستيطان، كنا قد أشرنا إليهما سابقاً، وهما الاستيطان السياسي والاستيطان الأمني. بالنسبة لرابين الرجل العسكري لم يتنازل أبداً عن الاستيطان الأمني. عِلماً أنه على أرض الواقع الاستيطاني الإسرائيلي هو عبارة عن احتلال عسكري بكل ما في الكلمة من معنى. تصريحات رابين اللفظية أحدثت نوعاً من الارتباك في صفوف قادة الحركة الاستيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ ازداد خوفهم من احتمالات تفكيك مستوطنات ونقل بعض منها إلى مواقع أخرى.

هذه السياسة التي اتبعها رابين أظهرته داخل إسرائيل كرجل سلام، ثم عالمياً بالصفة نفسها، في حين أنها انعكست في أروقة الحركة الاستيطانية كرجل عدو لإسرائيل ومخطط لاقتلاع الشعب اليهودي من أرض آبائه وأجداده. من جهة أخرى مهّدت هذه التوجهات السياسية واللفظية والإعلامية للشروع بحوار مع الفلسطينيين بهدف التوصل إلى تسوية ما.

ما أراده رابين هو الحصول على شرعية دولية للمشروع الاستيطاني الذي صنّفه من

نوع «المستوطنات الأمنية»، وأيضاً قدّم بعض التنازلات عن مستوطنات لصالح الطرف الفلسطيني كبادرة حُسن نيّة لجلبهم إلى طاولة المفاوضات.

معنى ذلك، أن رابين قد تبنى سياسة استباقية في طرح مُسلّمات أولية ومبدئية بالنسبة له قبل الجلوس من حول طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين.

يمكننا أن ندرك أن سياسته هذه قد أبقت على ملف الاستيطان تحت سيطرته كاملاً، وأن المستوطنين لا ضلع لهم في القرارات الخاصة بالمستوطنات، وأن ما يفيد الاستيطان الأمني سيقوم بتنفيذه. وفي الوقت ذاته نزع من أيدي الفلسطينيين كطرف في الصراع أي فرصة لتوظيف الاستيطان كورقة قوية في المفاوضات قبل التوصل إلى اتفاقيات أوسلو.

لم تكن لرابين مشكلة مع الطرف الفلسطيني في مسألة الشروع بالتفاوض، إنما مشكلته مع المستوطنين واليمين الإسرائيلي الذين معاً تجندوا لتصفية الحساب معه. قادة المستوطنات واليمين في إسرائيل اعتبروا رابين عدوّاً وخائناً ويجب التخلّص منه. وكانت العناوين الداعية إلى ذلك على جدران كثيرة في المدن في إسرائيل. ودفع رابين الثمن في ١٩٩٥ باغتياله على يد إسرائيلي يميني دُفع فكرياً إلى القيام بعملية الاغتيال.

كان التمهيد لاتفاقيات أوسلو خطوة في غاية الأهمية لكسب مواقع متقدمة في المفاوضات مع الفلسطينيين والعرب. وهذا يعني في خلاصة الأمر أنّ رابين قد طرح الاستيطان كواقع لا يمكن التنازل عنه إسرائيلياً، إنما يمكن التنازل عنه فلسطينياً. ومن جهة أخرى حاول أن يُضفي نوعاً من الشرعية على الاستيطان ونزع صفة الاحتلال والاعتداء على أراض ليست لإسرائيل.

وفي انتقالنا إلى سؤال مهم وهو كيف عالجت اتفاقيات أوسلو موضوع الاستيطان؟ أو لنطرح السؤال بصورة مغايرة: هل طرح موضوع الاستيطان في الاتفاقيات؟

وفرت اتفاقيات أوسلو للفلسطينيين نوعاً من الحكم الذاتي لأمورهم اليومية من إدارية واقتصادية وتعليمية وصحية واجتماعية وطريقة التعامل مع الاحتلال، بحيث إنّ القضايا الكبرى تمّ تأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي، وهي: اللاجئين والقدس والمستوطنات والمياه والحدود.

لا توجد إشارة في اتفاقيات أوسلو إلى الصورة أو الطريقة التي يجب التعامل فيها مع مسألة الاستيطان، وأيضاً لم تنص الاتفاقيات على وقف الاستيطان. ما نصّت عليه الاتفاقيات هو تأجيل النظر والبت في هذا الموضوع لمرحلة التفاوض النهائي. لكن الاتفاقيتين التاليتين لأوسلو وهما اتفاقية القاهرة (أيار ١٩٩٤)، واتفاقية أوسلو ٢ (أيلول ١٩٩٥)، تشكلان نقطة مركزية في معالجة الاستيطان.

شرعت حكومة رابين، استباقاً لاتفاقية القاهرة، بإقامة تجمّعات استيطانية كبيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من منطلق تشكيل كتل استيطانية كبرى في داخل الكتل الفلسطينية المتباعدة، ما يوفر مستقبلاً حماية للمستوطنات.

ومن هذه النقطة تمّ تعزيز وجود جيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية من خلال تقسيم الضفة إلى ثلاث مناطق أشير إليها بـ (أ، ب، ج). بموجبها احتفظت إسرائيل بحق السيطرة على قرابة ٧٢٪ من المناطق المحتلة.

في نظرة خاطفة إلى اتفاقية «أوسلو ب» فإن الضفة الغربية قد قُسمت إلى ثلاث مناطق ورفعت سيطرة الجيش الإسرائيلي عن المناطق المدنية، وعزّز ذلك من التركيز على مسألة توفير الحماية للمستوطنات. ولتحقيق هذه الغاية طالب المستوى العسكري (قيادات الجيش) المستوى السياسي بالموافقة على تخصيص المزيد من الأراضي في الضفة الغربية لمد شوارع وشق طرقات التفافية لحماية المستوطنات. فمن هنا ندرك أنّ آثار أوسلو ب هي الطرق الالتفافية التي ابتلعت مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية، وكلفت خزينة إسرائيل مبالغ طائلة للغاية.[١٨٤] وبالتالي زادت من تعقيد المفاوضات مستقبلاً بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية.

وضع هذا الواقع المستوطنات تحت حماية إسرائيلية شبه شرعية إن جاز لنا التعبير. ووضعت إجراءات الحماية في الاتفاقية:[١٨٥]

- ألا يتم إخلاء أي مستوطنة خلال فترة الأعوام الخمسة الانتقالية التي ستنتهي في أيّار ١٩٩٩.
- استثناء المستوطنات الحيوية وما يتبعها من خدمات حيوية مثل الماء والكهرباء

والطرق الرئيسة والالتفافية دون أي تدخل فلسطيني.

- تأمين الوصول إلى المستوطنات، وبالتالي تحويلها إلى كتل استيطانية.
- فرض قيود وشروط على حجم وتحرّك قوات الأمن الفلسطينية، وأيضاً على تسليحها.
- استمرار إشراف إسرائيل على تسجيل الأراضي واستخدامها.
- وضع قيود على استخدام الأراضي من قبل الفلسطينيين في المناطق القريبة من المستوطنات.

تتناسب هذه الشروط مع الخطة السياسية التي رسمها رابين زعيم حزب العمل، بحيث أبقى نصف أراضي الضفة الغربية بيد إسرائيل وتحت سيطرتها المباشرة، وهذا الأمر يتناسب مع خطة ألون التي أشرنا إليها سابقاً.

ساهمت اتفاقيات أوسلو وطريقة تطبيقها في تحسين صورة إسرائيل على الصعيد الدولي على وجه الخصوص، وأن تحقق نجاحاً كبيراً في أنها لم تضع قيوداً قاسية على المشروع الاستيطاني من حيث وقفه أو تجميده كليّاً أو جزئياً.[١٨٦]

حقّقت الاتفاقيات لإسرائيل أكثر مما حققته للفلسطينيين، بكونها ضمانة إسرائيل لمصالحها الاستيطانية ومشاريعها الحيوية الخادمة للمشروع الاستيطاني. من جهة أخرى أبقت على تحكّمها بالفلسطينيين وبالمناطق التي يعيشون فيها.

ما معنى كل ذلك؟

معناه، أن إسرائيل تمسك بمفاتيح التفاوض، متى تشاء وكيفما تشاء.

وفي تعمق بالاتفاقيات، نلحظ أنها رتّبت وجود الاحتلال وعزّزت وجوده في مواقعه، على الأغلب، إذ إن الجيش الإسرائيلي لم ينسحب إلا من مواقع لا تُشكل خطراً على المستوطنات، أو أنها تفسح المجال سريعاً لعودة الجيش إليها.

يمكننا، أيضاً، أن ندرك أن هذه الاتفاقيات قد كرّست كون إسرائيل صاحبة السيادة على الأرض التي يديرها الفلسطينيون.

من هذا المنطلق، فإن نقل سكان من إسرائيل إلى مناطق الاستيطان لم يعد عملية نقل

مخالفة لميثاق جنيف من العام ١٩٤٩، إذ إنهم ينتقلون ليس كمستوطنين بل كمواطنين. وبات على إسرائيل أن تستجيب لطلبات المستوطنين، بدلاً من أن تستجيب لطلبات الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال. فالشرعي بات غير شرعي، وغير الشرعي بات شرعياً، أو لنقل أكثر شرعية ممّا كان عليه سابقاً.

غيرّت اتفاقيات أوسلو من مكانة المستوطنين، لأنهم ظلوا خاضعين لصلاحيات إسرائيل ولم يخضعوا لصلاحيات السلطة الفلسطينية، حتى لو تمّت المخالفة في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية. وبناء عليه قُدم الفلسطيني المخالف لنوعين من المحاكم: الأولى فلسطينية والثانية عسكرية إسرائيلية. في حين أن المستوطن يُقدّم أمام المحاكم المدنية في إسرائيل.[١٨٧]

خلقت حالة كهذه، على سبيل المثال، نوعاً من الفصل والتمييز بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولدعم تفسير هذه الحالة نُقدّم مثالاً صغيراً، وهو سماح القانون في الأراضي المحتلة باعتقال متهم لمدة ثمانية أيام قبل تقديمه للمحاكمة، في حين يمنع اعتقال الإسرائيلي أكثر من ٢٤ ساعة قبل تقديمه للمحاكمة. وأيضاً العقوبات لم تكن متشابهة، فالفلسطيني المتهم بقتل غير متعمد كان يحكم عليه بالسجن المؤبد، في حين يُحكم على الإسرائيلي بالسجن لمدة عشرين عاماً. إذن، خلقت هذه الحالة التي أفرزتها اتفاقيات أوسلو نوعاً من عدم المساواة في التطبيق القانوني بين طرفي الاتفاقيات، نعني إسرائيل والفلسطينيين.[١٨٨]

لهذا، فإن الغموض الذي يكتنف اتفاقيات أوسلو أفسح المجال أمام إسرائيل لمتابعة مشروعها الاستيطاني التوسعي عبر حصولها على غطاء شرعي في هذا المضمار. وفي الوقت ذاته متابعتها في محاصرة الشعب الفلسطيني والتضييق عليه، بكل الطرق بما فيها بناء جدار الفصل العنصري، الذي يخالف كل القوانين والمواثيق الدولية. هذه الاتفاقيات حوّلت المواقع التي ينتشر فيها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية إلى جزر تفصلها حواجز محكمة الإغلاق، وكأنك تعبر من دولة إلى أخرى.

وعليه، نجحت إسرائيل في استثمار هذه الاتفاقيات لتُحقق سلسلة من الخطوات المثبتة للاستيطان في الضفة الغربية. وذلك بطريقتين:

الأولى: تقديم تفسيرات للاتفاقيات بما يخدم مشروعها التوسعي، لدرجة أن بلغ الأمر بنتنياهو وفي مناسبات عدّة، التصريح بأن الاستيطان لا يُشكل عقبة أمام التفاوض الإسرائيلي – الفلسطيني، أو في أحسن الحالات دعوته المفاوض الفلسطيني إلى ألا يجعل موضوع المستوطنات حجر عثرة أمام المفاوضات.[١٨٩] إن تصريحات نتنياهو ليست ببعيدة عن أسلوب رابين في التعامل مع المستوطنات، فالأول – أي نتنياهو يعلنها صراحة، ورابين عمل الغرض نفسه خفية.

الثاني: وفرت الاتفاقيات فرصة تاريخية لإسرائيل لتأمين غطاء سياسي وقانوني لرفع وتيرة البناء في المستوطنات، والظهور في العالم بأن ما تقوم به هو مؤسس على روح الاتفاقيات. أضف إلى ذلك التعجيل في عمليات توسيع البناء في المستوطنات القائمة وإقامة الجديد منها، لفرض الأمر الواقع عندما تحين فرصة الدخول في مفاوضات الحل النهائي.

ما تُركز عليه إسرائيل في تفسيراتها للاتفاقيات السعي المتواصل إلى دفع الطرف الفلسطيني إلى مزيد من التنازلات، خاصة في قضايا مركزية وجوهرية كـــقضية اللاجئين الفلسطينيين، بالدعوة إلى توطينهم حيث هم، أي في البلاد العربية المضيفة.

حل مشكلة المستوطنات بضمها ككتل استيطانية إلى إسرائيل، والحديث يدور عن استبدال أراض بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية.

ضم كافة المناطق الحدودية (أي الأغوار) للسيطرة الأمنية الإسرائيلية.

وضم الأراضي التي يمر فيها الجدار الفاصل، وكذلك الأراضي التي تقع تحتها أحواض المياه إلى السيادة الإسرائيلية. وعدم التنازل عن القدس كونها موحدة وعاصمة لإسرائيل فقط وليس للفلسطينيين.

من هنا ندرك أنّ إسرائيل سواء في فترة رابين أثناء المفاوضات على الاتفاقيات وما بعدها، أي في حكومة نتنياهو وغيرها، لم تتنازل بالمطلق عن فكرة الحدود الآمنة لإسرائيل، ولضمان هذه الحدود يأتي المشروع الاستيطاني ليحقق ذلك على طول الخط الأخضر وعلى طول أغوار نهر الأردن.

تُعاني إسرائيل بمنطقة المركز من كون عرضها ضيقاً، لهذا فالكتل الاستيطانية أوفر عمقاً

أمنياً للمنطقة. وبالتالي لا يتم ضم مناطق فيها فلسطينيون سيؤثرون على المبنى الديموغرافي للمنطقة. أي أن الجغرافيا والديموغرافية تسيران معاً بالنسبة لمفهوم النشاط الاستيطاني والتوسع الذي يضمن أمن إسرائيل.[١٩٠]

فكيف فرضت إسرائيل واقعاً على الأرض من خلال اتفاقيات أوسلو وتفسيراتها وتعاملها مع هذه الاتفاقيات التي تلزم الطرفين؟.

تظهر الوقائع والتحليلات أنه منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو في العام ١٩٩٣ شهد المشروع الاستيطاني الإسرائيلي ازدهاراً في عملية البناء لم يسبق له مثيل من قبل. فرغم حرص الحكومات الإسرائيلية على التصريح علناً بالموافقة على البناء الجديد في حدود المستوطنات القائمة، فإنها، وكما هو الحال دائماً، تواصل توفير المساعدات لهذه المستوطنات وضخ مبالغ مالية هائلة. لا تذكر أسماء لمستوطنات جديدة إنما يشار إلى كونها أحياء جديدة في مستوطنات قائمة تتناسب والزيادة الطبيعية واستجابة لاحتياجاتها فقط.[١٩١]

بهذا الخصوص، فإن أوسلو ٢ لم يفرض تجميداً للبناء في المستوطنات، حيث امتنع رابين عن الالتزام بهذا الأمر «لا يحق لأي طرف أن يبادر أو يتخذ خطوة من شأنها تغيير مكانة الضفة الغربية وقطاع غزة قبل التوصل إلى نتائج نهائية لمفاوضات الحل النهائي».[١٩٢]

في هذه الحالة لم يفسر مصطلح «مكانة» حيث كانت حكومات إسرائيل ماضية في مشروعها الاستيطاني، وحكومة رابين كباقي الحكومات السابقة لها، صاغتها بالعبارة الآتية: «تلبية احتياجات الزيادة الطبيعية».[١٩٣]

خلال المرحلة الانتقالية، أي السنوات الخمس من بعد التوقيع على الاتفاقيات، وهي واقعة في فترتي حكومتي رابين ونتنياهو الأولى، تضاعف عدد المستوطنين. وكذلك تم التعامل مع الموضوع الاستيطاني من منطلق أنه خارج إطار المفاوضات الخاصة بالحل النهائي، أي إلى حين الشروع بمفاوضات الحل النهائي. لهذا تواصلت عمليات البناء الاستيطاني من منطلق كونها غير داخلة ضمن المفاوضات النهائية، ولكونها توفر إجابات للاحتياجات المتعلقة بالزيادة الطبيعية.[١٩٤]

وضعت حكومة رابين التي توصلت إلى اتفاقيات أوسلو خطة لبناء قرابة ثلاثين ألف

وحدة سكنية في القدس، بما فيها جبل أبو غنيم (هار حوما) الذي دار نقاش حاد حوله وصل إلى أروقة خارج إطار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي.[١٩٥]

ارتفعت نسبة عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية وعقد صفقات بيع وتسريب الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل زمن حكومة رابين منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو، وخاصة في منطقة القدس. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مخطط القدس الكبرى سيبتلع القدس العربية ويحولها إلى مجرد أحياء بشكل جيتوات مغلقة وواقعة تحت السيطرة والمراقبة الإسرائيلية المستمرة، وأيضاً توسيع حدود القدس شمالاً باتجاه رام الله، وجنوباً باتجاه كتلة بيت لحم ومدنها وقراها، وشرقاً باتجاه الطريق المؤدي إلى أريحا. بهذه الطريقة يتم تحقيق الاستجابة للزيادة الطبيعية في القدس.

على الرغم من أن اغتيال رابين كان يمكن أن يفتح صفحة جديدة في المشهد الإسرائيلي عموماً، وأن يتوقف المجتمع الإسرائيلي عند مخاطر الاستيطان، فإن هذا المجتمع فضّل الجنوح إلى اليمين والشروع في عملية التخلّص من أوسلو على أرض الواقع دون الإعلان صراحة ورسمياً عن تحقيق ذلك.

وقفت حكومة نتنياهو الأولى في مواجهة أوسلو من خلال قيام وزراء فيها بزيارة المستوطنات والتحاور مع قياداتها، وسرعان ما باتت المستوطنات محجّاً للسياسيين عشية دورات انتخابات الكنيست لكسب ودهم والتزلف لهم والتقاط الصور فيها.

ومن هذا التوجه، فإن حكومة نتنياهو عملت جاهدة على نسف أوسلو من خلال رزمة من المشاريع التي تمّ تنفيذها في الضفة الغربية، ومن بينها عمليات شق شوارع وطرقات التفافية وربطها مع مناطق في الخط الأخضر من منطلق أن التواصل مع الخط الأخضر سيوفر مزيداً من تثبيت السيادة الإسرائيلية على ما يتم بناؤه. أي أن الانتشار المدني وليس العسكري هو الذي سيرسم الحدود مستقبلاً.[١٩٦]

أدى إعلان نتنياهو موافقته على اتفاقيات أوسلو إلى وقوف قيادات الاستيطان ضده متهمين إياه بحصوله على علامة صفر في الامتحان السياسي، على حد ادعاء أحد رؤساء المجلس الإقليمي للمستوطنات في الضفة الغربية.[١٩٧]

من جهة أخرى، فإن انتشار ما يُسمى البؤر الاستيطانية ونشوء حركة مقاومة اتفاقيات أوسلو والمتابعة الدؤوبة في ممارسة الضغوط على نتنياهو من قبل قيادات المستوطنات لم تهدف إلى إسقاطه، وإنما هدفت إلى استمرار المشروع الاستيطاني. لقد كانت قواعد اللعبة واضحة بين قيادات المستوطنات وبين نتنياهو ووزرائه وقيادات الليكود وأحزاب اليمين، وهي أن الاستيطان لن يتوقف للحظة، وأن المسار السياسي التفاوضي مع الفلسطينيين سيكون ضمن عملية إدارة الصراع وليس التوصل إلى حل، حتى تتم عملية السيطرة التامة على معظم أراضي الضفة الغربية المخطط لها أن توفر الأمن لإسرائيل، وتُضعف حتى الشلل من إمكانية تشكيل دولة فلسطينية طبيعية قادرة على الحياة.[١٩٨]

ومن بين الإشارات الرسمية لمعارضة معسكر نتنياهو لاتفاقيات أوسلو ما كتبه سكرتير الحكومة داني نافيه (وهو وزير لاحقاً): «لا يمكن لأي تسوية يتطلع الطرفان إلى التوصل إليها تجاهل الحقائق التي وضعت على الأرض على مدار عقود سابقة». وأضاف أيضاً، «إن تراخيص البناء المصادق عليها تؤدي لزيادة كبيرة في السيطرة اليهودية على أراضي يهودا والسامرة».[١٩٩] أما حكومة باراك التي أعقبت حكومة نتنياهو فلم تتمكن من إلغاء تراخيص البناء في مناطق ج التي تُشكل أكثر من نصف مساحة الضفة الغربية.[٢٠٠]

ندرك من هنا أنّ سباق السيطرة على الأراضي في مناطق ج يهدف إلى منع سيطرة الفلسطينيين عليها، وفي المقابل تعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وفرض الأمر الواقع. لهذا قررت حكومة نتنياهو تدعيم المستوطنات وتوسيع حدود مخططاتها الهيكلية، لتصبح أكثر اتساعاً وتتحول بالتالي لتكون جزءاً من إسرائيل.

يتضح لنا أنّ اتفاقيات أوسلو شكّلت ولا تزال قاعدة لشرعنة الاستيطان بطرق مختلفة تبتدعها إسرائيل، وللحيلولة دون قيام دولة فلسطينية طبيعية. تصريحات المسؤولين في إسرائيل أنهم يؤيدون إقامة دولتين لشعبين مسألة في غاية الخطورة من حيث مفهوم الدولتين. فالدولة القائمة إلى الآن هي إسرائيل، في حين أنّ مفهوم الدولة الثانية «فلسطين» مبتورة الأوصال، لا بحر لها ولا نهر أيضاً.[٢٠١]

وكان يوسي بيلين أحد أركان حزب العمل ثم ميرتس قد اعترف بأن رابين ارتكب خطأ

في أوسلو بعدم مبادرته إلى تبنّي خطوة تجميد الاستيطان، ورفضه وضع هذا الالتزام في الاتفاقيات.[٢٠٢]

في المقابل، أصبح واضحاً للفلسطينيين وبصورة قاطعة أنه لم تعد هناك أي أرض للمساومة، وأنّ السياسة الإسرائيلية تراهن على ضعف الفلسطينيين، وأنهم – أي الفلسطينيين – رهائن لهذه المفاوضات.[٢٠٣] ووقوعهم رهائن لفترة طويلة يساعد المشروع الاستيطاني على تحقيق المزيد من التوسع والاستيلاء على أراض فلسطينية.

ونطرح أحد الأسئلة المهمة بالنسبة لنمو مشروع الاستيطان وتطوره بوتيرة كبيرة، هل كانت الانتفاضة الثانية ذات تأثير على هذا المشروع؟ وما هي تداعياتها؟.

لا غرو في أن الانتفاضة الثانية حملت في متنها بعض التأثيرات، وإن كان هذا الأمر يحمل صفة مؤقتة إلى حين زوال مسبباته، إلا أن الحكومة الإسرائيلية شدّدت من قبضتها على الفلسطينيين سواء أثناء حكومة شارون أو أولمرت خليفته. ويمكن ملاحظة هذا الأمر من خلال مشروع الجدار العنصري، ونقاط التفتيش والحواجز، ومنع فلسطينيين من دخول إسرائيل، وإحكام القبضة على قطاع غزة برّاً وبحراً وجوّاً، بالإضافة إلى مسلسل من العدوانات المستمرة على القطاع وبعض مناطق الضفة الغربية. إذن، كخطوة متقدمة في التخلص من مخلفات أوسلو، زادت إسرائيل من عزل الفلسطينيين عن العالم الخارجي، ضاربة بعرض الحائط كل التوجهات الدولية وحتى الأميركية. لقد وضعت الإدارة الأميركية خطة خارطة الطريق لعام ٢٠٠٢، إلا أن إسرائيل اجتاحت مناطق الضفة مستفيدة من تفوقها العسكري وضعف المقاومة الفلسطينية التي مالت بقيادتها إلى تفضيل ما يُسمى المقاومة السلمية أو السلبية.[٢٠٤]

هناك تضارب كبير جداً بين خارطة الطريق التي تدعو صراحة إلى تفكيك المستوطنات وبين موافقة الولايات المتحدة مع إسرائيل على أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة منزوعة السلاح وذات سيادة مقيّدة، وتخضع لمراقبة الداخل والخارج.[٢٠٥]

هل ساهمت اتفاقيات السلام
بين إسرائيل ومصر والأردن في تغيير واقع المشروع الاستيطاني؟

هدفت زيارة الرئيس المصري الأسبق أنور السادات إلى إسرائيل في ١٩٧٧ إلى التوصل إلى اتفاق سلام أو تسوية بين البلدين. وللتو شرع الطرفان في مفاوضات سرية في غالبيتها، بغية تحقيق هذا الهدف تحت رعاية أميركية وبدعم من دول كبرى كثيرة معنية بالقضية الشرق أوسطية، وخصوصاً القضية الفلسطينية.

نُظمت جولات مكثفة من المفاوضات بين السادات وبيغين رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، وجرى معظمها في منتجع كامب ديفيد في الولايات الأميركية بحضور الرئيس الأميركي جيمي كارتر.

وتم مؤخراً (٢٠١٣) الكشف عن تسريبات لجلسات كامب ديفيد وتوجيهات وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA) لكيفية إدارة المفاوضات من قبل الرئيس الأميركي وطواقم المستشارين، بحيث يستشف منها أنها كانت تسعى إلى دعم موقف إسرائيل وكيفية الاستفادة من اللحظة التاريخية لتحقيق مزيد من تعزيز مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط، وخلق واقع جديد.[٢٠٦]

ويُستشف من المعلومات التي نشرت حول التحركات من وراء الكواليس في كامب ديفيد التشديد على ما يلي من الرئيس السادات (فيما يخص القضية الفلسطينية والفلسطينيين):

- «قبول وجود أمني إسرائيلي طويل المدى في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- حكومة مؤقتة لمدة خمس سنوات في الضفة الغربية - غزة.

- لا دولة فلسطينية مستقلة.
- تأجيل المفاوضات حول الحدود والسيادة حتى نهاية فترة السنوات الخمس.
- القبول بأقل من التزام إسرائيلي كامل لمبدأ حق تقرير المصير للفلسطينيين كخط استرشادي للمفاوضات».[٢٠٧]

أما ما وجّه إليه كارتر ليطلبه من بيغين، فهو كالآتي:

- «قبول جميع مبادئ قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، بما في ذلك الانسحاب وعدم جواز الاستيلاء على أراض عن طريق الحرب، وتطبيقه على جميع الجبهات.
- إجراء تعديلات في مقترح الحكم الذاتي من أجل جعله جذاباً بما فيه الكفاية للفلسطينيين المعتدلين وجلبهم كمشاركين، وزيادة آفاق قبول الخطوط الأساسية المتعلقة بفتح الحدود وبعض الوجود الأمني الإسرائيلي وبعض الحقوق الإسرائيلية للعيش في الضفة الغربية والحكم الذاتي بعد خمس سنوات. هذه التعديلات تتطلب قبول إسرائيل مبدأ الانسحاب، وتحجيم النشاط الاستيطاني المنظم مقابل حق الإفراج في الحصول على أراض على أساس المعاملة بالمثل، وإنهاء الاحتلال العسكري الواضح في بداية فترة السنوات الخمس، ونقل السلطة لنظام جديد بعد اتفاق بين إسرائيل ومصر والأردن وتحقيق حكم ذاتي حقيقي للفلسطينيين.
- المرونة بشأن القضايا المتبقية حول المستوطنات والقواعد الجوية في سيناء». [٢٠٨]

وتم في أعقاب مسيرة التفاوض بين الطرفين التوصل إلى اتفاقيات كامب ديفيد التي جرى التوقيع عليها في آذار ١٩٧٩. وتشمل الاتفاقيات قسمين: الأول يخصّ القضية الفلسطينية، والثاني بين إسرائيل ومصر.

فيما يتعلق بالقسم الأول، فإنه يعتبر حجر الزاوية بالنسبة للتفاوض الإسرائيلي الفلسطيني المستقبلي والذي انتهى إلى الآن باتفاقيات أوسلو.

اعتبر القسمان أن قرارات الأمم المتحدة[٢٠٩] رقم ٢٤٢ و٣٣٨ هما أساس قانوني لاتفاقيات قادمة بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين إسرائيل ومصر.

في تدقيق خاطف لاتفاقيات (كامب ديفيد) بقسميها لا توجد هناك أي إشارة واضحة

لموضوع الاستيطان. ولكن التفسيرات كثيرة حول قبول الأطراف لقراري الأمم المتحدة المشار إليهما أعلاه. القراران يدعوان إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في ١٩٦٧. لكن إسرائيل لم تفِ بالتزاماتها الدولية على أساس كونها عضواً في الأمم المتحدة.

لكن ما أفرزته اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر[٢١٠] هو حالة جديدة، أي انسحاب إسرائيلي من شبه جزيرة سيناء وإعادتها إلى السيادة المصرية، دون إعادة قطاع غزة إلى السيادة المصرية، علماً أنّ القطاع كان تحت السيادة المصرية من ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧، وفرض عليه الحكم العسكري المصري. بمجرد عدم الإشارة إلى هذا الموضوع – أي موضوع القطاع – فإن إسرائيل اعتبرت نفسها حرّة في التعامل مع القطاع مستقبلاً. وهذا بالتالي كان أحد محفزات الحكومات الإسرائيلية لتعزيز النشاط الاستيطاني في القطاع حتى تنفيذ خطة الانطواء والانسحاب منه في ٢٠٠٥.

لهذا، ولأن موضوع الاستيطان لم يرد ذكره بصريح العبارة في الاتفاق بين إسرائيل ومصر، اعتبرته إسرائيل غير وارد، وبالتالي لا يوجد ما يلزمها فيما يتعلق بسياستها الاستيطانية.

من جهة أخرى، فإن اتفاقية وادي عربة[٢١١] بين إسرائيل والأردن برعاية أميركية هي الأخرى لم يرد فيها أي ذكر لوضع حد نهائي أو حتى جزئي للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لكن تفسيرات الأطراف الموقعة على الاتفاقيات سواء كامب ديفيد أو وادي عربة، وخاصة مصر والأردن، أن هناك مسيرة سلمية بين الأطراف فيجب المبادرة لطرح نوايا حسنة والسعي إلى إبعاد كل ما يُعكّر صفو الحل السلمي المرجو في المنطقة.

لم تأخذ إسرائيل النوايا بعين الاعتبار، وكان همّها ضمان طرفين مهمين في الصراع، وبالتالي ضمان هدوء جبهتين تتميزان بطُولِهما من الجهة الجنوبية الشرقية (سيناء)، ومن الجهة الشرقية (الأردن). في حين أن الجبهة السورية هادئة منذ ١٩٦٧، أما اللبنانية فهي الأكثر إشكالية.

وعلى الرغم من كل هذا، اعتبرت إسرائيل أنّ موضوع الاستيطان لم يرد في اتفاقياتها مع مصر والأردن، وإلى حين بلوغ مرحلة الحل النهائي مع الفلسطينيين تكون إسرائيل قد

أنجزت مراحل متقدمة من مشروعها الاستيطاني.

في حين أن الأطراف المعنية بالأمر كمصر والأردن ثم الفلسطينيين هاجمت مرّات كثيرة ومتواصلة السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية على وجه الخصوص، واعتبرتها انتهاكـاً للقرارات / الشرعية الدولية. لكن مرّة أُخرى، ما ينقص أوسلو ومن قبله كامب ديفيد ووادي عربة هو الإشارة صراحة إلى أن موضوع الاستيطان عقبة كأداء أمام أي تقدم في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

من المفترض أن توفر اتفاقيات السلام أو التسوية بين إسرائيل ومصر والأردن أمناً لإسرائيل كانت تدعيه من وقت طويل، وهذا يعني أن مشروع الاستيطان لن يوفر لها أي جانب من جوانب الأمن. لهذا، فإن المشروع الاستيطاني سياسي / عقائدي / ديني. ويصبح فيه الشعب الفلسطيني عقبةً أمام اكتمال هذا المشروع وعليه، فإن هذا المشروع يعمل على تدمير حياة الفلسطينيين وعرقلة مسيرة حياتهم.

إذن، ازدواجية السياسة الإسرائيلية باتت أمراً غير خاف بالمرة على كل ذي حجى: تنادي بالسلام وتدمر الطرق والسبل المؤدية إليه.

ما تريده إسرائيل بفهمها للسلام كما كتب عقيبا ألدار هو «فرض وتطبيق سلام المنتصر على المهزوم، السيد على العبد، القوي على الضعيف، المهيمن على الخاضع والخانع».[٢١٢] وهو ما يعني بحسب ألدار ومن خلال دراسة تطورات العلاقة بين إسرائيل ومصر والأردن في ظل التسوية أن المشروع الاستيطاني قد نما وترعرع وازدهر في ظل التسويات مع هذه الدول، وأيضاً في ظل اتفاقيات أوسلو التي أشرنا إليها في الفصل السابق.[٢١٣]

استنتاجات وتوصيات

١. المشروع الاستيطاني الجاري تنفيذه إلى الآن في مناطق الضفة الغربية هو حلقة من مسلسل طويل زمنياً ابتدأ منذ نهاية القرن التاسع عشر. وكانت لهذا المشروع محطات، من أبرزها النكبة في العام ١٩٤٨، والنكسة في العام ١٩٦٧.

٢. يحاول منفذو المشروع الاستيطاني الإسرائيلي الوصول إلى اقتسام الضفة الغربية مع الفلسطينيين لتكون مساحة إسرائيل أكثر من ٨٥٪ من مجمل مساحة فلسطين التاريخية، في حين أنّه يترك للفلسطينيين مجال إدارة شؤونهم اليومية في إطار حكم ذاتي مقيد.

٣. عملت حكومات إسرائيل وعلى مدى عقود احتلالها الضفة الغربية على ربط البُنى التحتية في الضفة الغربية بإسرائيل، كشبكة الكهرباء القطرية وشبكات المياه... وهذه تمكنها من الاستفادة منها كورقة ضغط على الفلسطينيين لقبول إملاءاتها في مجالات مختلفة، بمعنى أنّ إسرائيل بفرض مشروعها الاستيطاني فرضت خدمات حيوية على الفلسطينيين، في حال رفضهم أو معارضتهم أو انتفاضتهم من جديد يُمكنها التحكم بها وبهم، وبالتالي التضييق عليهم وعرقلة سير حياتهم.

٤. بيّنت الأحداث سواء في الماضي البعيد أو القريب أنّ الأحزاب والتيارات والحركات السياسية في إسرائيل متفقة بشكل أو بآخر فيما يخص المستوطنات. أما الاختلافات فيما بينها فما هي إلا شكلية. ونقصد هنا في حديثنا هذا حزبي العمل والليكود على وجه الخصوص.

٥. لم تساهم اتفاقيات أوسلو وما تبعها من اتفاقيات مكملة ومفاوضات في التخفيف

من حِدّة الاستيطان وتوسّعه في الضفة الغربية، إنما ساهمت الفترة الزمنية منذ التوقيع على هذه الاتفاقيات في زيادة عمليات مصادرة الأراضي، وفي إقامة جدار الفصل العنصري وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم. وأيضاً في تعزيز محاولات إسرائيل تهميش خطورة الاستيطان في حالة التفاوض مع الفلسطينيين. لكن بات واضحاً أنّ الاستيطان يُشكل عقبة كأداء في طريق التوصل إلى اتفاقية صُلح بين الطرفين أو تسوية نهائية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

٦. أخرجت اتفاقيات أوسلو إسرائيل من دائرة دولة احتلال إلى دائرة دولة تتفاوض مع الطرف الآخر للنزاع، وهو الطرف الفلسطيني، ليُصبح هذا الطرف (الفلسطيني)، شريكـــاً في عملية إدارة الضفة الغربية.

٧. لم تساهم الاتفاقيات بين إسرائيل ومصر والأردن في تخفيف حِدّة المشروع الاستيطاني، أو إيقافه. بالعكس تعاملت إسرائيل مع الاتفاقيات كأنها بينها وبين هاتين الدولتين دونما علاقة لما يجري في الضفة الغربية مثلاً، أي أنّ الضفة الغربية وقطاع غزة هما خارج إطار الاتفاقيتين. هذا التفسير الإسرائيلي للاتفاقيتين أتاح الفرصة أمامها لتحقيق مزيد من توسيع المشروع الاستيطاني.

٨. إن المراوغة المستمرة من قبل إسرائيل وطرح صعوبات جمة واتهام الفلسطينيين بأنهم غير جديين وغير مهتمين بالسلام مع إسرائيل وفرض شروط مسبقة كالاعتراف بيهودية إسرائيل... كلها تصب في صالح تحقيق المشروع الاستيطاني، ووضع عراقيل ومن ثم قيود أمام عملية إقامة دولة فلسطينية.

٩. أخرجت إسرائيل المستوطنات من دائرة المفاوضات، علماً أن المستوطنات تُشكـــّل العامود الفقري للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي. لهذا تُصرُّ إسرائيل على ألاّ تدخل المفاوضات من جديد تحت شروط وقف النشاطات الاستيطاني بكل أشكاله.

١٠. شكـــّلت الاعتبارات الداخلية في إسرائيل جزءاً من مكونات المشروع الاستيطاني، بحيث نجحت إسرائيل في تجنيد إعلامها لدعم الاستيطان، والتغطية على جرائم المستوطنين وأعمالهم المـُـخِلـّـة بالقوانين والأعراف الدولية. هذا التجنيد

ساهم في تحويل المشروع الاستيطاني من حالة احتلال إلى حالة اعتيادية، وكأن المستوطنات جزء من إسرائيل والتعامل معها يتم أسوةً بالتعامل مع مكونات المجتمع في إسرائيل.

١١. انسحاباً على ما تقدم، فإن اتفاقيات أوسلو ومن قبلها اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر، ومن بعدها اتفاقية وادي عربة مع الأردن لم تُساهم مطلقاً في كبح المشروع الاستيطاني. لهذا، فإنّ هذه الاتفاقيات الفردية بين إسرائيل ودول عربية، شكلت عملياً غطاءً لاستمرار المشروع الاستيطاني.

الهوامش

١ ينظر في مادة «احتلال عسكري»، على موقع ويكيبديا، كالآتي:

http://en.wikipedia.org/wiki/Military_occupation

٢ عن موقع الموسوعة الحرة ويكبيديا كالآتي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85%D8%A7%D8%B1

٣ للمزيد حول الفرق بين الاستعمار والاستعمار الاستيطاني انظر:

Veracin, Lorenzo ,2011, « Introducing settler colonial studies», settler colonial studies ,Vol.1.No.1.

وأيضاً:

Wolfe, Patrick, 2006, «Settler colonialism and the elimination of the native», Journal of Genocide Research , 8(4)December, 387–409.

٤ حول موضوع القنصليات ودورها في النشاط الاستيطاني الصهيوني نحيل القارئ إلى دراسة تفصيلية لنائلة الوعري. دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين ١٨٤٠ – ١٩١٤. دار الشروق، عمان، ٢٠٠٧.

٥ حول رؤية وتطلعات هرتسل لتحقيق مشروعه نحيل القارئ إلى كتابه. دولة اليهود. إصدار جريدة يديعوت أحرونوت، تل أبيب، ١٩٧٨ (بالعبرية).

٦ حول تصريح بلفور تراجع مادته، وخاصة نصه على موقع ويكيبديا، كالآتي:

http://en.wikipedia.org/wiki/Balfour_Declaration

٧ علماً أن صك الانتداب لم يذكر تصريح بلفور بصريح العبارة، وإنما أشار إليه من خلال تبنيه نصوصاً منه. انظر المادتين الرابعة والسادسة من هذا الصك. http://www.israelinarabic.com- .

٨ للتوسع بخصوص الخطة «د» نحيل القارئ إلى كتاب شوشانا شتيفتل (محررة). الخطة د، تجهيزها وبلورتها. إصدار وزارة الدفاع وأرشيف الجيش الإسرائيلي، تل أبيب، ٢٠٠٨. (بالعبرية). وأيضاً إلى كتاب بني موريس. ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. إصدار دار الجليل، عمان، ١٩٩٣. (مترجم عن العبرية)

٩ ينظر كتاب إيلان بابه. التطهير العرقي في فلسطين. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٧.

١٠ داني روبنشتاين. الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧. في قضايا إسرائيلية (مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية)، السنة الثانية، العدد الخامس / شتاء ٢٠٠٢. ص ص ٣٦-٤٢.

١١ عن اتفاقيات كامب ديفيد على ويكيبديا:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D981%%D8%A7%D982%%D98%A%D8%A9_%D983%%D8%A7%D985%%D8%A8_%D8%AF%D98%A%D981%%D98%A%D8%AF

١٢ نص قانون ضم الجولان على موقع الكنيست:

http://www.knesset.gov.il/review/data/heb/law/kns10_golan.pdf

١٣ قانون أساس القدس عاصمة لإسرائيل على موقع الكنيست:

http://www.knesset.gov.il/laws/special/heb/yesod2.pdf

١٤ حول خطط ألون وديان وشارون، نحيل القارئ إلى الموسوعة الفلسطينية (القسم العام)، مجلد ١، ص ٢٢١ وما بعدها.

١٥ الموسوعة الفلسطينية. القسم العام. المجلد الأول، ص ٢٢٣.

١٦ الموسوعة الفلسطينية. القسم العام، المجلد الأول، ص ٢٢٤.

١٧ د.حسن أيوب. دراسة بحثية: اتفاقات «أوسلو» وإستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة (١٩٩٣-٢٠٠٣).

١٨ تفاصيل خطة ألون في الفصل القادم من هذا الكتاب.

١٩ جيفري أورنسون، مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٦، ص ٣، الطبعة الأولى.

٢٠ تقرير عن المستوطنات في المناطق المحتلة. نشرة صندوق السلام في الشرق الأوسط، أيار – حزيران، ٢٠٠٧، مجلد ١٧، العدد رقم ٣.

٢١ نور الدين مصالحة. إسرائيل الكبرى والفلسطينيون... مصدر ذكر سابقاً، ص ٢٠.

٢٢ «أرض إسرائيل الكاملة»: مصطلح ظهر في المشهد السياسي الإسرائيلي بعد العام ١٩٦٧، وهو عبارة عن مفهوم جيوسياسي وعقائدي للحركة الصهيونية والساحة السياسية في إسرائيل. يستند التيار المتمسك بهذا المفهوم إلى التفسيرات التوراتية التي تعتمد على التوراة «في ذلك اليوم قطع الرب مع أبرام ميثاقاً قائلاً: لنسلك أُعطي هذه الأرض، من نهر مصر إلى النهر الكبير، نهر الفرات. القينيين والقنزيين والقدمونيين، والحثيين والفرزيين والرفائيين والأموريين والكنعانيين والجرجاشيين واليبوسيين» (سفر التكوين ١٥: ١٨-٢١). أما المفهوم السياسي فهو فرض سلطة السيادة الإسرائيلية على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان. وحظي مروجو هذا المفهوم بشعبية واسعة في صفوف الأحزاب والتيارات السياسية في إسرائيل مباشرة بعد ١٩٦٧، إلا أنه مع مرور الزمن وتطور الأحداث السياسية والتسويات التي توصلت إليها إسرائيل مع عدد من الدول العربية، بما في ذلك اتفاق أوسلو، تراجع استعماله، وهو اليوم محصور في صفوف تيارات سياسية يمينية ودينية متزمتة تدعم المشروع الاستيطاني الإسرائيلي المؤسس على الفكرين السياسي والديني. لمزيد من التفاصيل حول تطور هذا المفهوم وتراجعه وآثاره على المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية يراجع على موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا على النحو الآتي: http://en.wikipedia.org/wiki/Greater_Israel

٢٣ جيفرسون. المصدر السابق، ص ٣.

٢٤ مجلس «يشع» من العبرية وهي اختصار لمجلس مستوطنات يهودا والسامرة وغزة. تأسس في العام ١٩٨٠. وهو عبارة عن منظمة قيادة المستوطنين في المناطق المذكورة. ومن بين أبرز أهداف هذا المجلس تمثيل المستوطنين وتشجيع العملية الاستيطانية والضغط على الحكومة لتنفيذ المخططات الاستيطانية، بما فيها مصادرة الأراضي الفلسطينية وطرد الفلسطينيين من قراهم وأراضيهم.

٢٥ مصالحة. إسرائيل الكبرى.. مصدر ذكر سابقاً، ص ٩٤.

٢٦ باروخ كيمرلينج، نهاية الهيمنة الأشكنازية، ترجمة نواف عثامنة، مؤسسة «مدار»، رام الله ٢٠٠٢، ص ٥٦.

٢٧ استناداً إلى الدراسة البحثية التي وضعها د.حسن أيوب، وقد أشرنا إليها سابقاً. ونحيل القارئ للتوسع في هذا الصدد إلى كتاب نور الدين مصالحة. إسرائيل الكبرى... مصدر ذكر سابقاً، الفصلان الثالث والرابع.

٢٨ عقيبا ألدار وعديت زرطال. أسياد البلاد؛ المستوطنون ودولة إسرائيل ١٩٦٧-٢٠٠٤. ترجمة عليان الهندي. ب.ن. ب.م، ٢٠٠٦.
٢٩ أرشيف حزب العمل: ١٥/ ١٩٦٥/ ٠٤٠/ ٤ (بيت بيرل).
٣٠ ألدار. مصدر سابق. ص ٤٦.
٣١ نور الدين مصالحة. أرض أكثر وعرب أقل.... مصدر ذكر سابقاً، ص ١٩١ عن مقترحات حزب العمل...
٣٢ محضر جلسة الحكومة من تاريخ ١٩ حزيران ١٩٦٧.
٣٣ ألدار. مصدر سابق. ص ٥١.
٣٤ مصالحة. أرض أكثر وعرب أقل... مصدر ذكر سابقاً، ص ١١٩.
٣٥ يحيئيل أدموني. عقد من الرأي الصائب، الاستيطان من خلف الخط الأخضر ١٩٦٧-١٩٧٧، رامات إفعال ١٩٩٢. ص ٥٨.
٣٦ رؤوبين بدهتسور. انتصار الحيرة، سياسة حكومة أشكول في المناطق بعد حرب الأيام الستة، تل أبيب ١٩٩٦. ص ٢٣٤. وانظر أيضاً كتاب موشي عوزيري. «كريات أربع» هي الخليل: مجموعة مقالات وصور لمناسبة مرور عقد لتجديد اليشوف اليهودي في الخليل. فصح ١٩٦٨ – فصح ١٩٧٨. «كريات أربع»، ١٩٧٨. ص ١٧.
٣٧ من محاضر نقاشات اللجنة السياسية للكنيست من تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٦٨. موقع الكنيست على الإنترنت.
٣٨ محضر خطابات الكنيست، جلسة يوم ٢٥ آذار ١٩٧٠. موقع الكنيست على الإنترنت.
٣٩ حول «غوش إيمونيم» نحيل القارئ إلى كتاب نور الدين مصالحة. إسرائيل الكبرى... مصدر ذكر سابقاً، الفصل الثالث ص ١٣٥ – ٢٠٨.
٤٠ من تصريح لشمعون بيريس في جريدة يديعوت أحرونوت بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٧٦.
٤١ عبّر عن هذا التوجه يعقوب حزان زعيم حزب مبام. يراجع كتاب ألدار. مصدر سابق. ص ٩٠.
٤٢ يديعوت أحرونوت ٣٠/ ٤/ ١٩٧٦. وأيضاً ألدار. مصدر سابق، ص ٨٨.
٤٣ جلسة كتلة حزب العمل في الكنيست بتاريخ ١/ ١٢/ ١٩٧٦. موقع الكنيست على الإنترنت.
٤٤ تسالي ريشف. السلام الآن؛ من رسالة الضباط إلى السلام الآن. القدس، ١٩٩٦. ص ٥٩. وأيضاً ألدار. مصدر سابق. ص ١٤٤.
٤٥ يحزقيئيل لاين. نهب الأرض؛ سياسة الاستيطان في الضفة الغربية. القدس، ٢٠٠٢. ص ٢٣١.
٤٦ جلسات الكنيست، مجلد ١١٢، من تاريخ ٦/ ٢/ ١٩٨٩. على موقع الكنيست. وأيضاً جريدة دافار من تاريخ ٢٦/ ٧/ ١٩٩١.
٤٧ سارة أوساتسكي لازار وأسعد غانم. بين السلام والمساواة؛ العرب في إسرائيل خلال النصف الأول من حكومة العمل – ميرتس. جفعات حبيبه، ١٩٩٥. ص ١٩. وأيضاً ألدار. مصدر سابق. ص ١٦٢. وحول إحصائيات بناء الوحدات الاستيطانية وأعداد المستوطنين نحيل القارئ إلى كتاب دان سوآن وميخائيل شيفر (محرران). الكتاب السنوي ليهودا والسامرة ٢٠٠٢، أريئيل، ٢٠٠٣.
٤٨ يفهم من مراجعة جلسات حكومة العمل – ميرتس ومن خطابات أعضائها من على منبر الكنيست وفي جلسات لجنة الكنيست ولجنة الأمن والخارجية الصيغ المتوسطة التي تم تبنيها والسير بموجبها. خطابات وجلسات الكنيست، مجلد ١٢٦، ١٣/ ٧/ ١٩٩٢.

٤٩ يوسي بيلين. ملامسة السلام. تل أبيب، ١٩٩٧. الصفحات ٨٤ و ١١٠ و ١١١.
٥٠ ألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق، ص ٢١٣.
٥١ ألدار. مصدر سابق. ٢٩١ و٢٩٢.
٥٢ هآرتس، ٩ آب ١٩٩٦.
٥٣ بيلين. ملامسة السلام. مصدر سابق. ص ١٢٣.
٥٤ من بيان برنامج حزب العمل لانتخابات الدورة الـ ١٩ للكنيست، على موقع الحزب على الإنترنت:
http://www.havoda.org.il
٥٥ ألدار. أسياد البلاد. ص ٨.
٥٦ روبنشطاين، داني. «الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧»، في مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٥، شتاء ٢٠٠٢، ص ٣٦.
٥٧ ألدار. مصدر سابق. ص ٩.
٥٨ يحيئيل أدموني. عقد من الرأي الصائب؛ الاستيطان من خلف الخط الأخضر ١٩٦٧-١٩٧٧. رامات إفعال، ١٩٩٢. ص ٢٠ و٢١.
٥٩ رؤوبين بدهتسور. النصر المُحيّر؛ سياسة حكومة ليفي أشكول بعد حرب الأيام الستة. تل أبيب ١٩٩٦. ص ١٩٠ و١٩١.
٦٠ بدهتسور. مصدر سابق. ص ص ١٨٨-٢٠٣.
٦١ أدموني. مصدر سابق. ص ٥٣ و ٥٤.
٦٢ شملت خطة ألون مناطق الأغوار كهدف مركزي للاستيطان، وذلك لضمان الهدوء على طول الحدود الشرقية مع المملكة الأردنية الهاشمية في مقطعها عند نهر الأردن. بناء على هذه الخطة أنشأت الحكومة الإسرائيلية حزاماً استيطانياً وأخلت عشرات القرى والتجمعات الفلسطينية، بحيث تراجع الحضور الفلسطيني إلى أدنى المستويات. اعتبرت إسرائيل أن منطقة الأغوار تشكل خطراً على أمنها بذريعة عبور الخلايا الفدائية منها للقيام بتنفيذ عمليات فدائية في أراضيها. لذا، فإن بناء مستوطنات ومواقع عسكرية مكثفة سيشكل عائقاً أمام هذه العمليات في الوصول إلى الأهداف داخل إسرائيل. عبد الرحمن أبو عرفة. «الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية»، وكالة أبو عرفة للصحافة والإعلام، القدس، ١٩٨١. ص ٢٦٠.
٦٣ محضر جلسة الحكومة من تاريخ ١٩ حزيران ١٩٦٧.
٦٤ أدموني. مصدر سابق. ص ٣٦ و ٣٧.
٦٥ يراجع تصريحه هذا في محضر جلسة الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٦٧.
٦٦ يراجع هذا التوجه في بدهتسور. النصر المحير... مصدر سابق. ص ١٣٠.
٦٧ ألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق. ص ٧٦.
٦٨ يستعمل مصطلح «كتاب أبيض» في النصوص التاريخية والسياسية الإسرائيلية للإشارة إلى رفض حكومة ماكدونالد البريطانية في العام ١٩٣٩ الاستمرار في التفاوض مع الطرفين الفلسطيني والصهيوني في لندن بعد وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، وبالتالي إصدارها كتاباً نادت فيه بطرح إقامة دولتين عربية ويهودية، والدعوة إلى إقامة دولة واحدة ثنائية القومية للعرب واليهود. لقد اعتبر اليهود هذا الكتاب بمثابة كتاب أسود،

لأنه نكث بتعهدات بريطانيا لليهود بإقامة وطن قومي في فلسطين (تصريح بلفور من العام ١٩١٧).

٦٩ أي توفير عمق أمني واسع بين الساحل والمناطق الداخلية في الضفة الغربية لحماية تل أبيب ومدن ومستوطنات وسط / مركز إسرائيل. ألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق. ص ٨٧.

٧٠ أدموني. عقد على الاتزان... ص ١٦٧ وص ١٦٨. وألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق. ص ٩٢.

٧١ عن جريدة معاريف المسائية، من تاريخ ١٤ / ٥/ ١٩٧٦.

٧٢ جريدة هآرتس، بتاريخ ٢٨/ ٦/ ١٩٩٤. وأيضاً في ألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق. ص ١٧١.

٧٣ إسحق رابين. دفتر خدمة. تل أبيب، ١٩٧٩. ص ٥١.

٧٤ وفرت الأحزاب العربية الممثلة في الكنيست شبكة أمان لحكومة رابين الثانية مقابل ضخ ميزانيات لتطوير المدن والقرى العربية، وأيضاً لدعم المسيرة السلمية مع الفلسطينيين والتي كانت في بداياتها.

٧٥ راجع نكوداه، عدد ١٦٢، أيلول ١٩٩٢، ص ١٠، وفيها تحريض على سياسات حكومة رابين السائرة في طريق التفاوض مع الفلسطينيين والأردنيين بهدف التوصل إلى تسوية شاملة للصراع.

٧٦ تقرير مراقب الدولة للعام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠. مكتب مراقب الدولة، القدس، ٢٠٠١. ص ص ٣٩٨- ٤٠٥.

٧٧ هذا ما تناقلته صحف إسرائيلية حول هذا الموضوع الذي أثار رد فعل واسعاً في الشارع الإسرائيلي الذي يدفع مواطنوه نسباً عالية ومرتفعة من الضرائب، خاصة ضريبة الدخل. صحيفة حداشوت (محتجبة) ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٣، يديعوت أحرونوت، ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٣.

٧٨ وفق قرار الحكومة رقم ٣٦٠ من تاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٩٢. جلسات حكومة إسرائيل.

٧٩ أحمد قريع. الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خارطة الطريق، مفاوضات أوسلو. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٠٢. ص ٤٣٣. حيث يوضح قريع مواقف وآراء الجانب الفلسطيني من مسألة الاستيطان خلال سير المفاوضات.

٨٠ يائير هيرشفيلد. معادلة للسلام، المفاوضات من أجل اتفاقيات أوسلو – الإستراتيجية وتحقيقها. تل أبيب، ٢٠٠٠. ص ١٣٣.

٨١ خطابات / جلسات الكنيست، مجلد ١٣٨، جلسة ٢٢/ ٦/ ١٩٩٤، ص ٨٥٩١ و ٨٥٩٢.

٨٢ ألدار. أسياد البلاد. ص ٢٠٤. وأيضاً جريدة هآرتس بتاريخ ٦/ ١/ ١٩٩٥.

٨٣ استناداً إلى الكتاب السنوي العام الصادر عن مكتب الإحصاء المركزي في إسرائيل، العام ١٩٩٦.

٨٤ جريدة هآرتس، بتاريخ ١٩/ ١٠/ ١٩٩٩.

٨٥ مناحيم كلاين. يحطمون الطابو: المفاوضات من أجل تسوية دائمة في القدس، ١٩٩٤-٢٠٠٠، القدس، ٢٠٠١، ص ١١. .

٨٦ جفري أرونسون. تقرير عن المستوطنات في الأراضي المحتلة. الصندوق من أجل السلام في الشرق الأوسط. أيلول – تشرين أول، مجلد ١٨ رقم ٥، ٢٠٠٨. وأيضاً تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية OCHA بعنوان «اقتلاع بالقمع وفقدان الأمن في مناطق في الضفة الغربية» على موقع www.ochaopt.org من تاريخ آب ٢٠١١.

٨٧ تقرير عن المستوطنات في الضفة الغربية – حقائق وأرقام. عن موقع حركة السلام الآن على النحو الآتي: http://peacenow.org.il/node/297 من العام ٢٠١٠.

٨٨ جريدة يديعوت أحرونوت، بتاريخ ١٨/ ٤/ ٢٠٠٤.

٨٩ ألدار. أسياد البلاد. ص ٣٨٤.

٩٠ انظر الفصل الخاص بالمحاكم العسكرية في كتابنا المؤسسة العسكرية في إسرائيل. إصدار مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠٠٩. ص ٣٩٧.

٩١ جريدة معاريف، بتاريخ ١٤/ ٦/ ٢٠٠٢.

٩٢ نور الدين مصالحة. إسرائيل الكبرى... مصدر سابق... ص ٩٤.

٩٣ حول الوضع الراهن والمستقبلي للقدس نحيل القارئ إلى العارضة الضوئية (باوربوينت) المرفقة بجداول وخرائط ومخططات حالية ومستقبلية بعنوان «القدس في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني: الماضي، الحاضر والمستقبل». من إعداد شاؤول أريئيلي، ٢٠١٢ على موقعه الخاص كالآتي: www.shaularieli.com. وأيضاً مقالة رون بونداك وشاؤول أريئيلي بعنوان: «المشهد الإقليمي في المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية في طريق التسوية النهائية»، مركز بيريس، ٢٠٠٤.

٩٤ خطاب مناحيم بيغين فور فوزه بالانتخابات البرلمانية للكنيست الإسرائيلي في ١٧ أيار ١٩٧٧. يديعوت أحرونوت، ١٨ أيار ١٩٧٧.

٩٥ بنديكت أندرسون. جماعات متخيلة، تفكير في القومية. ترجمة دان داور. تل أبيب، ١٩٩٩. ص ١٥.

٩٦ جريدة معاريف، ١/ ٧/ ١٩٧٧. ألدار. أسياد البلاد، مصدر سابق. ص ٩٦. وانظر أيضاً كتاب تسفي رعنان. «غوش إيمونيم». تل أبيب، ١٩٨٠. يستعرض هذا الكتاب إقامة حركة «غوش إيمونيم» وتطور علاقاتها مع المستوى السياسي في إسرائيل، وخاصة مع حزب الليكود فور فوزه بانتخابات العام ١٩٧٧ وتشكيله حكومة جديدة.

97 Ian Lustick. For the Land and the Lord: Jewish Fundamentalism in Israel. New York: Council on Foreign Relations, 1988, p. 47.

٩٨ حول الميزانيات المخصصة للمستوطنات: واجه كثيرون من الباحثين في مسائل تتعلق بميزانيات المستوطنات صعوبات في احتساب حصة المستوطنات والمشروع الاستيطاني في ميزانية دولة إسرائيل. ولكن نحيل القارئ إلى:
David Neuman. Population, Settlement and Conflict: Israel and the West Bank, Cambridge University Press, 1991. P. 21.

٩٩ آرييه نائور. بيغين في الحكم، شهادة شخصية. تل أبيب ١٩٩٣. ص ١٢٣ – ص ١٢٥.

١٠٠ ألدار. أسياد البلاد. ص ٩٧. نائورز مصدر سابق. ص ١٣١.

١٠١ نداف شرجاي. حنان بورات: خلاف – دون كراهية. القناة السابعة، بتاريخ ٦/ ٢/ ٢٠١٣، على النحو الآتي:
http://www.inn.co.il/Articles/Article.aspx/10992

١٠٢ مصالحة. إسرائيل الكبرى... مصدر سابق... ص ١٠٢.

١٠٣ نحيل القارئ للاطلاع على خطة شارون الاستيطانية على الموقع الخاص بسيرته الذاتية (بالعبرية)، كالآتي:
http://www.ariel-sharon-life-story.com/he/ariel-sharon-biography-shalom-hitnachluyot.shtml

١٠٤ عوزي بنزيمان. شارون لا يتوقف في الأحمر. تل أبيب، ١٩٨٥. ص ٢٠٣.

١٠٥ بنزيمان. المصدر السابق. ص ٢٣٤.

١٠٦ نائور. مصدر سابق. ص ٢٠١.

١٠٧ من أقواله في الكنيست. محاضر الكنيست، مجلد ٨١، جلسة ٩/ ١١/ ١٩٧٧. ص ٣٦٠. وأيضاً بنزيمان. شارون، لا يعرف التوقف بالأحمر. مصدر سابق. ص ٢٠٣.

١٠٨ محمد عودة غلمي. تاريخ الاستيطان اليهودي في نابلس ١٩٦٧ – ١٩٩٨. دار الريان للطباعة، نابلس، ٢٠٠١. ص ١٦١.

١٠٩ غلمي. تاريخ الاستيطان اليهودي... مصدر سابق، ن.ص.

١١٠ يمكن للقارئ مراجعة مجموعة من التقارير حول المستوطنات على موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تحت عنوان «المستعمرات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية»، كالآتي:
http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_search_ar.aspx?q=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9

١١١ دان سوان وميخائيل شيفر (محرران). قائمة المستوطنات في يهودا والسامرة في الإحصاء السنوي ليهودا والسامرة للعام ٢٠٠٢. أريئيل، ٢٠٠٣. .

١١٢ شلومو غازيت. الطُعم في المصيدة، ثلاثون عاماً من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في المناطق. تل أبيب، ١٩٩٩. ص ٢٣٨. وأيضاً ألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق. ص ١٠٣.

١١٣ أريك بيندر. ولا أي شخص يتأثر من تجميد المستوطنات، على موقع جريدة معاريف كالآتي:
http://www.nrg.co.il/app/index.php?do=blog&encr_id=9c49ef7f18fd2856e25ba3f733093f7a&id=635&page=2

١١٤ عبد الرحمن أبو عرفة. الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية. وكالة أبو عرفة للصحافة والإعلام، القدس، ١٩٨١. ص ٢٤١.

١١٥ جريدة معاريف في ٥/ ١/ ١٩٧٩.

١١٦ زيف روبينوفيتش وجيرالد شطاينبرغ. مشروع أوتونوميا بيغين – بين الواقعية والعقائدية»، على الموقع الآتي:
http://socsci.tau.ac.il/public-sphere/images/Files/Summer_2012/Rubinovitz%20and%20Steinberg.pdf

١١٧ ألدار. مصدر سابق. ص ١٣٩.

١١٨ تقرير مراقب الدولة في إسرائيل للعام ١٩٨٣. مكتب مراقب الدولة، القدس، ١٩٨٤.

١١٩ داني روبنشتاين. الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. في مجلة قضايا إسرائيلية، إصدار مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، العدد الخامس، ص ٤١.

١٢٠ خطابات الكنيست، مجلد ١٠٠، ١٣/ ٩/ ١٩٨٤، ص ١١٦ – ١١٨.

١٢١ شاحر إيلان. ثمن الاستيطان. ملحق هآرتس بتاريخ ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٣. وأيضاً ألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق، ص ١٤٦.

١٢٢ جريدة يديعوت أحرونوت، بتاريخ ١٥/ ٦/ ١٩٨٩.

١٢٣ جريدة هآرتس بنسختها الإنجليزية كالآتي: http://www.haaretz.com/news/plia-albeck-who-paved-legal-way-for-100-settlements-dies-1.170761 والإشارة في هذه المقالة إلى أن الباك مهدت رسمياً لإقامة

١٠٠ مستوطنة. وأيضاً على موقع مجلة التايم كالآتي: http://www.thetimes.co.uk/tto/opinion/obituaries/ article2084510.ece . وهناك عدد كبير من الإشارات على مواقع عديدة بخصوص دورها في انتشار المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية.

١٢٤ ألدار. أسياد البلاد، مصدر سابق. ص ٤٤٦.

١٢٥ المركز الجغرافي الفلسطيني. مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

١٢٦ نصير حسن العاروري. أميركا الخصم والحكم؛ دراسة توثيقية في عملية السلام ومناورات واشنطن منذ العام ١٩٦٧. ترجمة منير العكش، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧. ص ٣٤.

١٢٧ قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية. مشروع الاستيطان في يهودا والسامرة، ص ١٦.

١٢٨ جريدة هآرتس، بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٩٦. وأيضاً انظر:

Dennis Ross. The Missing Peace; The Inside Story of the Fight for Middle East Peace. Farrar, 2004.P. 528.

١٢٩ قرار حكومة إسرائيل رقم ٣٦٠ من ٢٢/ ١١/ ١٩٩٢.

١٣٠ طاليا ساسون، «ملخص وجهة نظر في البؤر الاستيطانية غير المجازة» أو كما يُعرف بتقرير ساسون. وتولت ساسون منصب مديرة دائرة المهام الخاصة في النيابة العامة في إسرائيل سابقاً.

http://www.planetnana.co.il/uri/sasonreport.html

١٣١ للاطلاع على خرائط الاستيطان الخاصة بالقدس، بما فيها جبل أبو غنيم نحيل القارئ إلى موقع باسيا:

http://www.passia.org/jerusalem/maps/0_M_A_P_S.htm

١٣٢ يوسي بيلين. مرشد لحمامة جريحة. تل أبيب، ٢٠٠١. ص ٢٨.

١٣٣ جريدة هآرتس، بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٩٨.

١٣٤ جريدة هآرتس، بتاريخ ٨/ ٢/ ١٩٩٩.

١٣٥ حول شبكة العلاقات المعقدة بين المستوطنين والجيش وأثرها على معاملة الجيش للفلسطينيين يراجع كتاب يغيل ليفي. جيش آخر لإسرائيل، عسكرة مادية في إسرائيل. تل أبيب، ٢٠٠٣. ص ٣٤٣.

١٣٦ ألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق، ص ٣٩٨.

١٣٧ جلعاد شير. على بعد لمسة، المفاوضات السلمية ١٩٩٩-٢٠٠١. تل أبيب، ٢٠٠١. ص ٢٩٠.

١٣٨ يشعياهو فولمان. قصة جدار العزل، أحقاً تخلي عن الحياة ؟ القدس، ٢٠٠٤. ص ٩٠.

١٣٩ جريدة هآرتس، بتاريخ ١٦/ ٩/ ٢٠٠٣.

١٤٠ مقالة صادرة عن وزارة الإعلام الفلسطينية بعنوان «جدار الفصل العنصري في فلسطين»، على موقع الوزارة كالآتي:

http://www.minfo.ps/arabic/index.php?pagess=main&id=574

١٤١ جريدة هآرتس، بتاريخ ٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٣.

١٤٢ حول صيغة الجدار الفاصل وتفاصيله يراجع إبراهيم عبد الكريم. «التصورات الإسرائيلية»، ورقة قدّمها في مؤتمر مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي – الإسرائيلي، الذي نظمه مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان – الأردن، ٢٠٠٨. ص ٤٦٦ وما بعدها.

١٤٣ ألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق، ص ٥٠٣.

١٤٤ لمراجعة التقرير الكامل على موقع بتسيلم www.bcbs.org تحت عنوان «تقرير حول الاستيطان». حزيران ٢٠٠٤. وأيضاً المحكمة الدولية في لاهاي التي اعتبرت الجدار تعدياً على حقوق الفلسطينيين، وطالبت بعدم التوغل في عمق الأراضي الفلسطينية وطولبت إسرائيل بتطبيق ميثاق جنيف في المناطق المحتلة رفضت تطبيقه خفية، وأعلنت أنها تقبل بميثاق جنيف. جريدة هآرتس، بتاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٠٤.

١٤٥ جريدة هآرتس، بتاريخ ١٠/ ٨/ ٢٠٠٤.

١٤٦ خالد شعبان ومسلم محاميد وآخرون. أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني. في باحث للدراسات، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤. ص ٥٥.

١٤٧ هاني المصري في مقالته بعنوان: «بدعة مقاومة الاستيطان بالمفاوضات وحدها»، على موقع أون إسلام كالآتي:
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/103530-2008-01-01%2019-44-09.html

١٤٨ تيسير خالد. «أنابوليس يطلق مفاوضات متعثرة واستيطان متوحش»، على موقع صوت الوطن كالآتي: http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/04/22/130858.html . تقرير عن فشل أنابوليس على موقع رؤوت بالعبرية بعنوان «اليوم الذي يلي مؤتمر أنابوليس – الاستعداد لإمكانية فشل المسار السياسي». كالآتي:
http://www.reut-institute.org/he/Publication.aspx?PublicationId=2537

١٤٩ تقرير حركة السلام الآن بالنسبة للاستيطان تحت عنوان «سياسة حكومة نتنياهو الاستيطانية بين ٢٠٠٩-٢٠١٢؛ سياسة مقصودة لمنع حل الدولتين للشعبين» على موقع الحركة كالآتي:
http://peacenow.org.il/Netanyahu-summary

١٥٠ حول ترخيص البؤر أو المنازل غير المرخصة يكتب شلومي ألدار عن الطريقة التي تتم بها العملية من خلال المصادقة عليها ضمن الخارطة القومية للأملاك. انظر مقالته:
Shlomi Eldar. Israeli Government Makes West Bank Settlements a National Priority.In Al-Monitor Turkiyenin Nabzi Yazdi.August 6 2013.

١٥١ جريدة «الأيام» http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=184477&date=1/31/2012 بتاريخ ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢.

١٥٢ نور الدين مصالحة. إسرائيل الكبرى... مصدر سابق... ص ١٢٠.

١٥٣ حول النقاش والجدال الدائر إلى أيامنا بخصوص مقتل رابين يراجع موقع
http://www.therabinkilling.com/BRPortal/br/P100.jsp .

١٥٤ إن فرض القانون الإسرائيلي على الأراضي المحتلة هو إخلال بالشرعية القانونية الدولية المتعارف عليها بخصوص الحفاظ على سلامة ممتلكات وأملاك الواقعين تحت الاحتلال. لقد استعملت إسرائيل قوانين الطوارئ الانتدابية لتطبيق فرض القانون الإسرائيلي على المناطق المحتلة. آرنا بن نفتالي وآخرون. «هضم حقوق»: احتلال، ضم، اضطهاد – حول المبنى القانوني لحكم الاحتلال» في تيئوريا وبيكورت (نظرية ونقد) ٣١، خريف ٢٠٠٧. ص ٢٥، وأيضاً ملاحظة رقم ٢١ في الهامش.

١٥٥ ألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق، ص ٨.

١٥٦ ألدار. أسياد البلاد. ص ١١٥.

١٥٧ حول الدعاية الانتخابية التي استعملها بيريس في انتخابات ١٩٩٦ يراجع كتاب الصحافية الإسرائيلية كيرن نويباخ بعنوان»السباق ١٩٩٦»، إصدار جريدة يديعوت أحرونوت، تل أبيب، ١٩٩٦. واستعرضت نويباخ الطريقة التي لجأ إليها نتنياهو مقابل بيريس والتي أدت إلى فوز الأول.

١٥٨ ألدار. أسياد البلاد. ص ١١٦. حجاي سيفال. أخوة أعزاء، تاريخ العصابة اليهودية. القدس، ١٩٨٧. ص ٣٣٢ و ٣٣٣.

١٥٩ سيغل. المصدر السابق. ص ٢٥٦.

١٦٠ هآرتس، بتاريخ ٣/ ٦/ ١٩٨٦. وأيضاً ألدار. أسياد البلاد. ص ١٣٧.

١٦١ تفاصيل الحادثة وما تبعها يراجع ألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق، ص ١٥٢. وأيضاً جريدة هآرتس بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٨٨، وجريدة معاريف بتاريخ ٧/ ٤/ ١٩٨٨.

١٦٢ جريدة هآرتس، بتاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٨٨، وجريدة معاريف، بتاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٨٨.

١٦٣ استطلاع يديعوت أحرونوت من تاريخ ٨/ ٦/ ١٩٨٩، يبين رفض الجمهور الإسرائيلي لكل أشكال الانتقام التي يمارسها المستوطنون بحق الفلسطينيين. لكن يبقى السؤال في هذا السياق هل يردون على الاعتداءات بوقفة مناصرة للفلسطينيين، والمناداة بأعلى الصوت لوقف الاستيطان كعقبة كأداء في وجه أي خطوة من أجل تحقيق تسوية وسلام؟

١٦٤ آرنا بن نفتالي وآخرون. مصدر سابق. ص ٢٧.

١٦٥ غادي الغازي.»١٩٦٧: مشروع كولونيالي برعاية عسكرية»، على موقع ترابط كالآتي:
http://www.tarabut.info/he/articles/article/1967occupation/

١٦٦ جريدة هآرتس، بتاريخ ١٦/ ٤/ ٢٠٠٤.

١٦٧ جريدة هآرتس، بتاريخ ١٥/ ١/ ٢٠١٣.

١٦٨ ألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق، ص ٣٠٢.

١٦٩ هناك حالة من عدم الوضوح بالنسبة لتكاليف الاستيطان، لتشعب المصادر التي تموله، إنما لمزيد من التفاصيل وللتوسع نحيل القارئ إلى كتابنا: الاستيطان الإسرائيلي. مصدر ذكر سابقاً، ص ١١٤ وما يليها. وأيضاً كتاب امطانس شحادة وحسام جريس. دولة رفاه المستوطنين (الاقتصاد السياسي للمستوطنات). مدار، رام الله، ٢٠١٣. ص ٦٥ وما يليها.

١٧٠ ألدار. مصدر سابق. ص ٢٩.

١٧١ جدعون دورون. إستراتيجية انتخابات. رحوبوت. ١٩٩٦. ص ١١٠ وص ١١١. وأيضاً ما صرّح به رابين أمام مؤتمرات حزبه بهذا الخصوص، انظر على موقع رابين كالآتي: http://www.rabincenter.org.il/Web/He/Persona/Primeminitersecond/Default.aspx . وأيضاً انظر البرامج السياسية لحزب العمل عشية الجولات الانتخابية للكنيست في أرشيف حزب العمل، على الموقع الآتي: http://www.archavoda.org.il/avodaarch/matza/index.asp

١٧٢ الياقيم هعتصني: كاتب إسرائيلي، عضو مجلس مستوطنات يهودا والسامرة، عضو كنيست عن حزب هتحيا في الدورة الـ ١٢. وأحد المتشددين في المشروع الاستيطاني.

١٧٣ مجلة نكودا الاستيطانية، أيلول ١٩٩٢، ص ٢٥.

١٧٤ ألدار. أسياد البلاد. ص ١٨٠.

١٧٥ هآرتس، بتاريخ ٢/ ٧/ ٢٠٠٠.

١٧٦ يديعوت أحرونوت، بتاريخ ١٧/ ٧/ ٢٠٠٠. في استطلاعات الرأي التي أجريت عشية انتخابات العام ١٩٩٢، بينت أن ثلثي المزمعين على التصويت، أي المشاركة في هذه الانتخابات، يعتبرون مسألة الاستيطان حاسمة في توجهاتهم الانتخابية، وأنهم يعتبرون أنه لا فرق كبيراً بين توجهات الحزبين الكبيرين. انظر عن هذا الاستطلاع وتحليل المعطيات في:

Alan Arian, Security Threatened: Surveying Israeli Opinion on Peace and War. Cambridge University Press, 1995. Pp. 143-145.

١٧٧ هآرتس، بتاريخ ٢١/ ٧/ ٢٠٠٠.

١٧٨ هآرتس، بتاريخ ١١/ ٥/ ٢٠٠١. ألدار. أسياد البلاد. ص ٣٣٤. ومثال على قوة المستوطنين ودعم الرأي العام لهم وللمشروع الاستيطاني، ينظر في موقع واي نت كالآتي: http://www.ynet.co.il / articles/0,7340,L-2910838,00.html بتاريخ ٣/ ٥/ ٢٠٠٤، حيث تبين أن ٥٩,٥٪ ضد تطبيق خطة الانطواء والانسحاب من قطاع غزة التي اقترحها شارون، بينما أيدها ٣٩,٧٪ من المجتمع في إسرائيل.

١٧٩ ناحوم برنياع. «مأزق زكا»، في يديعوت أحرونوت. بتاريخ، ١٤/ ٥/ ٢٠٠٤. وأيضاً: مائير شاليف.»أولاد وآباء»، في يديعوت أحرونوت، العدد ذاته. أفيعزر رافيتسكي. حد المنافي ودولة اليهود، مسيحانية، صهيونية وراديكالية دينية في إسرائيل، تل أبيب، ١٩٩٧. ص ١١٦. وأيضاً ألدار. أسياد البلاد. المصدر السابق. ص ٣٤٧.

١٨٠ قتلت في ٢١ آذار ٢٠٠١ في الخليل. يديعوت أحرونوت، بتاريخ ٢٨/ ٣/ ٢٠٠١.

١٨١ ناحوم برنياع. أيام نتنياهو، مقالات سياسية. تل أبيب، ١٩٩٩. ص ٢٥٦. (الكتاب عبارة عن مجموعة مقالات كتبها برنياع ونشرها في جريدة يديعوت أحرونوت، ومجلة العين السابعة).

١٨٢ الخليل من اضطرابات ١٩٢٩ حتى أحداث ١٩٩٤. عرض تاريخي عن الاضطرابات التي وقعت في الخليل من زاوية توراتية، تشمل تحليل الأحداث في أيامنا. طبعة جديدة لوثيقة الدماء من اضطرابات ١٩٢٩. القدس، ١٩٩٤. ص ٢٨.

١٨٣ لقراءة نص الاتفاقيات يراجع موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني على الإنترنت كالآتي:

www.pnic.gov.ps

١٨٤ ألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق، ص ٣٧٦.

١٨٥ يستعرضها حسن أيوب في مقالته: اتفاقيات «أوسلو» وإستراتيجية جديدة للتوسع الاستيطاني الإسرائيلي في المناطق المحتلة (١٩٩٣-٢٠٠٣). إصدار المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان. منظمة التحرير الفلسطينية، نابلس، ٢٠٠٤. ص ٢٢.

١٨٦ حسن أيوب. مصدر سابق، ص ٢٣.

١٨٧ تقرير حركة السلام الآن... للعام ١٩٩٥، على موقع الحركة كالآتي: http://www.peacenow.org.il/ ويمكن قراءة مجموعة من التقارير اللاحقة وحتى العام ٢٠١٣ عن الاستيطان وتكاليفه وخرائطه وجداوله.

١٨٨ جريدة هآرتس، بتاريخ ١٧/ ٧/ ١٩٩٥، بخصوص رفض رابين تقديم المستوطنين المخالفين إلى المحاكم

العسكرية.

١٨٩ أيوب. مصدر سابق. ص ٢٣.

١٩٠ جيفري أرونسون. مستقبل المستعمرات الإسرائيلية في الضفة والقطاع. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦. ص ٢٥.

١٩١ ألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق، ص ٢٩.

١٩٢ اتفاقية أوسلو ب، الباب الخامس، بند ٣١ (٧)، ٢٨/ ٩/ ١٩٩٥.

١٩٣ ألدار. مصدر سابق. ص ٢٠٦.

١٩٤ أرونسون. مستقبل المستعمرات الإسرائيلية... مصدر سابق، ص ٢٧.

١٩٥ اعتبر ياسر عرفات أن مبادرة حكومة نتنياهو لبناء آلاف الوحدات السكنية في جبل أبو غنيم (هارحوما) خرق لأوسلو ب. يُعرّف الفلسطينيون الأحياء القريبة من القدس بكونها ليست أحياء ذات امتداد طبيعي للقدس الغربية إنما مستوطنات. جريدة هآرتس، بتاريخ ٥/ ٣/ ١٩٩٧.

١٩٦ هآرتس، بتاريخ ١٨/ ١٠/ ١٩٩٨.

١٩٧ هآرتس، بتاريخ ٦/ ٩/ ١٩٩٦. ألدار. أسياد البلاد، مصدر سابق، ص ٢١٦.

١٩٨ جفري أرنسون. تقرير عن المستوطنات في المناطق. إصدار الصندوق من أجل السلام في الشرق الأوسط. نقاش من جديد في مسألة تجميد المستوطنات. عدد أيار – حزيران. مجلد ١٩، رقم ٣. ٢٠١٠.

١٩٩ داني نافيه. أسرار الحكومة. تل أبيب، ١٩٩٩. ص ٨٤ وص ٨٥.

٢٠٠ أشار تقرير مراقب الدولة في إسرائيل إلى تنفيذ أعمال بناء غير قانونية خلال حكومة نتنياهو الأولى (١٩٩٦–١٩٩٩)، حيث تمّت السيطرة على ١٧٠ موقعاً من أراضي ما يسمى «أراضي دولة» في الضفة الغربية. وأنه تم فتح ٥٠٠ ملف وأكثر بسبب مخالفات البناء وانتهى الموضوع بإغلاق الملفات في فترة لاحقة. يراجع تقرير مراقب الدولة على موقع الإنترنت كالآتي: http://www.mevaker.gov.il، وأيضاً يراجع تقرير رصد الأعمال والنشاطات غير القانونية في المستوطنات والذي وضعته حركة السلام الآن على موقعها على الإنترنت، والذي أشير إليه سابقاً.

٢٠١ رأفت حمدونة. «مؤتمر الخريف – والدولة الفلسطينية في المنظور الإسرائيلي»، منشورة على موقع مركز الزيتونة بتاريخ ١٨/ ٩/ ٢٠٠٧، على النحو الآتي: www.alzaytouna.net/arabic/?c=٢٠١&a=٤٧٩٣٣

٢٠٢ يوسي بيلين. مرشد لحمامة جريحة. ص ٢٤٦ وص ٢٤٧.

٢٠٣ جريدة الأيام، بتاريخ ١/ ٦/ ١٩٩٩.

٢٠٤ إيلان بابه، «المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية الاحتلال والتطهير العرقي بوسائل أخرى»، في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٩١، صيف ٢٠١٢؛ ص ١٠٦–١٢٤.

٢٠٥ خالد شعبان ومسلم محاميد وآخرون. أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني. باحث للدراسات، لبنان، ٢٠٠٤. ص ٥٥.

206 http://www.theguardian.com/world/on-the-middle-east/2013/nov/15/egypt-israel-carter-cia

٢٠٧ جريدة الشرق الأوسط اللندنية، بتاريخ ١٥ تشرين الأول ٢٠١٣. http://beta.aawsat.com/home/article/9585

٢٠٨ جريدة الشرق الأوسط، مصدر سابق، ن.ت.

٢٠٩ يراجع موقع الأمم المتحدة، قسم القرارات كالآتي: pdf.http://www.un.org/Depts/dpi/palestine/ch٣ . جدير ذكره هنا أن القرار رقم ٢٤٢ صدر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ أي بعد حرب حزيران من العام نفسه، أما القرار رقم ٣٨٣ فقد صدر بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣، أي بعد حرب تشرين الأول من العام نفسه.

٢١٠ النص الكامل لاتفاقيات كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر يراجع موقع وزارة الخارجية المصرية كالآتي: www. mfa.gov.eg وأيضاً موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية كالآتي: www.mfa.gov.il (بالإنجليزية).

٢١١ نص اتفاقية وادي عربة بين إسرائيل والأردن على موقع الكنيست الإسرائيلي (بالعبرية) كالآتي: http://www. knesset.gov.il/process/docs/peace-jordan.htm وبالإنجليزية على موقع الملك حسين كالآتي: http://www. kinghussein.gov.jo/peacetreaty.html وبالعربية على موقع مركز يافا للدراسات (القاهرة) كالآتي: http://yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID=1014

٢١٢ ألدار. أسياد البلاد. مصدر سابق. ص ٦.

٢١٣ ألدار. مصدر سابق. ص ٥.

ملحق (١)
جدول تلخيصي

يلخص الجدول التالي مواقف وتوجهات حكومات اسرائيل المختلفة منذ ١٩٦٧ وحتى ٢٠١٣، من البناء الاستيطاني في الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٦٧

الحكومة وفترتها الزمنية	توجهاتها الاستيطانية
ليفي اشكول (١٩٦٧-١٩٦٩)	إقامة مستوطنات تحت مسمى «مخيمات عسكرية». الشروع في الاستيطان اليهودي في القدس، وتوسيعه حتى الخليل، لخلق تواصل جغرافي.
غولدا مائير(١٩٦٩-١٩٧٤)	تشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان مهامها شرعنة المخططات الاستيطانية.
حكومة رابين الأولى (١٩٧٤-١٩٧٧)	طرح المشروع الاستيطاني كورقة مساومة سياسية من أجل ابتزاز اعتراف من الدول العربية بإسرائيل وصولا إلى الاعتراف بحدودها الموسعة. صياغة إقامة المستوطنات باسم الأمن.
حكومة رابين الثانية (١٩٩٢-١٩٩٥)	امتنعت عن إقامة مستوطنات جديدة، إنما توسيع القائم منها بسبب الدخول في مفاوضات مع الفلسطينيين واتفاقيات اوسلو. إقامة مستوطنات أمنية.
حكومة ايهود باراك (١٩٩٩-٢٠٠١)	المصادقة على إقامة آلاف من الوحدات السكنية في المستوطنات القائمة وإقامة عدد جديد منها. سعت هذه الحكومة إلى تحويل بؤر استيطانية إلى مستوطنات رسمية «مرخصة» كما تسميها.

حكومة مناحيم بيغين – الأولى والثانية (١٩٧٧-١٩٨٣)	تعريف أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة كأراض محررة، وأنها أرض شعب إسرائيل. وضع مخطط تفصيلي للاستيطان الواسع في كل الضفة والقطاع ويقوده أريئيل شارون، أحد قياديي الليكود في حينه. البناء على ما يسمى أراضي دولة. تنفيذ مصادرات لأراض فلسطينية بهدف مد شوارع وطرق التفافية. إقامة مستوطنات في غور الأردن. وإقامة مستوطنات وأحياء استيطانية حول أحياء القدس العربية ومحيطها. أي تقطيع أوصال الضفة الغربية للحيلولة دون إقامة تواصل لدولة فلسطينية طبيعية في المستقبل.
حكومة وحدة وطنية(الليكود والعمل) ١٩٨٤-١٩٨٨ ١٩٨٨-١٩٩٢	إقامة مستوطنات زراعية وأمنية في غور الأردن، وتحقيق رغبات حركة غوش ايمونيم الاستيطانية المتطرفة، أي تكثيف النشاط الاستيطاني.
حكومة نتنياهو الأولى (١٩٩٦-١٩٩٩)	إلغاء قرار حكومي بتجميد البناء في المستوطنات. والسماح بتوسيع المستوطنات القائمة ونهب المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح الاستيطان، ومن أبرزها جبل أبو غنيم في القدس.
حكومة اريئيل شارون الأولى والثانية (٢٠٠١- ٢٠٠٥)	ضخ المزيد من الأموال للاستيطان، وتشكيل وحدات عسكرية من المستوطنين داخل الجيش لحماية المستوطنات. وإعلان حرب المستوطنين على الفلسطينيين. وبدأت هذه الحكومة ببناء جدار الفصل العنصري. وتم إفقاد الخط الأخضر مضمونه المستقبلي لتحديد وترسيم الحدود. نفذت عمليات مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة. ومنع من الأهالي من الوصول إلى أراضيهم خلف الجدار. وبالتالي إلحاق ضرر بالغ جدا بحياة الفلسطينيين، وعرقلة مسيرة حياتهم الطبيعية أو شبه الطبيعية. الاستمرار في إقامة بؤر استيطانية ومن ثم تحويلها إلى مستوطنات مصادق عليها رسميا وقانونيا وفق التوصيف الإسرائيلي.

حكومة ايهود اولمرت (٢٠٠٦-٢٠٠٩)	تكثيف البناء في الاستيطان والاستمرار في التفاوض مع الفلسطينيين. لجوء هذه الحكومات وغيرها قبلها وبعدها إلى الاستفادة من عامل الزمن بالتعامل مع المفاوضات كإدارة للصراع دون التوصل إلى تفاهم وتسوية. فتوسع الاستيطان أكثر وأكثر.
حكومة نتنياهو الثانية (٢٠٠٩- ٢٠١٣)	المصادقة على إقامة عشرات آلاف الشقق والوحدات السكنية في المستوطنات وفي القدس. وترخيص المستوطنات غير المرخصة، وفق التعريف الإسرائيلي. وذلك لفرض الأمر الواقع خلال المفاوضات مع الفلسطينيين. رفض نتنياهو ايقاف الاستيطان، فتجمدت المسيرة التفاوضية المتعثرة، إلى أن توقفت نهائيا في ربيع ٢٠١٤.